الجملة العربية

بين البساطة والتركيب

تأليف وإعداد:

الدكتور/ إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

جامعة الملك سعود - سابقا

١٤٤١هـ ***** ٢٠٢٠م

طبعة خاصة بالمؤلف

ح إبراهيم محمد خفاجة، ١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
خفاجة، إبراهيم محمد.
الجملة العربية بين البساطة والتركيب./ إبراهيم محمد خفاجة- القويعية، ١٤٣٢هـ.
.... ص، ..... سم
ردمك: ٩-٧١٦٠-٠٠-٦٠٣-٩٧٨
١- اللغة العربية- النحو. أ. العنوان
ديوي ٤١٥.١ - ١٤٣٢/٣٤٥٣
رقم الإيداع: ١٤٣٢/٣٤٥٣
ردمك: ٩-٧١٦٠-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

إهداء

إلى أساتذتي شكرًا وعرفانًا

إلى والدي برًّا وإحسانًا

إلى ولديَّ عطفًا وحنانًا

إلى زوجتي وفاءً وشكرانًا

إلى زملائي حجةً وبرهانًا

إلى طلاب العلم هدايةً وتبيانًا

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله تعالى أن ينفع به في الدنيا والآخرة، وأن يتجاوز عني بعفوه وكرمه، وأن يشملني بلطفه ورحمته،،،.

المؤلف

راجي عفو ربه الغفور/

إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

قائمة المحتويات

المحتويات: الصفحة

إهداء ٥

المقدمة: ١٣

الفصل الأول: مفهوم البساطة والتركيب ٢٥

المبحث الأول: مفهوم البساطة ٢٦

-أولا: البساطة في اللغة: ٢٦

-ثانيا: البساطة في الاصطلاح النحوي: ٢٨

-ثالثا: مصطلح الإفراد وعلاقته بالبساطة: ٢٩

المبحث الثاني: مفهوم التركيب: ٣٦

- أولا: التركيب في اللغة: ٣٦

-ثانيا: التركيب في الاصطلاح النحوي: ٣٨

-ثالثا: مصطلح النحت والفرق بينه وبين التركيب: ٣٩

-رابعا: مصطلح التعـــــقيد والعلاقة بينه وبين التركيب: ٤٣

المبحث الثالث: البساطة والتركيب في الدرس النحوي ٤٦

-أولا: استخدامات النحويين لمصطلحي البساطة والتركيب: ٤٦

-ثانيا: نشأة مصطلحي البساطة والتركيب:.....٤٨

-ثالثا: ارتباط مصطلحي البساطة والتركيب بقضايا نحوية وأصولية أخرى: ٥٣

-رابعا: اتساع مفهومي البساطة والتركيب: ٥٥

-خامسا: أقسام البساطة والتركيب: ٥٦

المبحث الرابع: أنواع المركبات في الدرس النحوي ٥٨

-أولا: معايير القدماء في تصنيف المركبات: ٥٨

-ثانيا: معايير المحدثين في تصنيف المركبات:.....٦٠

الفصل الثاني: مفهوم الجملة العربية..... ٦٥

المبحث الأول: نشأة مصطلح الجملة وتطوره: ٦٦

-أولا: مصطلح الجملة عند سيبويه:.....٦٦

-ثانيا: مصطلح الجملة عند الفراء:.....٦٧

-ثالثا: مصطلح الجملة عند المبرد:.....٦٨

-رابعا: مصطلح الجملة عند ابن السراج:.....٦٩

-خامسا: مصطلح الجملة عند ابن جني: ٦٩

-سادسا: مصطلح الجملة عند عبدالقاهر الجرجاني:.....٦٩

-سادسا: مصطلح الجملة عند الزمخشري: ٧٠

-سابعا: مصطلح الجملة عند ابن مضاء القرطبي:.....٧٠

-ثامنا: مصطلح الجملة عند ابن يعيش: ٧٠
-تاسعا: مصطلح الجملة عند رضي الدين الإستراباذي: ٧١
-عاشرا: مصطلح الجملة عند ابن هشام الأنصاري: ٧١
-حادي عشر: مصطلح الجملة عند المحدثين: ٧٢
-تعليق: ٧٢
المبحث الثاني: مفهوم الجملة عند القدماء: ٧٤
-أولا: اتجاهات النحويين القدماء في تحديد مفهوم الجملة: ٧٤
-ثانيا: خلاصة اتجاهات النحويين القدماء في تحديد مفهوم الجملة: ٧٨
المبحث الثالث: مفهوم الجملة عند المحدثين: ٨٠
-أولا: اتجاهات المحدثين في تحديد مفهوم الجملة: ٨٠
-ثانيا: خلاصة اتجاهات المحدثين في تحديد مفهوم الجملة: ٨٥
المبحث الرابع: أركان الجملة العربية وعناصر بنائها ٨٧
-أولا: أركان بناء الجملة العربية الأساسية: ٨٧
-مكونات بناء الجملة العربية: ٨٨
-ثالثا: الفرق بين الجملة والتركيب النحوي: ٨٩
-رابعا: عناية النحويين بدراسة الجملة العربية: ٩١
المبحث الخامس: معايير تصنيف الجملة العربية ٩٣

-أولا: معايير تصنيف الجملة عند القدماء:.....٩٣

-ثانيا: معايير تصنيف الجملة العربية عند المحدثين: ٩٤

-ثالثا: معايير جديدة لتصنيف الجمل العربية:.....٩٥

الفصل الثالث:الجملة العربية البسيطة:..... ١١٣

المبحث الأول: تعريف الجملة العربية البسيطة:.....١١٤

المبحث الثاني: معايير تصنيف الجملة العربية البسيطة: ١١٧

-أولا: معايير تصنيف الجملة البسيطة:.....١١٧

-* المعيار الأول: باعتبار التمام والنقص النحوي: ١١٧

-* المعيار الثاني: باعتبار الأصالة والفرعية (الاستقلال وعدم الاستقلال):.....١١٨

-*المعيار الثالث: باعتبار التركيب الداخلي للجملة:.....١١٨

-* المعيار الرابع: باعتبار الترتيب وإعادة الترتيب: ١١٩

-* المعيار الخامس: باعتبار الدلالة العامة للجملة: ١١٩

-* المعيار السادس: باعتبار الحدث والمحدث:.....١٢٠

-* المعيار السابع: باعتبار الموقع النحوي:.....١٢٠

-ثانيا: تقسيم مقترح للجملة البسيطة: ١٢١

-ثالثا: عناصر توسيع الجملة البسيطة:.....١٢٢

المبحث الثالث: تحويل الجملة العربية البسيطة إلى جملة مركبة:.....١٢٦

-وسائل تحويل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة:..... ١٢٦

الفصل الرابع: الجملة العربية المركبة..... ١٢٩

المبحث الأول: تعريف الجملة العربية المركبة:..... ١٣٠

-أولا: تعريف الجملة المركبة:..... ١٣٠

-ثانيا: صور الجملة والتراكيب النحوية المركبة:..... ١٣١

المبحث الثاني: معايير تصنيف الجملة العربية المركبة:..... ١٣٤

- أقسام الجمل المركبة:..... ١٣٤

المبحث الثالث: تحويل الجملة العربية المركبة إلى جملة بسيطة: ١٣٦

-وسائل تحويل الجملة المركبة إلى جملة بسيطة:..... ١٣٦

الفصل الخامس: الآثار المترتبة على القول بالبساطة والتركيب في الجملة العربية..... ١٣٩

المبحث الأول: الآثار اللفظية والخطية ١٤٠

-أولا: كثرة عدد المفردات الداخلة في تكوين الجملة المركبة:..... ١٤٠

-ثانيا: ضرورة الربط بين عناصر الجملة الموسعة و المركبة:..... ١٤١

-ثالثا: ضرورة مراعاة الترتيب بين عناصر الإسناد:..... ١٤١

-رابعا: تغير طول زمن الجملة حسب نوعها:..... ١٤٢

المبحث الثاني: الآثار المعنوية والدلالية..... ١٤٣

١- السهولة والتعقيد: ١٤٣
٢- تغير الدلالة واكتساب معانٍ جديدة: ١٤٣
٣- اختلاف التوجيه الفقهي تبعًا لاختلاف التوجيه النحوي: ١٤٤
٤- الارتباط والتعلق اللفظي والمعنوي: ١٤٥
المبحث الثالث: الآثار النحوية ١٤٧
١-تعدد التوجيه النحوي، واختلاف التقدير: ١٤٧
٢- تقدير الإعراب (الإعراب المحلي): ١٤٨
٣- تعدد علاقات الإسناد في الجملة الواحدة: ١٤٩
٤- وجوب الترتيب بين عناصر الجملة: ١٤٩
٥- وجوب الربط بين عناصر الجملة: ١٥٠
الخاتمة ١٥١
مراجع الدراسة: ١٥٤
المؤلف في سطور ١٧٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِأَبَآئِهِمْۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ ﴾ [الكهف: ١ – ٥].

أحمده سبحانه وتعالى وأشكره، وأتوب إليه وأستغفره، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد الهادي الأمين عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اتبع هداهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين أفضل صلاة وأتم تسليم، وبعد:

لقد شرَّف الله تعالى اللغة العربية فكرمها واصطفاها على سائر لغات البشر، وأنزل بها كتابه الكريم، ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾[الزُّمر:٢٨] ، **وأثاب من تلاه أو قرأه بكل حرف حسنة، والحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف** ﴿ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ﴾ {البقرة: ٢٦١} .

وتحدى الثقلين –الإنس والجن – على أن يأتوا بسورة من مثله أو يأتوا حتى ولو بآية فأعجزهم ذلك، قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾{البقرة:٢٣ -٢٤}.

ومنذ اللحظة الأولى لنزول القرآن الكريم بلغة العرب حدثت نقلة نوعية كبيرة لهذه اللغة، فتغيرت دلالات كثير من الألفاظ والمعاني، واتسعت دلالات أخرى، وهذبت كثير من الألفاظ، واخترعت العديد من المصطلحات، واستجدت كثير من القواعد، وتنوعت أساليب التعبير وفنون الكلام، فإعجاز النص القرآني دفع الكثيرين من أهل العربية إلى الغوص في محيطها الواسع المترامي الأطراف، وورود نهرها العذب المتدفق الذي لا تنضب روافده، ولا يأسن ماؤه، للبحث عن أسرارها ومحاولة اكتشاف طرقها وأساليبها، كما دفع غيرهم ممن هداهم الله للإسلام من غير العرب إلى تعلمها وإتقانها، وذلك بغية فهم النص القرآني الكريم، واستنباط الأحكام الشرعية منه، والتعبد بتلاوته.

ولم تحظ لغة في العالم بقدر ما حظيت به اللغة العربية من تشريف إلهي، واهتمام أهلها بها ودراستهم لها على نحو مستفيض، ومحاولة تذليل صعابها، وتهذيب حوشيها، حتى صارت لغة العلم والثقافة والفن والحضارة عصورا مديدة، وقرونا عديدة، وأضحت لغة رسمية للدولة الإسلامية المترامية الأطراف، ولغة التعامل اليومي في مشارق الأرض ومغاربها، ليس هذا فقط؛ بل أصبحت لغة التأليف والإنتاج العلمي والأدبي، وأصبح إتقانها ومعرفة قواعدها وأسرارها من المفاخر والمآثر التي تدعو إلى الفخر والاعتزاز ليس فقط بين أبنائها، بل بين غيرهم من أبناء الأمم والشعوب الأخرى الذين شهدوا مجدها وحضارتها.

وعلى الرغم مما تعانيه أمتنا العربية - في عصرنا الحديث -من ضعف وتأخر عن ركب الحضارة، إلا أن اللغة العربية ما زالت قادرة على حمل لواء الحضارة والثقافة من جديد على الرغم من المحاولات الكثيرة من أعدائها لإقصائها والقضاء عليها، وهذا الكلام لا يحتاج إلى برهان، فالتجارب السابقة والتاريخ يؤكدان هذا الأمر بما لا يدع مجالا للشك، والتراث العلمي والإنساني الذي خلَّفته الحضارة الإسلامية في عصور ازدهارها ورقيها خير شاهد على هذا القول.

ومع عزوف الكثيرين من أبناء العربية عن دراستها في عصرنا هذا، إلا إنها لا تعدم بين الحين والحين مَنْ يحاول كشف اللثام عن جمالها، وإبراز مواطن تفوقها على غيرها من لغات البشر، وقدرتها على التكيف والتجدد مع معطيات العصر وروافد الحضارة الحديثة.

والباحث المنصف لا يمكنه إلا القول بأن هذه اللغة العظيمة هي من أكثر لغات العالم استيعابًا للمستجدات العلمية والحضارية، وأدقها في التعبير عنها، بما يتيحه لها نظامها البديع من إمكانات هائلة في التعبير، والقدرة على اختراع ألفاظ جديدة تستوعب هذه المستجدات وتعبر عنها ببراعة واقتدار. بل وقدرتها على اختراع تراكيب جديدة تُمَكِّنُهَا من هذا الأمر على نحوٍ رائعٍ.

وتؤكد العديد من البحوث اللغوية الحديثة أن علماء العربية الأقدمين كان لهم قدم السبق في الكشف عن العديد من أسرار هذه اللغة، وأنهم أثبتوا براعة كبيرة في هذا الميدان، على نحو أعيا المحدثين أن يبلغوا شأوهم فيه، أو يدانوا مكانتهم، إلى حدٍّ يمكن القول معه أن أغلب -إن لم يكن كل -ما جاء به علم اللغة الحديث من نظريات على اختلاف اتجاهاته ومناهجه له أصول عربية، وأن علماء العربية قد تناولوه بالبحث والدراسة على نحو ما، وإن اختلفوا مع المحدثين في بعض الأمور البسيطة، أو جاء دراستهم تحت مسميات ومصطلحات مختلفة، وإن

لم تكن الفكرة لديهم بهذا الوضوح الذي طرحه المحدثون، إلا إن أصولها كانت موجودة لديهم.

- ***-موضوع الدراسة:***

من بين الظواهر الكثيرة التي تشتمل عليها لغتنا العربية استوقفتني ظاهرتا **"البساطة والتركيب"**، تلك الظاهرتان اللتان تستطيع اللغة من خلالهما أن تنوع من أساليبها التعبيرية، وتخترع تراكيب جديدة لها دلالات ووظائف مختلفة، وتراكيب متنوعة تمكن من استيعاب المعاني المتجددة؛ ولا تقتصر هاتان الظاهرتان على مفردات اللغة (الحروف والأسماء والأفعال)، بل تتعداها إلى الجمل والتراكيب النحوية، ونظرا لما تمثله الجملة العربية من قيمة تركيبية، ونحوية؛ لذا فقد عقدت العزم على تناول الجملة العربية في ضوء هاتين الظاهرتين بالبحث والدراسة، ورصد أهم الآثار المترتبة على القول بالبساطة والتركيب في الجملة العربية، على مستويات لغوية ثلاثة، وهي اللفظ والخط، والمعنى والدلالة، والحكم والوظيفة النحويين.

- ***-أسباب اختيار الموضوع:***

على الرغم مما قدم من دراسات للجملة العربية قديما وحديثا، إلا إنه –في ظني – لم تقدم حتى الآن دراسة وافية للجملة العربية في إطار ظاهرتي البساطة والتركيب معا، فعلى الرغم من تشعب هاتين الظاهرتين في كثير من مستويات الدرس اللغوي، وكثرة حديث النحويين عنهما وخاصة فيما يخص حروف وأدوات المعاني بالإضافة إلى بعض المركبات النحوية، وارتباطهما ببعض القضايا الأصولية في النحو العربي كقضية الأصالة والفرعية، وقضية الخفة والثقل ونحو ذلك، بالإضافة إلى اعتمادهما كمعيارين أساسيين بين المعايير التي تصنيف مفردات اللغة وفقا لها، إلا أنني لم أجد من يقدم دراسة وافية للجملة العربية في

ضوء هذين المصطلحين. ناهيك عن تفرق دلالات مصطلحي البساطة والتركيب بين أبواب النحو المختلفة، وتداخلهما مع بعض المصطلحات الأخرى، كالإفراد، والتعقيد، والنحت، كما أنهما كان مثار خلاف كبير بين النحويين وخاصة فيما يتعلق بالقول ببساطة أو تركيب بعض الحروف والأدوات.

أضف إلى ذلك أنهما يمثلان مدخلا مهما يمكن من خلالهما دراسة التطور التاريخي لمفردات اللغة، ومعرفة أصولها وما تطورت إليه، وما ترتب على هذا التطور من تغيرات في الدلالة والوظيفة النحوية، والرسم الإملائي.

ومن ثم فقد آثرت بحث هاتين الظاهرين على مستوى الجملة العربية باعتبارهما معيارين مهمين من معايير تصنيف الجمل لم ينتبه إليهما كثير من الدارسين، حيث يمكن أن يعدا أساسا للتنصيف بينما غيرهما من المعايير يمكن أن يضاف إليهما، ولأن الجملة بمفهومها المتعارف عليه هي أهم وسيلة من وسائل الاتصال اللغوي باعتبارها العناصر اللغوية القادرة على حمل فكرة أو توصيل شعور.

وقد اخترت لهذه الدراسة عنوان: **"الجملة العربية بين البساطة والتركيب"**، وقد دفعني لاختيار هذا العنوان والبحث في هذا الموضوع ما وجدته من افتقار المكتبة العربية - فيما أعلم -تقريبا من كتاب يجمع بين دفتيه الحديث عن الجملة العربية ومعايير تصنيفها، والنظر إليها باعتبار معياري البساطة والتركيب، وبيان ما يترتب على هذين المعيارين من آثار في اللفظ والخط، والمعنى والدلالة، والعمل والحكم النحويين، على كثرة ما قدم من دراسات للجملة العربية.

- ***-أهمية موضوع الدراسة:***

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة للكشف عن مفهوم الجملة في الدرس النحوي القديم والحديث، وبيان أهم المعايير التي تستخدم في تصنيف

الجمل العربية، والكشف عن مفهوم مصطلحي البساطة والتركيب، وعلاقتهما بتصنيف الجملة العربية، وبغيرهما من المصطلحات التي استخدمت في التعبير عنهما في بعض الأحيان، وتوضيح ما يترتب على هذا المفهوم من آثار في الجملة العربية سواء على مستوى اللفظ والخط (البنية الصرفية والرسم الإملائي)، أو على مستوى المعنى والدلالة، أو على مستوى الحكم والوظيفة النحويين، ومحاولة الكشف عن مظاهر تطور اللغة وحيويتها من خلال هاتين الظاهرتين.

كما أنه محاولة لجمع آراء النحويين المختلفة حول هذا الموضوع، وإعادة ترتيبها وتصنيفها من جديد، ثم مناقشة هذه الآراء، والترجيح بينها بما يحقق وضوحًا في الرؤية، وجلاءً في الفهم لمفهوم الجملة العربية في ضوء ظاهرتي "البساطة والتركيب"، وما يترتب عليهما من أحكام، وبيان كيفية تناول النحويين لهذا الموضوع، بما قد يسهم - فيما أظن - في إضافة جديد للمكتبة العربية عامة والنحوية خاصة.

- ***-الدراسات السابقة:***

تكاد تخلو مصادر النحو العربي القديمة من حديث مفصل عن الجملة العربية البسيطة والمركبة، وإن ورد هذين المصطلحين في بعض الأحيان، وغلب استخدامهما في دراسة حروف المعاني وبعض المركبات الاسمية، ويستثنى من ذلك ما ذكره ابن هشام عن الجملة الصغرى والجملة الكبرى.

وعلى الرغم من كثرة المصنفات العربية التي تحدثت عن الجملة العربية بأنواعها المختلفة في العصر الحديث، إلا إن المصنفات التي تحدثت عن الجملة العربية من حيث البساطة والتركيب قليلة للغاية، وربما تكاد تخلو المكتبة العربية -على حد علمي - من مصنف يتناول الجملة العربية بالبحث والدراسة وفقا لمعياري البساطة والتركيب في آنٍ واحد، وأكثر ما جاء من دراسات للجملة العربية

وفقا لهذا المفهوم جاء مفرقا ضمن ثنايا بعض البحوث والدراسات الحديثة، وبعض الأطروحات الجامعية، وعندما أفرد بعض المحدثين مصنفات خاصة بالجملة العربية نجدهم يتناولون معايير التصنيف الأخرى دون النظر إلى هذين المعيارين أو الاعتداد بهما -على الرغم من أهميتهما -، حتى وإن اعترف بهما بعض الباحثين نجدهم يتناولون وجها واحدا من هذين الوجهين، وجاءت دراساتهم متأثرة بالدراسات المقدمة في هذا الميدان في لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية والألمانية وتأثرت بالفكر اللغوي الغربي إلى حد كبير، فجاءت بعض المصنفات تحمل في عنوانها مصطلحي البساطة أو التركيب كالجملة العربية البسيطة، أو الجملة المركبة، أو دراسة أحد هذين النوعين من الجمل لدى شاعر معين، دون الأخذ في الاعتبار أهمية التأصيل النظري لهذين المصطلحين، أو التطرق إلى ما يترتب عليهما من آثار وأحكام، أو جمع شتات ما تفرق من حديث عنهما.

- ***-طريقة البحث:***

اتبعت في هذه الدراسة طريقة خاصة يمكن رصد أهم ملامحها في النقاط التالية:

١ - قسمت المادة العلمية إلى مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وقائمة تفصيلية بالمراجع التي استخدمت في جمع المادة العلمية للدراسة، واشتمل كل فصل على عدد من المباحث، واشتمل كل مبحث على عدد من المطالب التي كانت تطول أو تقصر حسب طبيعة الموضوع المتناول فيها.

٢ - قمت بعرض الآراء النحوية المختلفة في المسألة الواحدة على الرغم من كثرتها بصورة كبيرة في بعض المواضع، ثم قمت بمناقشتها والترجيح بينها، واختيار أقربها للصواب حسب اعتبارات تذكر في مواضعها.

٣ - ذكرت الأقوال والآراء منسوبة إلى أصحابها وموثقة من مصادرها الأصلية.

٤ - تعمدت في بعض الأحيان الإكثار من نقل نصوص النحويين في بعض المسائل، وذلك لما يحمله كل نقل منها من إضافة، أو آراء ليست في غيره، ليكون القارئ على بينة من أمره، ويستطيع أن يميز بين الآراء المختلفة بسهولة ويسر.

٥ - فرقت بين المصطلحات المستخدمة في الدلالة على البساطة والتركيب وحررتها على نحو يجلو هذين المصطلحين ويوضح دلالاتهما.

٦ - حاولت قدر استطاعتي أن تكون فصول البحث ومباحثه متصلة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا.

٧ - ترجمت للأعلام التي ورد ذكرها في ثنايا البحث قدر المستطاع.

٨ - قمت بتفسير معاني المفردات الغريبة التي وردت في أبيات الشعر التي استشهدت بها، ونسبت كل بيت إلى قائله قدر الإمكان وبيَّنتُ بحره العروضي الذي ينسب إليه، وموضع الشاهد فيه.

٩ - قمت بتخريج الآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث، وتوثيقها من المصحف.

١٠ - اكتفيت بذكر اسم المرجع مجردا من باقي التفاصيل المتعلقة به وأرجأتها إلى قائمة المراجع في نهاية البحث حتى لا تثقل الحواشي بذلك.

- ***-الصعوبات التي صادفت الدراسة:***

صادفت هذه الدراسة العديد من الصعوبات تمثل معظمها في النقاط التالية:

١ - كثرة المادة العلمية في مكان وندرتها في مكان آخر.

٢ - تعدد الآراء النحوية وتشعبها وتكرار كثير منها في أكثر من مصدر.

٣ - ربط ظاهرتي البساطة والتركيب بغيرهما من الظواهر النحوية والقضايا الأصولية.

٤ - اختلاف المصطلحات المستخدمة في الدلالة على البساطة والتركيب وما يتعلق بهما من أحكام.

٥ - تعدد المعايير التي تصنف على أساسها أنواع الكلم العربي لدى النحويين.

٦ - وأخيرا تتبع مصطلح الجملة ومصطلحي البساطة والتركيب في كتب النحو في عصوره المختلفة قديمها وحديثها، ورصد كل ما يمكن أن يخدم البحث من خلالها.

- ***مصادر الدراسة:***

اعتمد البحث في تحقيق ما يرنو إليه – بعد الله تعالى - على عدد كبير من كتب النحو ومصادره في عصوره المختلفة، قديمها وحديثها، وعلى بعض المعاجم اللغوية، وكتب اللغة، ودواوين الشعر العربي، وعدد كبير من كتب التراجم، بالإضافة إلى بعض الدوريات والرسائل العلمية الحديثة، وقد فصَّلْتُ الحديث عنها في قائمة المراجع في نهاية البحث.

- ***أقسام الدراسة:***

اشتملت الدراسة على مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وقائمة بالمراجع المستخدمة تم تفصيلها في قائمة المحتويات.

❖ -نتائج الدراسة:

تناولت هذه الدراسة الجملة العربية من منظور معيار مهم من معايير التصنيف في النحو العربي وهو معيار البساطة والتركيب، ورصدت أهم الآثار التي ترتبت على القول بالبساطة والتركيب في الجملة العربية، ولم تغفل كذلك التأصيل النظري لمفهوم الجملة في الدرس النحوي العربي، وتحديد دلالة مصطلحي البساطة والتركيب والتفريق بينهما وبين المصطلحات التي استخدمها النحويون للتعبير عنهما أو تتشابه معهما في بعض الوجوه، وقد حرصت الدراسة قدر الإمكان على أن تقدم صورة واضحة للجملة العربية في ضوء ظاهرتي البساطة والتركيب، والمعايير التي تصنف الجمل العربية وفقا لها، ونقل الخلاف بين النحويين القدماء منهم والمحدثين في تحديد مفهوم الجملة، وأركانها، وشروطها، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والمقترحات التي تم تفصيلها في خاتمة الدراسة.

وفي خاتمة القول أرجو من الله العلي القدير أن يجعل في هذا العمل المتواضع النفع والفائدة، وأن يجد فيه القارئ بغيته، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة، وأن يعفو عما وقعت فيه من زلل، فإن أكن وفقت لما أردت فذاك فضل من الله ومنة، ﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾ [هود:٨٨]، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٣﴾ [يوسف:٥٣] .

المؤلف

د/ إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

الرياض في يوم الجمعة المباركة:

غرة ربيع الأول ١٤٣٢هـ - الرابع من فبراير ٢٠١١م.

الفصل الأول:

مفهوم البساطة والتركيب

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم البساطة.

المبحث الثاني: مفهوم التركيب.

المبحث الثالث: البساطة والتركيب في الدرس النحوي.

المبحث الرابع: أقسام المركبات في الدرس النحوي.

المبحث الأول:

مفهوم البساطة

أولا: البساطة في اللغة:

البساطة في اللغة مادة: (بَسَطَ).

قال الجوهري[1]: يقال بَسَطَ الشَّيءَ: نَشَرَهُ، بَسْطُ الْعُذْرِ: قبوله، والانْبِسَاطُ:تَرْكُ الاحْتِشَامِ، والبِسَاطُ: مَا يُبْسَطُ، والْبَسِيطُ: جنس من العروض؛ سمي به لانبساط أسبابه[2].

وذكر ابن منظور[3]: أن الباسط في أسماء الله تعالى هو الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه عليهم بجوده ورحمته، ويبسط الأرواح في الأجساد عند الحياة.

---

(١) هو : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب الصحاح، من أهل فاراب من بلاد الترك، أخذ عنه أبو علي الفارسي، وأبو سعيد السيرافي ، وغيرهما من العلماء، وكان إماماً في العربية والنحو اللغة، وخطه يضرب به المثل في الجودة والحسن، وتوفي سنة (٣٩٨) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين لليماني ص ٥٥، وإنباه الرواة للقفطي ١٩٤/١ -١٩٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٤٦/١ -٤٤٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٤٢/٣ -١٤٣، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٥١/٦ -١٦٥، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ٢٦٧/٢.

(٢) انظر: تجديد صحاح الجوهري ج٩٢/١ لنديم مرعشلي.

(٣) هو: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور المصري، ولد بالقاهرة سنة (٦٣٠) هـ ، وأخذ العلم عن شيوخ عصره واشتهر باللغة والأدب ، من أهم مؤلفاته وأشهرها على الإطلاق كتاب لسان العرب، الذي يعد من أشهر وأوفى المعاجم العربية، ورتبه حسب الحرف الأخير من جذر الكلمة، توفي بالقاهرة سنة (٧١١) هـ. انظر ترجمته في: مقدمة لسان العرب – طبعة دار المعارف بالقاهرة.

والْبَسْطُ: نقيض القبض، وبَسَطَهُ بَسْطًا فَانْبَسَطَ، وبَسَّطَهُ فَتَبَسَّطَ، والبَسِيطُ من الأرض كالْبِسَاطِ من الثياب، والجمع: الْبُسُطُ، والْبِسَاطُ: مَا يُبْسَطُ، وأَرْضٌ بُسَاطٌ وبَسِيطَةٌ: مُنْبَسِطَةٌ، مُسْتَوِيَةٌ، وبَسَّطَ الشَّيْءَ: جعله بَسِيطًا لا تعقيد فيه.

والْبَسِيطُ: ضد الْمُرَكَّبِ، وما لا تعقيد فيه[1].

وقسم الجوهري البسيط ثلاثة أقسام على النحو التالي:

١ - حقيقي: وهو ما لا جزء له أصلا، كالباري تعالى.

٢ -وعرفي: وهو ما لا يكون مركبا من الأجسام المختلفة الطبائع.

٣ -وإضافي: وهو ما تكون أجزاؤه أقل بالنسبة إلى الآخر[2].

بينما ذكر أبو البقاء الكفوي[3] أن البسيط: هو ما لا جزء له أصلا، أو ليس له أجزاء متخالفة الماهية، سواء لم يكن له جزء أصلا ، أو كان له أجزاء متفقة الحقيقة[4].

وقال أيضاً: "البسيط الحقيقي: ما لا جزء له أصلا، والبسيط الإضافي: ما هو أقل جزءا.

(١) انظر: لسان العرب مادة (بسط)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ص: ٥٩٣، والمصباح المنير للفيومي، والمعجم الوسيط ، والوجيز مجمع اللغة العربية بالقاهرة مادة (بسط)

(٢) تجديد صحاح الجوهري ج١/٩٢.

(٣) هو: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي صاحب كتاب الكليات، توفي سنة (١٠٩٤) هـ ، انظر ترجمته في مقدمة كتاب الكليات.

(٤) الكليات للكفوي، ص: (٢٤١).

والبسط: الزيادة في عدد حروف الاسم والفعل، ولعل أكثر ذلك لإقامة الوزن، وتسوية القوافي.

والْبَسْطَةُ: الفضيلة، وفي العلم: التوسع، وفي الجسم: الطول والكمال.

وبَسَطَ يده عليه: سَلَّطَ، وبَسِيطُ الوجه: متهلل، وبَسِيطُ اليدين: سَمَّاحٌ.

والْبَسِيطَةُ: الأرض"[1].

نستخلص من التعريفات السابقة أن مصطلح البساطة لدى اللغويين يدور حول معانٍ متعددة، أشهرها الدلالة على الزيادة والاتساع، ومن معانيه الإفراد وعدم تعدد الأجزاء.

ثانيا: البساطة في الاصطلاح النحوي:

تكاد تخلو المصادر النحوية المختلفة من تحديد واضح لمفهوم البساطة، على نحو ما حدد به مفهوم التركيب، إلا أنه باستقراء هذه المصادر يمكن القول أن استخدام مصطلح البساطة في الاصطلاح النحوي يختلف عن المعاني الموجودة له في اللغة فيما يخص الدلالة على الاتساع والزيادة سواء في اللفظ أم المعنى، بل ويتناقض تماما مع هذا المعنى، ويتفق معنى هذا المصطلح (البساطة) في الاصطلاح النحوي مع معناه اللغوي في الدلالة على الإفراد وعدم تعدد الأجزاء، فكلما قلت العناصر اللغوية الداخلة في التركيب اللغوي أيا كان نوعه، أدى ذلك إلى بساطته، وكلما تعددت واختلفت العناصر أدى ذلك إلى تركبه وتعقيده، ومن ثم كثر وصف مصطلح الإفراد بالبساطة، واعتبر ذلك قضية أصولية رئيسة فقيل "المفرد بسيط، والمثنى والمجموع مركب"، و"البسيط أصل والمركب فرع".

(١) المرجع السابق، ص: (٢٤٢).

ثالثا: مصطلح الإفراد وعلاقته بالبساطة:

الإفراد في اللغة:

الإفراد في اللغة مصدر (فَرَدَ)، ويدور معناه حول التوحُّدِ والتفرُّدِ وعدم النظير.

قال ابن منظور: الله تعالى وتقدس هو الْفَرْدُ، وقد تَفَرَّدَ بالأمر دون خلقه، والْفَرْدُ في صفات الله تعالى: هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثيل ولا ثاني.

والْفَرْدُ: الْوِتْرُ، والجمع: أَفْرَادٌ، وفُرَادَى.

والْفَرْدُ: الذي لا نظير له.

ويقال اِسْتَفْرَدْتُ الشَّيْءَ : إذا أخذته مفردًا لا ثاني له ولا مثل.

وقال الليث[1]:الْمُفْرَدُ: ما كان وحده. ويقال: فَرَدَ يَفْرُدُ، وأَفْرَدْتُهُ: جعلته واحدًا[2].

الإفراد في الاصطلاح النحوي:

أما عن معنى المفرد في الاصطلاح النحوي فقد تعددت استخداماته ودلالته حسب الأبواب النحوية التي استخدم فيها، وتعددت آراء النحويين في دلالة هذا المصطلح على نحو كبير.

---

(١) هو: الليث بن نصر بن سيَّار الخراساني اللغوي النحوي، صاحب الخليل بن أحمد وأخذ عنه وأملى عليه، واشتهر بالنحو واللغة والأدب. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٢٧٧)، وإنباه الرواة ٤٢/٣ -٤٣، وبغية الوعاة ٢٧٠/٢، وطبقات الشعراء لابن المعتز (٣٨ -٣٩)، ومعجم الأدباء ٤٣/١٧ -٥٢.

(٢) انظر: اللسان، مادة (فرد) ج ٣٣٧٣/٥ طبعة دار المعارف، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط والوجيز مادة (فرد).

فقد ذهب ابن هشام الأنصاري[1] إلى أن المراد بالمفرد هو: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كما في قولنا: رجل وفرس، وحجته في ذلك أن أجزاء كل من المثالين السابقين (حروف كل منهما) إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف قولنا: غلام زيد؛ فإنه مركب لأنَّ كلا من جزأيه، وهي: غلام، وزيد دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد[2].

ونقل السيوطي عن ابن النحاس[3] أن مصطلح المفرد يستخدم في كلام النحويين للدلالة على خمسة معانٍ حيث قال: " المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معان خمسة:

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، ولد بالقاهرة سنة (٧٠٨) هـ، وأخذ العلم عن شيوخ عصره ومنهم: ابن المرحل، وأبو حيان الأندلسي، والتبريزي، وذاع صيته وعلا شأنه، وبلغت شهرته الآفاق، وكان إمام عصره في النحو واللغة، وتميز أسلوبه بالدقة والسهولة، وقد خلف العديد من المؤلفات القيمة التي تشهد بعلمه وفضله منها على سبيل المثال: شرح التسهيل، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشذور الذهب، وقطر الندى وبل الصدى وشرحهما، كما كتب العديد من المسائل والتعليقات النحوية منها: فوح الشذا في مسألة كذا، واعتراض الشرط على الشرط، وغيرها كثير، وتوفي بالقاهرة سنة (٧٦١) هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٨/٢ -٧٠، الدرر الكامنة ٤١٥/٢ -٤١٧، شذرات الذهب ١٩١/٦ -١٩٢ وهدية العارفين ٤٦٥/١.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، ص: (٣٤).

(٣) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري المعروف بابن النحاس، كان إماما في النحو واللغة، أخذ العلم عن كثير من شيوخ عصره منهم: النسوي ، والطحاوي وغيرهما، وقد خلف العديد من المؤلفات الجليلة منها: الناسخ والمنسوخ، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن، والكافي في النحو، وشرح أبيات الكتاب، والمقنع في مسائل الخلاف، وشرح المعلقات، وشرح المفضليات، وتوفي بمصر سنة (٣٣٨)هـ، ويروى في سبب وفاته قصة غريبة. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٤٥)، والأعلام ١٩٩/١، وإنباه الرواة ١٠١/١ - ١٠٤، والأنساب للسمعاني (٥٥٥ أ)، بغية الوعاة ٣٦٢/١، حسن المحاضرة ٢٢٨/١، وشذرات الذهب ٢٤٦/٢، وطبقات النحويين (٢٣٩ -٢٤٠)، ومعجم الأدباء ٢٢٢/٤، ومعجم المؤلفين ٨٢/٢، والنجوم الزاهرة ٣٣٠/٣، ونزهة الألباء ٣٦٣ -٣٦٥.

-أحدها: المفرد الذي هو مقابل الجملة، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.

-والثاني: المفرد الذي هو قبالة المركب نحو: بعلبك.

-والثالث: المفرد الذي هو مقابل المضاف.

-والرابع: المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع.

-والخامس: المفرد الذي هو في باب النداء، وباب (لا) لنفي الجنس، وهو مقابل المضاف والمشابه للمضاف[1].

وقال الفاكهي[2]: "حد المفرد: ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه، ويقابله المركب، وحده: ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه[3].

وللمفرد من حيث هو إطلاقات أربعة: فتارة ما يقابل المضاف أو شبهه، وتارة ما يقابل الجملة أو شبهها، وتارة ما يقابل المركب"[4].

و من الملاحظ أن الفاكهي في تعريفه للمفرد وما يطلق عليه أنه لم يذكر الإطلاق الرابع وذكر ثلاثة إطلاقات فقط، وهو إما سهو منه، وإما سقط في

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج ٣١/٢.

(٢) هو: عبد الله بن محمد الفاكهي، ولد بمكة وأقام بمصر مدة، وارتحل في طلب العلم، وكان نحويا بارعا من مؤلفاته الجليلة: مناهل السمر في منازل القمر، حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل، وشرح الجمل، وشرح قطر الندى، وشرح الآجرومية، وشرح المعلقات السبع، وحدود النحو. انظر ترجمته في: مقدمة كتاب الحدود تحقيق الدكتور: عبد اللطيف محمد العبد دار النهضة العربية ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

(٣) حدود النحو، للفاكهي، ص: (٢ -٣)

(٤) انظر: المرجع السابق ص: (٢ -٣).

المخطوط لم يلحظه المحقق ولم ينبه عليه، وربما عني بالإطلاق الرابع: ما يقابل المثنى والمجموع.

أما ابن الحاجب[1] فالمفرد عنده يطلق باعتبارات ثلاثة يتضح ذلك من خلال شرحه لمدلول التعريف: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)، كما نجده يفرق بين مصطلحي الإفراد والتركيب اللفظي والمعنوي ، حيث قال: " المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة في قولنا: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)، المفرد: ضد المركب، والمفرد: ضد المضاف، والمفرد: ضد المثنى والمجموع.

فقولنا: لفظ وضع لمعنى مفرد المراد به هاهنا: ضد المركب، والمراد بالمركب: كلمتان فصاعدا أسندت إحداهما إلى الأخرى إسنادا يفيد المخاطب ما لم يكن عنده في ظن المتكلم.

فإذا ورد على قولنا: مفرد: (قام) وشبهه، فإنه لفظة تدل على معنى مركب وهو الحدث والزمان، فصار بمثابة قولك: قام زيد في الدلالة على التركيب...، وكذلك: غلام زيد، وبعلبك، والزيدان والزيدون وما أشبه ذلك"[2].

(١) هو: أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين بن الحاجب، ولد سنة (٥٧٠) هـ، كردي الأصل، مصري المولد والموطن، عرف بابن الحاجب لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي، ولد بإسنا بصعيد مصر ورحل إلى القاهرة ، وتلقى العلم عن الشاطبي وغيره من علماء عصره ، وارتحل إلى دمشق ثم عاد مرة أخرى إلى القاهرة ، وله العديد من المصنفات منها الكافية في النحو وشرحها، والشافية في الصرف وشرحها، والأمالي، والإيضاح في شرح مفصل الزمخشري ، وتوفي بالإسكندرية سنة (٦٤٦) هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٣٧٤/٤، بغية الوعاة ١٣٤/٢ -١٣٥، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ -٢٣٥،معجم المؤلفين ٢٦٥/٥، هدية العارفين (٦٥٤ -٦٥٥)، وفيات الأعيان ٣٩٥/١ -٣٩٦.

(٢) أمالي ابن الحاجب ج ٦٠٩/٢.

وقال أبو البقاء الكفوي في تعريفه لمصطلح المفرد: "المفرد في اصطلاح المحققين من النحاة هو: الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف؛ إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء[1].

وذكر أن دلالة مصطلح المفرد والمراد به تختلف حسب الأبواب النحوية على النحو التالي:

١ - المفرد قد يراد به: ما يقابل المثنى والمجموع، أعني: الواحد.

٢ - المفرد قد يراد به: ما يقابل المضاف، أي: ما ليس مضافا.

٣ - المفرد قد يراد به: ما يقابل المركب، وهو أن لا يدخل جزؤه على جزء معناه، بأن لم يكن للفظ أو المعنى جزء كهمزة الاستفهام.

٤ - المفرد قد يراد به: ما يقابل المركب والجملة، فيقال: هذا مفرد، أي: ليس بجملة[2].

وذكر أيضا في موضع آخر أن مصطلح المفرد قد يراد به المعاني التالية حسب الأبواب النحوية التي يرد فيها:

١ - المفرد في باب الكلمة يراد به: ما يقابل المركب.

٢ -المفرد في باب الإعراب يراد به: ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الأسماء الستة.

٣ -المفرد في باب المبتدأ والخبر يراد به: ما ليس بجملة ولا شبهها.

(١) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي، ص: (٨٢٩).

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٩).

٤ -المفرد في باب المنادى يراد به: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف"[١].

وقد تابع المحدثون القدماء في القول بتعدد دلالات مصطلح المفرد، يتبين لنا ذلك من خلال قول الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين: "المفرد إذا كان حرا مستقلا فهو الكلمة نحو: رجل وكتاب، وهذا ونحوه هو ما قال عنه النحويون أن جزأه لا يدل على جزء معناه، وإن لم يكن حرا مستقلا فهو الوحدة الصرفية الضميرية في نحو: نجحت، زرتم؛ فاللواحق الضميرية تعد أيضا مفردات على الرغم من أنها لا تكتب منفصلة؛ إذ من الممكن إحلال كلمة حرة محلها كأن يقال: نجح محمد.

والمفرد قد يكون عاريا من أية إلصاقات نحو: رجل، وبنت، كما يكون متصلا بعلامات التعريف والعدد والنوع والحالة الإعرابية، وهذه العلامات غالبا ما تكون ملصقة بأصل الاسم"[٢].

العلاقة بين مصطلحي الإفراد والبساطة:

من خلال العرض السابق يمكن القول أن مصطلح الإفراد قد استخدم بصورة كبيرة في التراث النحوي للدلالة على مفهوم البساطة بنوعيها اللفظة والمعنوية، وأن مصطلح الإفراد قد استخدم للدالة على معانٍ كثيرة تختلف باختلاف الأبواب النحوية التي يرد فيها، وأن البساطة كانت إحدى المعاني التي يدل عليها هذا المصطلح، وخاصة فيما يتعلق بالمقارنة بينه وبين المركب. فالإفراد يرادف البساطة في بعض الوجوه، ويقابل التركيب في الوقت نفسه.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٩).

(٢) المركب الاسمي، للدكتور: محمود عبد السلام شرف الدين، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مج ٤٢/ ١٣٨ لسنة ١٩٧٨م.

وسوف يزيد الأمر وضوحا عند تتبع مصطلحي البساطة والتركيب في الدرس النحوي في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثاني:

مفهوم التركيب:

أولا : التركيب في اللغة :

التركيب في اللغة: مصدر (رَكَّبَ).

قال ابن منظور: "يقال رَكَّبَ الشيء: وضع بعضه على بعض، وقد تَرَكَّبَ وتَرَاكَبَ.

والْمُتَرَاكِبُ من القافية: كل قافية توالت فيها ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين.

والرَّكِيبُ: يكون اسما للمُرَكَّبِ في الشيء، كالفصِّ يُرَكَّبُ في كفَّةِ الخاتم.

وتقول في تركيب الفصِّ في الخاتم، والنصل في السهم: رَكَّبْتُهُ فَتَرَكَّبَ، فهو مُرَكَّبٌ ورَكِيبٌ.

والْمُرَكَّبُ: الأصل والمنبت، تقول: فلان كريم الْمُرَكَّبِ، أي: كريم أصل منصبه في قومه"[1].

وقال الفيروزآبادي[1]: "رَكَّبَهُ تَرْكِيبًا: وضع بعضه على بعض فَتَرَكَّبَ وتَرَاكَبَ، والرَّكِيبُ: الْمُرَكَّبُ في الشيء كالفصِّ"[2].

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة (ركب).

وذهب ابن دريد[٣] إلى أن معنى رَكَّبَ الشيء: هو أن يجعله مؤلفا من مواد مختلفة، ورَكَّبَ الدواء: أي: ضمه إلى غيره فصار شيئا واحدا في النظر، وأن الْمُرَكَّبَ : ضد البسيط، وهو كل ما فيه تعقيد، ورَكَّبَ الشيء: وضع بعضه على بعض، وكل شيء أثبته في شيء فقد ركبته معه، نحو السنان في الرمح، والفصُّ في الخاتم[٤].

(١) هو: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي نسبة إلى فيروز آباد من بلاد فارس، ولد سنة (٧٢٩) هـ، وارتحل كثيرا في طلب العلم وأخذ العلم عن كثير من علماء عصره وخلف عددا كبيرا من المصنفات القيمة في علوم شتى كالتفسير والفقه والحديث واللغة والأدب والتاريخ من أشهرها: القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، توفي سنة (٨١٧) هـ. انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ١٩/٨، البدر الطالع للشوكاني ٢٨٠/٢ -٢٨٥، بغية الوعاة للسيوطي ٢٧٣/٢، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٢٦/٧ -١٣١، معجم المؤلفين لرضا كحالة ١١٨/١٢، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٨٠/٢، وانظر أيضا مقدمة القاموس المحيط ضبط وتوثيق يوسف الشيخ ، ومحمد البقاعي – دار الفكر بيروت.

(٢) القاموس المحيط: ٨٤٨٣، وانظر ، وانظر تاج العروس للزبيدي ج٥٢٦/٢، والمعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة فوال بابيتي ج٣٤٠/١، والمعجمين: الوسيط، والوجيز مادة (ركب).

(٣) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، ولد بالبصرة سنة (٢٢٣) هـ، وقرأ على علمائها، وروى عن الأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، وكان من أوسع علماء عصره علما وحفظا، وأقدرهم على الشعر،له مؤلفات جليلة القدر عظيمة الفائدة منها معجم جمهرة اللغة، والأمالي، ومقصورته الشهيرة في النحو، توفي سنة (٣٢١) هـ. انظر ترجمته في : بغية الوعاة السيوطي (٣٠ -٣٢)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٨٩/٢، وطبقات الزبيدي (١٢٩ -١٣٠)، والفهرست لابن النديم (٦١ -٦٢)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٤٢/٣، ونزهة الألباء لياقوت الحموي (٣٢٢ -٣٢٦).

(٤) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ج٢٧/١، والصحاح ج٥٠٢/١.

ثانيا: التركيب في الاصطلاح النحوي:

عرَّفَ الرُّمَّانِي[1] المركب والتركيب بقوله:"المركب عند النحاة: ما ركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد.

والتركيب: جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة واحدة وكلمة مستخلصة من كلمتين أو أكثر مدلولا بها على معنى مركب؛ كالتركيب الإضافي والمزجي والإسنادي"[2].

بينما ذكر أبو البقاء الكفوي أن التركيب: يعني ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة الوضع أو لا، والمركب أعمُّ من المؤلف والمرتب مطلقا[3].

وذهب إلى أن المركب له اعتباران: الكثرة، والوحدة، فالكثرة : باعتبار أجزائه، والوحدة: باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة[4].

(١) هو: أبو الحسن علي بن عيسى نشأ بالرمان، قرية صغيرة بمدينة واسط، قدم إلى بغداد، وأخذ عن الزجاج وابن دريد، وابن السراج، وغيرهم من علماء عصره، ونبغ في العربية والفلسفة، وله مؤلفات قيمة منها شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، والحدود في النحو، ومعاني الحروف، وأخذ عنه خلق كثير، توفي ببغداد سنة (٣٨٤) هـ.

انظر ترجمته في: الأعلام لخير الدين الزركلي ١٣٤/٥، وإشارة التعيين لليماني ص: (٢٢١)، وإنباه الرواة للقفطي ٢٩٤/٢ -٢٩٦، والبداية والنهاية لابن كثير ٣١٤/١١، وبغية الوعاة للسيوطي ١٨٠/٢ -١٨١، وطبقات النحويين للزبيدي (٨٦)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٧٣/١٤ -٧٨، ونزهة الألباء (٣٨٩ - ٣٩٢).

(٢) الحدود للرماني، ص: (٤١)، وانظر: التعريفات للجرجاني، ص: (٤٩).

(٣) الكليات للكفوي، ص: (٢٨٨).

(٤) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٨).

وقال أيضا: " المركب إما تام أو غير تام؛ لأنه إما أن يصح السكوت عليه، أي: يفيد المخاطب فائدة تامة فلا يكون مستتبعًا للفظ آخر ينتظره المخاطب، وإما أن لا يصح ذلك كما إذا قيل: (زيد) فبقي المخاطب ينتظر فائدة، كأن يقال: قائم أو قاعد مثلا.

والمركب إن صح السكوت عليه فكلام، وإن احتمل الصدق والكذب فقضية وخبر، وإلا فإن دل على طلب الفعل أو الترك أو الاستعلاء، فأمر أو نهي أو لا.

والمركب أعم من المؤلف؛ إذ لابد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع الترتيب"[1].

نستخلص من التعريفات السابقة أن مصطلح التركيب في اللغة يدور في مجمله حول تعدد الأجزاء، وضم الأشياء البسيطة بعضها إلى بعض لتصير شيئا واحدا مركبا، وأن التركيب يرادف التعقيد، كما أنه يقابل البساطة والإفراد.

ثالثا: مصطلح النحت والفرق بينه وبين التركيب:

١- النحت في اللغة:

النحت في اللغة مصدر (نَحَتَ).

قال ابن دريد:"النَّحْتُ: نَحْتُكَ الخشبة وغيرها، نَحَتَ، يَنْحَتُ، نَحْتًا، وما يسقط من الخشبة: نُحَاتَةٌ"[2].

وقال الجوهري:" النحت من نَحَتَهُ يَنْحَتُهُ بالكسر نحتًا، أي: براهُ[1].

(١) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٨ -٨٢٩).

(٢) معجم جمهرة اللغة لابن دريد: ج ٥/٢.

وقال ابن منظور: "النَّحْتُ: النشر والقشر، ونَحَتَ الجبلَ يَنْحِتُهُ: قطعه"[٢].

وجاء في التنزيل: ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾[٣].

٢- النحت في الاصطلاح النحوي:

ذكر ابن فارس[٤] أن معنى النحت هو: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ"[٥]، وقال: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك نحو: (رجل عبشمي) منسوب إلى اسمين [وهما عبد، وشمس]، وأنشد الخليل[٦]:

---

(١) معجم الصحاح للجوهري: ج ٢/٥٤٦.

(٢) معجم لسان العرب لابن منظور ج ٢/٩٧ مادة: (نحت).

(٣) سورة الشعراء، آية: ١٤٩.

(٤) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب اللغوي، من أهل قزوين، وسكن الري، أخذ العلم عن شيوخ عصره، وقرأ عليه بديع الزمان الهمذاني وغيره ، وله مؤلفات كبيرة ذات فائدة جليلة أغلبها في اللغة وعلومها منها كتاب المجمل في اللغة، و فقه اللغة، ومتخير الألفاظ، والصاحبي ، ومعجم مقاييس اللغة، وتوفى سنة (٣٩٥) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين: (٤٣)، والأعلام: ١/١٨٤، وإنباه الرواة: ١/٩٢ -٩٦، وبغية الوعاة ١/٣٥١، وشذرات الذهب ٣/١٣٢، ١٣٣، وطبقات ابن قاضي شبهة ١/٢٣٠، ونزهة الألباء ١/٢٣٠.

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج١/٣٢٨، وانظر المزهر في علوم اللغة وآدابها للسيوطي ج ١/٤٨٣، ٤٨٢.

(٦) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، ولد بالبصرة وشب على طلب العلم وحبه، تلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وتتلمذ على يديه خلق كثير منهم إمام النحاة سيبويه، وعاش الخليل فقيرا زاهدا مترفعا بعلمه عن الدنايا، ويعتبر الخليل المؤسس الحقيقي لعلم النحو، وواضع ومنشئ علم العروض، وهو أول من أرسى دعائم المعجم الصوتي في اللغة، وتوفى بالبصرة سنة (١٧٥) هـ على أرجح الروايات.

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارٍ ❖ ❖ ❖ أَلَمْ تَحْزُنْكِ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي[1].

من قوله: حَيَّ عَلَى"[2].

ومن الأمثلة التي ذكرها للكلمات المنحوتة قولهم: "حيعل الرجل إذا قال: حيَّ على، وقولهم: ضبطر من: ضبط وضبر، وقولهم: صهلق أي: صهل وصلق، والصلدم من: الصلد والصدم"[3].

وعدَّ السيوطي[4] النحت أحد وسائل التركيب في اللغة ، وذكر من أمثلته: عبشمي، وحيعل، وضبطر، وبسمل، وحوقل...[1] .

انظر ترجمته في: أخبار النحويين (٣٨ -٤٠)، إنباه الرواة ٣٧٦/١، طبقات اللغويين (٢٢ -٢٥)، الفهرست (٤٢ -٤٣)، معجم الأدباء ٤٦١/١١، نزهة الألباء (٥٤ -٥٩)، وفيات الأعيان لابن خلكان ١٧٢/١ - ١٧٥.

(١) البيت من بحر الوافر، لم أعثر على قائله ، انظر فيه: اللسان مادة (حعل)، والصاحبي لابن فارس: (٢٧١)، وشرح ابن يعيش: ٦١٤/٨. والشاهد فيه استعمال حيعل منحوتة من حيَّ وعلى. وحيعل: اسم فعل أمر بمعنى: أقبل أو ائت ، وحيعلة المنادي: صيحته وطلبه الإقدام إليه.

(٢) الصاحبي لابن فارس، ص: (٢٧١).

(٣) انظر: المرجع السابق، ص: (٢٧١).

(٤) هو: الإمام الفاضل والعلامة الجليل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ولد بأسيوط سنة (٨٤٩) هـ، وتوفى والده وهو صغير فاهتمت أمه بتربيته، وانتقل إلى القاهرة وأخذ العلم عن شيوخ عصره وتتلمذ على كثير منهم واشتهر بالذكاء وسعة الحفظ، وصار إماما في علوم شتى منها التفسير، والفقه، والنحو واللغة والأدب، والبلاغة، والتاريخ ....وغيرها كثير، له كثير من المؤلفات في فروع العلم المختلفة تزيد على ثلاثمائة مصنف منها: الإتقان في علوم القرآن، ومناهل العرفان، والمزهر في علوم اللغة وآدابها، والأشباه والنظائر في النحو، والاقتراح في علم أصول النحو، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، وتفسير الجلالين (جلال الدين السيوطي ، جلال الدين المحلي)، والأشباه والنظائر في الفقه، وأسباب النزول، وتوفى سنة (٩١١) هجرية ودفن بالقاهرة، وقد ترجم لنفسه في كتابه حسن المحاضرة. انظر ترجمته في: حسن المحاضرة ج ١٤٢/١ -١٤٤، شذرات الذهب ج ٥٢/٨ -٥٤، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ج ٥٣٤/٥.

بينما نجد أن النحت عند المحدثين ضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة، وطريقته هي: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها[٢].

وهو أيضا: "إسقاط بعض الحروف أو قطعها من كلمتين أو أكثر، وما تبقى من الحروف تركب مكونة الكلمة المنحوتة التي تختلف عن جملة الأصل بناءًا لا دلالة"[٣].

وهو أيضا: "اختصار كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر تدل على ما اختصرت منه فيقال: (حمدل) من الحمد لله، و(درعمي) من المنتسب إلى دار العلوم"[٤].

والملاحظ في التعريفات السابقة للنحت أنها خلطت بينه وبين التركيب مع أنهما شيئان مختلفان على نحو ما سيرد بعد قليل، كما أنها استخدمت عدة مصطلحات للدلالة على مسمى واحد وهو النحت؛ فهو تارة تركيب، وتارة اختصار، وثالثة إسقاط، مع اتفاق الجميع على أنه أحد ضروب الاشتقاق.

٣- الفرق بين النحت والتركيب:

على الرغم من أن النحت والتركيب بينهما تشابه كبير، ويشتركان في أن كلا منهما يتكون من كلمتين أو أكثر، إلا أنه من الواضح أن التركيب يختلف عن النحت اختلافا واضحا، وقد بين أحد المحدثين هذا الاختلاف فقال: " الكلمة المنحوتة تؤخذ من حروف الكلمتين أو الكلمات التي نحتت منها، والمنقول من أمثلتها

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة وآدابها: ج ١/ ٤٨٢ -٤٨٣.

(٢) انظر: فصول في فقه اللغة العربية، للدكتور: رمضان عبد التواب، ص: (٢٦٨، ٢٦٩).

(٣) انظر: نحت الحروف العاملة وتركيبها، للدكتور: هادي عطية مطر، ص: (١٤٤).

(٤) انظر: النحت في اللغة العربية ، للدكتور: محمد حسن عبد العزيز، ص: (٧).

يخضع للأوزان العربية، فالكلمة (عبشم) مثلا أخذت العين والباء من (عبد)، والميم والشين من (شمس)، ومثالها: فَعْلَلْ.

أما المركب (غير العربي) فيبقى على حاله، ولا يلزم فيه أن يجيء على مثال عربي كما في بعلبك، وسيبويه"[1].

وخلاصة القول أن كلا من النحت والتركيب وسائل تلجأ إليها اللغة لتكثير المعاني والمفردات، وأن النحت يختلف عن التركيب في طريقته ومعناه؛ فالنحت حذف واختزال ثم تركيب، بينما التركيب ضم وجمع، وتقوية وتشديد.

رابعا: مصطلح التعقيد والعلاقة بينه وبين التركيب:

١- التعقيد في اللغة:

التعقيد في اللغة: مصدر (عَقَدَ).

جاء في اللسان: عَقَدَ الْعَقْدَ: نَقِيضُ الْحَلِّ، وعَقَدَهُ يَعْقِدُهُ عَقْدًا وتَعْقَادًا وعَقَّدَهُ، واعْتَقَدَهُ كَعَقَدَهُ.

والْعَقِيدُ: الْمُعَاقِدُ.

والْعُقْدَةُ: حَجْمُ الْعَقْدِ، والْجَمْعُ: عُقَدُ.

وخُيُوطٌ مُعَقَّدَةٌ: شُدَّتْ لِلْكَثْرَةِ.

ويقال: عَقَدْتُ الْحَبْلَ فَهُوَ مَعْقُودٌ.

(١) انظر: المرجع السابق، ص: (١٨).

والْعِقْدُ: الخيط ينظم فيه الخرز.

وعَقَدَ التاج فوق رأسه، واعْتَقَدَهُ: عصبه به.

وعَقَدَ العهدَ واليمينَ يَعْقِدُهَا عَقْدًا، وعَقَّدَهَا: أَكَّدَهُمَا.

وعُقْدَةُ اللِّسَانِ: ما غلظ منه.

وعَقَّدَ كلامه: أَعْوَصَهُ وعَمَّاهُ، وكلامه مُعَقَّدٌ أي: مُغَمَّضٌ.

واعْتَقَدَ الشيءَ: صَلُبَ واشْتَدَّ.

وجمل عُقَدٌ: قَوِّيٌ[1].

٢- التعقيد في الاصطلاح النحوي:

أما في الاصطلاح النحوي فلا يبعد معنى التعقيد عن معناه في اللغة، وإن كان في أغلب أحواله يستخدم للدلالة على صعوبة الفهم وطول الكلام؛ فيقال جملة معقدة، أي: طويلة صعبة الفهم، أو تستغرق زمنًا أطول من غيرها في نطقها وفي فهم المراد منها، ويقابل مصطلح البساطة الذي يعني السهولة واليسر، ويرادف مصطلح التركيب في بعض الأحيان ويستخدم بدلا منه في الدلالة على معناه فيقال: جملة مركبة وكلام مركب أي: ضم بعضه إلى بعض فصار معقدا.

(١) انظر: اللسان مادة (عقد) ج ٣٠٣١/٤ ط – دار المعارف، وانظر: القاموس المحيط، وتاج العروس، والمعجم الوسيط والوجيز مادة (عقد).

٣- العلاقة بين التعقيد والتركيب:

من خلال ما سبق يتضح أن العلاقة بين التعقيد والتركيب هي علاقة تلازم، فكل مركب معقد، وكل معقد مركب سواء من ناحية اللفظ، أم المعنى، أم هما معا، فالتركيب اللفظي يقتضي تعقيدا من نوع ما، وكذلك الحال في التركيب اللفظي والمعنوي، فاللفظة تكون بسيطة في حال إفرادها، ولكن عندما تركب مع غيرها فإن تعقيدا ما يطرأ عليها، فتتغير الدلالة، وتتغير الوظيفة النحوية، والصورة الخطية، وتحتاج إلى شروط خاصة وأنماط جديدة من التعامل معها.

المبحث الثالث:

البساطة والتركيب في الدرس النحوي

أولا: استخدامات النحويين لمصطلحي البساطة والتركيب:

لا يختلف المعنى الاصطلاحي لمصطلحي البساطة والتركيب في الدرس النحوي كثيرا عن معناهما في اللغة، فقد استخدم النحويون مصطلح البساطة للدلالة على كل ما ليس فيه تعقيد، ولم تتعدد أجزاؤه، وعبروا عن ذلك مرة باستخدام مصطلح البساطة نفسه فقالوا: بسيط، وعنوا به ما يقابل المركب، ومرة أخرى باستخدام مصطلح آخر وهو الإفراد أو المفرد.

كما استخدموا مصطلح التركيب للدلالة على كل ما فيه تعقيد أو تعددت أجزاؤه لفظا أو معنى أو هما معا، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه تناول النحويين لهذين المصطلحين وأقوالهم فيهما، والذي نعرض بعضا منه على النحو التالي:

قال ابن السراج[1]: " الاسم ما دل على معنى مفرد..... ، وإنما قلت معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل؛ إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل"[2].

(١) هو: أبو بكر محمد بن السري السراج النحوي، نشأ ببغداد، وسمع من المبرد وغيره من علماء عصره، وبرع في النحو والموسيقى، وخلف المبرد في ريادة مدرسة بغداد النحوية، له مؤلفات عديدة منها كتاب الأصول، وجمل الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والموجز في النحو، وتوفي سنة (٣١٦) هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٤٥/٣، وبغية الوعاة ٤١١/١ -٤١٣، (٤٤ -٤٥)، شذرات الذهب ٢٧٣/٢ -٢٧٤، وطبقات الزبيدي (١٢٢ -١٢٥)، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨ -٢٠١ ووفيات الأعيان ٥٠٣/١.

(٢) الأصول لابن السراج: ج ٣٦/١.

فابن السراج يستخدم مصطلح الإفراد للدلالة على البساطة المعنوية، فالاسم عنده بسيط من الناحية المعنوية أما الفعل فمركب، والبساطة هنا معنوية لا لفظية في الاسم، كما أن التركيب معنوي لا لفظي في الفعل.

ويقوي قول ابن السراج ما ذهب إليه ابن القيم[1] حيث قال: " اعلم أن الأصل هو المعنى المفرد، وأن يكون اللفظ الدال عليه مفردا؛ لأن اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتذي حذوه، والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً وقصرًا، وخفةً وثقلاً، وكثرةً وقلةً، وحركةً وسكونًا، وشدةً ولينًا، فإن كان المعنى مفردًا أفردوا لفظه، وإن كان مركبًا ركبوا لفظه، وإن كان طويلاً طوَّلوه..." [2].

فالمعنى البسيط يحتاج إلى لفظ بسيط، والمعنى المركب يحتاج إلى لفظ مركب من وجهة نظر ابن القيم.

ومن النحويين من جمع بين مصطلحي البساطة والإفراد في وقت واحد ونعت المفرد في بعض أحواله بالبساطة، منهم ابن يعيش[3]، حيث قال: " اعلم أن الجملة

(١) هو: الإمام العلامة إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي الزرعي الحنبلي المعروف بابن قيم الجوزية؛ وذلك لأن جده أبا بكر بن أيوب كان قيما على المدرسة المعروفة بالجوزية نسبة إلى مؤسسها ومنشئها ابن الجوزي بدمشق، أخذ العلم عن كثير من شيوخ عصره، ولازم الإمام أحمد بن تيمية وأخذ عنه وكان من أخلص تلاميذه، واشتهر ابن القيم بالعلم والورع، وخلف العديد من المؤلفات القيمة التي تدل على علو شأنه في العلم منها إعلام الموقعين عن رب العالمين، ومدارج السالكين، والروح، وإغاثة اللهفان من مكائد الشيطان، وبدائع الفوائد، وإرشاد السالك إلى حل ألفيه ابن مالك وغيرها كثير، توفي بدمشق سنة (٧٦٧) هـ. انظر ترجمته في: البداية والنهاية ٣٢٩/١٤، والدرر الكامنة ٦٠/١، وشذرات الذهب ٢٠٨/٦، وكشف الظنون ١٥٣/١، ومعجم المؤلفين ٨٨/١.

(٢) بدائع الفوائد: لابن القيم ج ١٠٨/١.

(٣) هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، نشأ بحلب وتلقى العلم عن شيوخ عصره، وارتحل في طلب العلم إلى بغداد ثم عاد إلى الشام واستقر به المقام في حلب ، له عدة مؤلفات من أشهرها شرح مفصل

تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد، واقعة موقعه؛ لذا يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا، والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران:

-أحدهما:

أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه.

-و الثاني:

أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد فكذلك المبتدأ مفرد"[1].

ثانيا: نشأة مصطلحي البساطة والتركيب:

وقد عرف النحويون مصطلحي البساطة والتركيب منذ فترة مبكرة، وأول من ينسب إليه استخدامه لهذين المصطلحين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، نجد ذلك من خلال أقواله وآرائه المنسوبة إليه، التي نقلها عنه تلاميذه من

الزمخشري ، وتوفي بحلب سنة (٦٤٣) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٣٨٨)، الأعلام ٢٧٢/٩ ، إنباه الرواة /٤٥ -٥٠، بغية الوعاة ٣٥١/٢ -٣٥٢، شذرات الذهب ٢٢٨/٥، معجم المؤلفين ٢٥٦/١٣، هدية العارفين ٥٤٨/٢، وفيات الأعيان ٤٥٠/٢ -٤٥٣.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ج ٨٨/١.

بعده، كما نجدها مبثوثة في كتب النحويين في شتى العصور، وبخاصة عند الحديث عن بعض حروف المعاني.

فقد نقل عنه سيبويه[1] قوله عن (كأنَّ) حيث قال: " سألت الخليل عنه فزعم أنه (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة"[2].

وقال أبو حيان الأندلسي[3] عن (ال) التعريف: " ذهب الخليل إلى أن اللام للتعريف، والهمزة للوصل، وذهب غيره إلي أنها كلها للتعريف"[1].

---

(١) هو : إمام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، ولد بقرية البيضاء في بلاد فارس ثم قدم إلى البصرة، وأخذ العلم عن الخليل بن أحمد ولازمه فترة طويلة وتأثر به كثيرا، كما أخذ عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم كما تتلمذ عليه عدد كبير من أعلام النحو وأئمته المشهورين، وإليه يرجع الفضل في نشأة المذهب البصري في النحو ويعد كتابه الذي وضعه وجمع فيه أبواب النحو المختلفة وقعد لها أشهر وأقدم كتاب نحوي على الإطلاق وقامت حوله العديد من الشروح والاختصارات، وكانت له مناظرات مشهورة مع أقرانه من علماء عصره مثل الكسائي وغيره، وتوفي بموطنه الأصلي سنة (١٨٨)هـ على الأرجح، وقد ترجم له كثير من العلماء.

انظر ترجمته في: أخبار النحويين للسيرافي (٤٨)، وإنباه الرواة للقفطي ٣٥٢/٢ -٣٦٠، وبغية الوعاة للسيوطي (٣٦٦)، وطبقات النحويين للزبيدي (٧٣ -٧٤)، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢٠٦/٢، المعارف لابن قتيبة (٢٣٧)، ومراتب اللغويين لأبي الطيب اللغوي (٦٥)، ومعجم الأدباء لياقوت ٦١/١٩، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣٦٨/١.

(٢) الكتاب: لسيبويه ج ٢٩٨/١، ٤٧٤، وانظر ج ٣٢٤/١ -٣٣٢، ج ١٨/٢، ١٣٨، ج ٥/٣، ٥٩ - ٦٠، ١٢٩ -١٣٩، ١٥٨، ج ١٤٧/٤.

(٣) هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ولد بإحدى ضواحي غرناطة، وتلقى العلم عن ابن الضائع وغيره من علماء عصره، وارتحل في طلب العلم إلى العديد من البلدان، واستقر به المقام في القاهرة، وتوفي بها سنة (٧٤٥)هـ، وقد خلف العديد من المؤلفات الجليلة القدر عظيمة النفع منها: ارتشاف الضرب من

كما نلحظ أيضا أن أكثر استخدام النحويين لمصطلحي البساطة والتركيب كان عند حديثهم عن بعض حروف المعاني ومناقشة الخلاف فيها من حيث بساطتها وتركبها، واستخدموا معهما مصطلح الإفراد الذي كان يرادف مصطلح البساطة في كثير من الأحيان ويستخدم بدلا منه في الدلالة على معناه، وربطوا بينهما وبين قضايا أخرى أصولية، وأخرى فرعية ومن أدلة ذلك ما يلي:

١ - قول ابن السراج في تعريفه للتركيب، حيث قال: "التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد، والمفرد هو الأصل"(٢).

٢ - قول الزجاجي(٣):" الاسم يدل على مسماه، ولا تحصل منه فائدة مفردا على أن تقرنه باسم مثله أو فعل أو جملة، وإلا كان ذكرك له لغوا، وهذا غير مفيد، وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له، ثم لم تكتمل الفائدة

لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وتفسير البحر المحيط، وغير ذلك كثير. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (١٢١)، والدرر الكامنة ٣٠٢/١، والنجوم الزاهرة ١١٢/١٠.

(١) ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي ج ٥٠٠/١، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ٢٤/١، ورصف المباني للمالقي، ص: (٧٠).

(٢) الأصول لابن السراج ج ١١/٢.

(٣) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي من نهاوند، قدم بغداد، وسمع من ابن السراج، والأخفش، ولازم الزجاج فنسب إليه، وسكن دمشق فترة من الزمن ، كان غزير العلم واسع الاطلاع وانتفع بعلمه خلق كثير، وله العديد من المصنفات منها الإيضاح في علل النحو، والجمل في النحو الذي قامت حوله العديد من الشروح، وتوفي سنة (٣٣٧) هـ.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٦٠/٢، بغية الوعاة (٢٩٧)، طبقات الزبيدي (٨٦٠)، الفهرست لابن النديم (٨٠)، نزهة الألباء (٣٧٩)، وفيات الأعيان ٢٨٨/١.

بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكتمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما"[1].

فهذا النص يشير إلى مفهوم التركيب بمعناه الشامل، وهو غاية البحث النحوي؛ إذ النحو يبحث في الكلام حال تركبه مع بعضه، ودلالة الكلمة لا تتحدد إلا بضمها مع غيرها وتركبها معها.

٣ -قول العكبري[2]: "وأما التركيب ففرع على الإفراد؛ لأنه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسما لشيء واحد، وإذا تقررت هذه الفرعية للاسم من هذه الوجوه ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعية"[3].

٤ -تفسير ابن يعيش لقول الزمخشري[4]: (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد) بقوله: " الدالة على معنى، فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى،

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص: (٤٩).

(٢) هو: محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضرير ينسب إلى عكبرا إحدى قرى بغداد، ولد ببغداد سنة (٥٣٨) هـ ، وتلقى العلم عن ابن الخشاب وغيره من شيوخ العصر، وقد حاز السبق في علوم اللغة والنحو وذاع صيته واشتهر فيه،له العديد من المؤلفات من أشهرها: التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واللباب في علل البناء= =والإعراب، وإتحاف الحثيث بما يشكل من ألفاظ الحديث، وإعراب القرآن، كما له العديد من الشروح القيمة منها شرح الحماسة، وشرح ديوان المتنبي، وتوفي ببغداد سنة (٦١٦) هـ.
انظر ترجمته في بغية الوعاة (٢٨٠)، ٣٨/٢، شذرات الذهب ٦٧/٥ -٦٩، نكت الهميان للصفدي (١٧٨ -١٨٠)، وفيات الأعيان ٢٦٦/١ -٢٧٠، ٣٣٤/١ -٣٣٥.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ج ٥٠٥/١.

(٤) هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ولد بزمخشر من بلاد خوارزم، وتلقى العلم من النيسابوري وغيره من علماء العصر، وارتحل في طلب العلم إلى مكة المكرمة، وأقام بها مدة، وبرع في النحو واللغة والأدب والتفسير والفقه والحديث، وكان يغلب عليه الاعتزال، وصنف العديد من المؤلفات منها: المفصل في النحو، النموذج، والأمالي، والمفرد والمؤتلف، وشرح فصيح ثعلب، والكشاف عن حقائق التنزيل وغيرها كثير، وتوفي بموطنه سنة (٥٣٨هـ). انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٦٥/٣ -٢٦٦، بغية الوعاة ٢٧٩/٢، تاريخ الأدب

وقوله مفرد: فصل ثان فصله من المركب نحو: الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام، فإنه يدل على معنيين: التعريف، والمعرف؛ فمن جهة النطق لفظة واحدة، وكلمتان إذ كان مركبا من الألف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة؛ لأنها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى"[1].

٥ - شرح الرضي[2] لقول ابن الحاجب: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)؛ حيث قال: " قوله لمعنى مفرد يعني به: المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى: (ضرب) الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له كمعنى: (ضرب، ونصر) فالمعنى المركب على هذا هو: الذي يدل جزؤه على جزء معناه نحو:ضرب زيد عبد الله؛ إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما؛ لأن اللفظ المفرد لا يدل جزوه على جزء معناه، وهما كذلك، واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه"[3].

بل إن الرضي قد اعترض على ابن الحاجب في استخدامه لمصلح المفرد واحتج لذلك بأنه من الألفاظ المشتركة التي تدل على أكثر من معنى[4].

العربي لكارل بروكلمان ٢١٥/٥ -٢٣٨، شذرات الذهب ١١٨/٤ -١٢١، معجم الأدباء ١٢٢/١٩ - ١٢٧، معجم المؤلفين ١٨٦/١٢، وفيات الأعيان ٢٥٤/٤ -٢٥٩.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ١٩/١.

(٢) هو: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، غاب ذكره عند كثير من علماء التراجم رغم شهرته وتفوقه، فلم يترجم له كثير منهم ، من مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب وارتبط اسمه بهما، وقيل توفي سنة (٦٨٨) هـ. انظر ترجمته في: نشأة النحو للشيخ محمد طنطاوي، مقدمة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق الدكتور: يوسف حسن عمر.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي: ج ١٦/١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ج ١٦/١.

٦ - قول الفاكهي في حدِّ المركَّب أن المركب هو:" ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه ويقابله المفرد"[١].

وقد استخدم النحويون مصطلح التركيب وأطلقوه على بعض المفردات كالمركب الاسمي (المزجي والإضافي والإسنادي)، وعلى بناء الجملة أو الكلام نحو: قولهم تركيب الجملة الاسمية، وتركيب الجملة الفعلية، وتركيب الشرط، وتركيب القسم ... إلخ.

ثالثا: ارتباط مصطلحي البساطة والتركيب بقضايا نحوية وأصولية أخرى:

ربط النحويون بين مصطلحي البساطة والتركيب والألفاظ التي عبروا بها عنهما وبين بعض القضايا النحوية الأصولية مثل: قضية الأصالة والفرعية، والخفة والثقل، وربطوا ذلك بالمعنى المستفاد من اللفظ في حال إفراده وبساطته، وفي حال تركبه مع غيره، فكانت البساطة اللفظية والمعنوية علَّةً للخفة والأصالة، بينما كان التركيب اللفظي والمعنوي علَّةً للثقل والفرعية.

قال سيبويه: " اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف إلى النكرة"[٢].

وقال: "اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو: مساجد، ومصابيح"[٣].

(١) حدود النحو للفاكهي، ص. (٣).
(٢) الكتاب لسيبويه: ج ١/٢٢.
(٣) السابق، الصفحة نفسها.

وقال: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر؛ فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"(١).

ونقل السيوطي عن أبي البقاء العكبري قوله في التبيين: " الخفيف من الكلمات ما قلَّت حروفه ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه؛ فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل؛ فإن معناها ومسماها: الذكر من بني آدم، والفرس: الحيوان الصهال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره.

ومعنى ثقل الفعل: أن مدلولاته ولوازمه كثيرة؛ فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه: الفعل والفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك"(٢).

يتبن لنا من خلال النصين السابقين حقيقة ثابتة وهي أن البساطة اللفظية أو المعنوية كانت سببًا للخفة، وأن التركيب اللفظي أو المعنوي كان سببًا للثقل في الاسم أو الفعل على حدٍ سواء.

وإذا كان النصان السابقان يبيِّنان ربط النحويين بين مصطلحي البساطة والتركيب وبين قضية الخفة والثقل، فإن النصوص التالية تكشف عن ربطهم بينهما وبين قضية الأصالة والفرعية.

قال ابن يعيش: " والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران: أحدهما: أن المفرد بسيط، والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل

(١) السابق، الصفحة نفسها.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ج ١/١٨٥، ٣٢٤ -٣٢٥، وانظر: ج ١/٨١ -٨٢.

المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه"[1].

ونقل السيوطي عن أبي البقاء قوله: " الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق منها: وجود حد الاشتقاق في الفعل، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص، فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب، وتحقيق هذه الطريقة: أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الإفراد كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده"[2].

وكشف السيوطي عن المراد بالأصالة والفرعية في القول السابق فقال: "والأصل هنا يراد به: الحروف الموضوعة للمعنى وضعا أوليا، والفرع: لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل"[3].

رابعا: اتساع مفهومي البساطة والتركيب:

وكما استخدم النحويون مصطلحي البساطة والتركيب في حديثهم عن بعض حروف المعاني وبعض المفردات والتراكيب النحوية، نجدهم كذلك يستعملونهما في مؤلفاتهم النحوية، فمنهم من جعل البساطة والتركيب معياراً

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ١/ ٨٨، وانظر: الأشباه والنظائر ج ١/ ١٢٦.
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ج ١/ ٨٤ -٨٥.
(٣) السابق: ج ١/ ٨٣، وانظر: ج ١/ ١٢٦.

تقسم على أساسه مفردات اللغة وجملها، ومنهم من استخدم أحد هذين المصطلحين أو ما يشتق منهما عنوانا لكتابه، واقتصر على دراسة شكل واحد من أشكالهما فتناول حروف المعاني، أو المركبات الاسمية، أو الجمل والتراكيب النحوية.[1]

خامسا: أقسام البساطة والتركيب:

وفي نهاية الأمر يمكننا من خلال حديث النحويين عن مصطلحي البساطة والتركيب وتناولهم لهما تقسيم (البساطة والتركيب) إلي قسمين: القسم الأول: يرجع إلى المعنى، والقسم الآخر: يرجع إلى اللفظ.

وبناءً على هذا التقسيم تقسم كلا من البساطة والتركيب إلى قسمين: لفظي ومعنوي.

فالبساطة المعنوية هي: أن تدل الكلمة على معنى واحد مفرد لا يتعدد كما في المصدر مثلا؛ إذ يدل على الحدث وحده دون اقتران بالزمن، والاسم الدال على مسمى واحد كما في زيد وفرس.

والبساطة اللفظية هي: أن تتكون الكلمة من وحدة صرفية واحدة ولا يركب معها غيرها أي تكون مفردة غير مثناة ولا مجموعة وغير مركبة مع غيرها بأي نوع من أنواع التركيب.

---

(١) انظر: على سبيل المثال: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ج ٢٥٥/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ١٢٦/١، وفي بناء الجملة العربية للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، ص: (٤١، ٤٢، ٦١)، ونظام الجملة في شعر المعلقات للدكتور: محمود أحمد نحلة، ص: (٢٤) وما بعدها.

وانظر أيضا المؤلفات التالية: المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه في القرآن الكريم: للدكتور أبو السعود الشاذلي، والتركيب النحوي: للدكتور محمد أبو الفتوح شريف، والجملة العربية المركبة: للدكتور: أحمد المتوكل، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة: للدكتور زين كامل الخويسكي.

أما التركيب المعنوي فهو: أن تدل الكلمة على أكثر من معنى وهي في الوقت نفسه تتكون من وحدة صرفية واحدة كما في الفعل؛ إذ يدل على معنى مركب من الحدث والزمان المقترن به بالإضافة لما يقتضيه من الفاعلية والمفعولية، وكما في بعض حروف المعاني وفي المركبات الاسمية نحو: خمسة عشر وبابه؛ إذ المعنى في كل منها على إرادة كلا اللفظين الخمسة والعشرة.

وأما التركيب اللفظي فهو: أن تضم لفظة إلى أخرى وتعد اللفظتين لفظة واحدة كما في التركيب المزجي نحو: بعلبك، وحضرموت ونحوهما، وكما في بعض حروف وأدوات المعاني نحو: كَأَنَّ، وماذا وغيرهما.

المبحث الرابع:

أنواع المركبات في الدرس النحوي

أولا : معايير القدماء في تصنيف المركبات :

كثر حديث النحويين عن أنواع التركيب وأقسام المركبات، ووضعوا لذلك معايير مختلفة وجعلوا البساطة والتركيب أحد أهم المعايير التي تصنف بها مفردات اللغة وجملها فقد قسم ابن يعيش التركيب كمصطلح وفقا لمعيارين:

المعيار الأول:

حسب البنية الصرفية والوظيفة النحوية للمركب.

والمعيار الثاني:

حسب البنية الصرفية والمعنى.

وبناءً على المعيار الأول قسم ابن يعيش التركيب إلى: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، حيث قال في هذا الخصوص: "التركيب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد؛ فتركيب الإفراد: أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام نحو: معدي كرب، وحضرموت، وقالي قلا، ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو: معدي كرب مقبل، وحضرموت طيبة، وهو اسم بلد باليمن، وهو ما أطلق النحويون عليه المركب المزجي.

وتركيب الإسناد: أن تركب كلمة مع كلمة وتنسب إحداهما إلى الأخرى"[1].

وبناءً على المعيار الثاني قسَّم التركيب إلى قسمين: تركيب لفظي، وتركيب لفظي معنوي، حيث قال: " اعلم أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى.

فأما التركيب من جهة اللفظ نحو: أَحَدَ عَشَرَ وبابه، وحَيْصَ بَيْصَ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ونحوهما، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا، وذلك لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف، ألا ترى أن الأصل في أحد عشر: أحد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها، ألا ترى أن المراد: أحد وعشرة، فعشرة عدة معلومة أضيفت إلى العدد الأول فكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان كل واحد منهما منفرد بشيء من المعنى فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبني لذلك الاسم الأول؛ لأنه صار بالتركيب كبعض اسم وبمنزلة صدر الكلمة من عجزها.

وأما الضرب الثاني، وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى نحو: حضرموت، وقالي قلا، ومعدي كرب، ونحوها من الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضا حذفت من اللفظ ولم ترد على جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة واحدة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاسم الأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يعرب لأنه كالصوت،

(١) شرح المفصل: ج ١/٢٢.

وأعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته لأن العلم إنما هو وضع لفظ بإزاء مسمى من غير إفادة معنى من اللفظ"[1].

ويقصد ابن يعيش بالضرب الأول من التركيب ما عرف بالتركيب الإضافي، أما الضرب الثاني فهو ما عرف بالتركيب المزجي.

ثانيا: معايير المحدثين في تصنيف المركبات:

وتابع المحدثون القدماء في نظرتهم لأقسام المركبات وأنواع التركيب، وفي اتخاذ معيار البساطة والتركيب كأساس لتصنيف الجمل والمفردات حيث نجد بعضهم يصنف المركبات وفقا لمعيارين:

المعيار الأول:

الوظيفة النحوية التي يؤديها المركب في الجملة والموقع الإعرابي الذي يشغله في التركيب ككل.

وتقسم فيه المركبات إلى الأنواع التالية:

١ ـ مركبات اسمية:

وتشمل كل ما يماثل الأسماء من الكلمات في أداء وظائفها في الجملة العربية، كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية... إلخ.

(١) انظر: المرجع السابق: ج ١١٢/٤، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج١/١٣١.

ويشمل هذا النوع من المركبات: المركب العددي، والمركب الإضافي، والمركب المزجي، والمركب الوصفي، والمركب الإسنادي، والأحوال المركبة، والظروف المركبة، وأسماء الشرط المركبة، وأسماء الاستفهام المركبة.

٢ ـ مركبات حرفية:

وهي التي تشبه الحرف في أداء وظائفه في الجملة وتشمل: كل المركبات المكونة من حروف مثل: أدوات اللوم والتقريع، والحث، والتحضيض، والتوكيد، والتشبيه، والتمني، والترجي، والاستدراك، والتفصيل، والتنبيه، والشرط.

٣ ـ مركبات خالفة:

وهي المركبات التي تشبه الخالفة (أسماء الأفعال) في أداء وظائفها في الجملة، وتشمل: الخوالف المنقولة عن ظرف وضمير، والخوالف المنقولة عن جار وضمير مخاطب.

٤ ـ مركبات فعلية:

وتشمل المركب من فعل واسم نحو: حبذا، والمركب من فعل وحرف نحو: قلما، وطالما.

والمعيار الثاني:

وقوع المركب كعنصر إسنادي في الجملة.

وتقسم المركبات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية: -

١ ـ مركبات واجبة الوقوع عنصرا إسناديا في الجملة.

وتشمل: مركبات الخوالف.

٢ ـ مركبات ممتنعة الوقوع عنصرا إسناديا في الجملة.

وتشمل: المركبات الحرفية.

٣ ـ مركبات يجوز وقوعها عنصرا إسناديا.

وتشمل: المركبات الاسمية[١].

وإن جاز لنا الاجتهاد في هذه المسألة فإنه يمكننا القول بأن المركبات تنقسم باعتبار البنية الصرفية، والوظيفة النحوية للمركب إلى أربعة أقسام وهي:

١ -مركبات حرفية: وتشمل ما تركب من حروف المعاني.

٢ -مركبات اسمية: وتشمل ما تركب من الأسماء.

٣ -مركبات فعلية: وتشمل ما تركب من الأفعال.

٤ -مركبات جملية: وتشمل ما تركب من الجمل والتراكيب النحوية.

وقد آثرت في هذه الدراسة استخدام مصطلحي البساطة والتركيب على غيرهما من المصطلحات كالإفراد والتعقيد مثلا على الرغم من التشابه الكبير بينهما وبين هذه المصطلحات واستخدام النحويين لهذه المصطلحات في الدلالة عنهما، وذلك نظرًا لوضوح المعنى فيهما، ونظرا لتعدد معاني المفرد واختلاف دلالته حسب الأبواب النحوية على نحو ما أوضحنا فيما سبق.

(١) انظر: الجملة المركبة في اللغة العربية: للدكتور سعود غازي ضيف الله، ص: (١٢١ -١٢٤)، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية والإسلامية، العدد العشرون لسنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

وقصدت من هذين المصطلحين (البساطة والتركيب) ما قصده علماء النحو واللغة، واعتمدت كثيراً على جانب المعنى والوظيفة في ترجيح الآراء النحوية، وفي الحكم بالبساطة أو التركيب .

كما اعتمدت في رصد الآثار المترتبة عليهما على ملاحظة الشكل والخط، وتذوق المعنى الدلالي، إلى جانب ملاحظة الوظيفة النحوية.

الفصل الثاني:

مفهوم الجملة العربية

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة مصطلح الجملة وتطوره:

المبحث الثاني: مفهوم الجملة عند القدماء:

المبحث الثالث: مفهوم الجملة عند المحدثين:

المبحث الرابع: مكونات الجملة وأنواعها:

المبحث الأول:

نشأة مصطلح الجملة وتطوره:

أولا: مصطلح الجملة عند سيبويه:

يُعدّ كتاب سيبويه المرجع الأول في النحو العربي، والدستور الذي سار النحويون على دربه واقتفوا أثره في جُلِّ مسائل النحو؛ لذا فإن أي دراسة نحوية على مر العصور لا بد أن تنطلق من هذا الكتاب باعتباره أول وأقدم مرجع عربي، وإذا ما استعرضنا هذا السفر الجليل بحثا عن مصطلح الجملة نجد أن سيبويه قد استخدم هذا المصطلح في كتابه أكثر من مرة، إلا أنه قد ورد لديه تحت مسميات مختلفة وبمفاهيم متعددة، حيث يشير أحد الباحثين إلى أن سيبويه قد أشار إلى مفهوم الجملة تحت مصطلح آخر هو مصطلح الكلام parole ؛ إذ تردد هذا المصطلح بدلالات متباينة، فورد (٦٦٦) مرة بمعنى اللغة واللهجة , langage langue، و (١٤١) مرة بمعنى الكلمة والكلم mot , mots، و (٤٣) مرة بمعنى النثر prose ، ومرتين بمعنى فعل القول fait de dire، و (٢٧٧) مرة بمعنى الجملة phrase[1].

(١) انظر: الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، لعلاء إسماعيل حمزاوي، ص: ٥ -١٢.

ثانيا: مصطلح الجملة عند الفراء:

ولعل الفـراء هو أول من استخدم مصطلح الجملة من النحويين بعد سيبويه؛ فقد ورد في كتابه معاني القرآن مصطلح الجملة ثلاث مرات[1] .

المرة الأولى:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ [طه:١٢٨])، حيث قال: "... كم في موضع نصب لا يكون غيره، ومثله في الكلام (أولم يبين لك من يعمل خيرا يجز به)، فجملة الكلام فيها معنى رفع، ومثله أن تقول: قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد في الاستفهام معنى رفع، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف:١٩٣] فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر في الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبين الرفع الذي في الجملة. والجملة المقصودة هنا (كم أهلكنا).

والمرة الثانية:

في قوله: "... وتقول: قد تبين لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت تبين لي ذلك"، والفراء يقصد بالجملة هنا الجملة الفعلية (أقام زيد أم عمرو).

والمرة الثالثة:

(١) انظر: معاني القرآن ١٩٥/٢ ، ٣٣٣/٢، ٣٨٧/٢، وانظر: المصطلحات في معاني القرآن، لفاروق مهنى، ص: ٣٧، وانظر: التركيب النحوي، له، ص: ٢٧٩.

في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الصَّفات:٧٨] ، حيث قال: "أبقينا له ثناء حسنا في الآخرين، ويقال: (تركنا عليه في الآخرين سلام على نوح) أي تركنا عليه هذه الكلمة، كما تقول: قرأت من القرآن (الحمد لله رب العالمين) فيكون في الجملة معنى نصب ترفعها بالكلام". كما جاء مصطلح الجملة عند الفراء بمفهوم الكلام في بعض المواضع[١].

ثالثا: مصطلح الجملة عند المبرد:

وجاء المبرد واستخدم مصطلح الجملة واعتبر أن تمام الفائدة والإسناد من أهم مقومات هذا المصطلح حيث قال: "إنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[٢] ، وقد استخدم المبرد مصطلح الكلام بجانب مصطلح الجملة، غير أن استخدامه لمصطلح الجملة كان أكثر ، والجملة والكلام عنده مترادفان[٣].

وبحلول القرن الرابع دخل مصطلح الجملة مرحلة النضج والابتكار، وهى مرحلة تمتد من القرن الرابع حتى نهاية القرن السادس، وفيها استقر مفهوم الجملة، وكان لابن السراج وابن جني وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن مضاء دور مهم في ذلك[٤].

(١) انظر: المصطلحات في معاني القرآن، لفاروق مهنى، ص: ٣٧.

(٢) انظر: المقتضب، ج١/ ٨.

(٣) انظر: التركيب النحوي، فاروق مهنى، ص: ٢٨٢.

(٤) انظر: السابق ، ص: ٢٨٣.

رابعا: مصطلح الجملة عند ابن السراج:

وقد استخدم ابن السراج مصطلح "الجمل المفيدة"، "والجملة المركبة" حيث قال: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر. وأما الجملة المركبة.. فنحو زيد ضربته... وزيد أبوه منطلق"[(١)]".

خامسا: مصطلح الجملة عند ابن جني:

ويرادف ابن جني الجملة بالكلام التام المفيد لمعناه، حيث يقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو جملة"[(٢)] ويعد ابن جني من أوائل من تحدثوا عن الجملة وأفردوا لها دراسات في كتبهم، وهو أول من اهتم ببناء الجملة ووصفها بالتركيب.

سادسا: مصطلح الجملة عند عبد القاهر الجرجاني:

ثم جاء عبد القاهر فأكمل ما بدأه ابن جني فأبرز المعاني التركيبية للكلم العربي بفضل المصطلحات الجديدة التي ابتكرها كالنظم والتعليق، والفصل والوصل، الأمر الذي بهر اللغويين المحدثين، الأمر الذي جعل بعضهم يعدُّ عبد القاهر الجرجاني رائدا للدراسات اللغوية الحديثة، وإن كان يعد تاريخيا من المتقدمين[(٣)].

---

(١) انظر: أصول النحو، ج١/ ٦٤.

(٢) انظر: الخصائص، ج ١/ ١٧.

(٣) انظر: التركيب النحوي، د. فاروق مهنى، ص: ٢٩٣، وانظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، المقدمة، ص: ر، ش.

سادسا: مصطلح الجملة عند الزمخشري:

وكذلك فعل الزمخشري، إذ يقول: "... والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة"[١]، وصنف الجملة إلى أربعة أضرب: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية[٢]

سابعا: مصطلح الجملة عند ابن مضاء القرطبي:

ثم جاء ابن مضاء القرطبي بفكر جديد خالف فيه كثير من قضايا النحو مسائله التي جاء بها النحويون من قبله، فألف كتابا للرد على النحاة، مفندا عللهم، فأضاف مصطلحي (جملة صغرى، وجملة كبرى)[٣].

ثامنا: مصطلح الجملة عند ابن يعيش:

ثم جاء ابن يعيش فانتقد تقسيمات الزمخشري للجملة، وردّها للتصنيف الثنائي وهو: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة عنده مرادفة للكلام، حيث قال: "واعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة"[٤].

(١) انظر: المفصل، ص: ٦ .

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: ٢٤ ، وشرح المفصل، لابن يعيش، ج ٨٨/١.

(٣) انظر: الرد على النحاة، ص: ١١٦، وانظر: التركيب النحوي، فاروق مهنى، ص: ٣٠٨.

(٤) انظر: شرح المفصل، ج١ /٢٠، ٨٨.

تاسعا: مصطلح الجملة عند رضي الدين الإستراباذي:

وفرق رضي الدين الإستراباذى بين الجملة والكلام فاعتبر الكلام ما أفاد معنى تاما، حيث قال: "الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم، والجملة تفيد ولا تفيد مثل جملة الصلة والشرط..."[1].

فالكلام عند الاستراباذي أعم من الجملة، ولا بد فيه من تحقق الإسناد والفائدة، أما الجملة فلا يشترط فيها ذلك.

ويمكن الرد على الرضي بأن جملة الشرط والصلة هي في الأساس جملة تامة ولكنها صارت بالتركيب جملة ناقصة تفتقر إلى جملة أخرى لتمام معناها، ومن ثم أطلق النحويون على النوع من التراكيب النحوية جملا مجازا.

عاشرا: مصطلح الجملة عند ابن هشام الأنصاري:

ولم يفرد النحاة للجملة بابا في كتبهم كما أفردوا للكلام واللفظ المفرد، باستثناء ابن هشام الذي يعد أول من فعل ذلك بتخصيصه بابا في مغنيه للمقارنة بين الجملة والكلام، وهو صاحب نظرية تقوم على تصنيف الجملة تصنيفا ثلاثيا: اسمية وفعلية وظرفية، وقد عد الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية[2].

(١) انظر: شرح الكافية، ج ١/ ٨ .

(٢) انظر: مغنى اللبيب، ج ٢/ ٣٧٤ وما بعدها. وانظر: التركيب النحوي، فاروق مهنى، ص: ٣١١. وانظر: الجملة الدنيا والموسعة في كتاب سيبويه، علاء حمزاوي، ص: ٥ -١٢.

حادي عشر: مصطلح الجملة عند المحدثين:

وجاء المحدثون بعد ذلك فاستخدموا مصطلح الجملة كما استخدمه السابقون، وتباينوا في فهم دلالته، واختلفوا في تحديد مفهومه كما اختلف السابقون، وجاء تناولهم له متأثرا إلى حد كبير بالدراسات الحديثة في علم اللغة، ونظرة المستشرقين له، وظهرت تقسيمات ومصطلحات جديدة لعناصر الجملة العربية لم يصطلح عليها الأقدمون، وإن كانوا قد عرفوا بعض معانيها.

تعليق:

كانت هذه بعض المفاهيم التي قدمت من قبل النحاة لتعريف الجملة، ولم نكد نلحظ اختلافا بينها، إذ تصبُّ جميعها في أن الجملة تتكون من عنصرين: مسند ومسند إليه، وباقي العناصر في الجملة عناصر توسيعية يمكن الاستغناء عنها، وإن لم يصرح النحاة بهذا المفهوم العام؛ حيث إنهم فرقوا بين الفعل والفاعل من جهة، والمبتدأ والخبر من جهة أخرى، وربما دفع هذا الأمر بعض المستشرقين إلى أن يحكموا بغياب مفهوم عام للجملة العربية، فيرى المستشرق الفرنسي فليش Fleisch أنه توجد فجوة كبيرة ملحوظة في النحو العربي نتيجة لافتقاد النحاة نظرية عامة للجملة، فقد ميزوا الجملة الاسمية من الجملة الفعلية، ولكنهم لم يفسروهما باستخدام مصطلحي الـ (suget و prédicat)؛ بل إنهم يجهلون مفهوم الـ (sujet) وهو مفهوم ليس له مصطلح مقابل في تسمياتهم والأمر على ذلك في النحو العربي إلى يومنا هذا.

ولست على وفاق تام مع فليش في رأيه ، فقد أدرك سيبويه إلى حد كبير مفهوم sujet وprédicat وفسرهما بأنهما العنصران الأساسيان لتكوين الجملة وعبر عنهما بمصطلحي (المسند والمسند إليه)، وقد عقد لهما بابا، يقول فيه: "باب المسند

والمسند إليه، وهما ما لا يغنى أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك (عبد الله أخوك)، و(هذا أخوك)، ومثل ذلك (يذهب عبد الله). فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء[1].

وأرى أن هذا النص يدحض مزاعم فليش، ويؤكد على وضوح مفهوم الجملة في نظر سيبويه ومن تابعه من النحويين، وأن العناصر الأساسية لبناء الجملة عند سيبويه تتمثل في المسند والمسند إليه، ويمثلهما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية ، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية.

وفي الصفحات التالية سوف نحاول تتبع دلالة مصطلح الجملة ومفهومه بين القدماء والمحدثين.

(١)انظر: كتاب سيبويه، ج ١/٢٣.

المبحث الثاني:

مفهوم الجملة عند القدماء:

اجتهد الباحثون منذ فترة بعيدة حتى وقتنا الحاضر على اختلاف منازعهم واتجاهاتهم في تحديد مفهوم الجملة، فقدموا لنا عددا ضخما من التعريفات فعرفها "ثراكس" بأنها: "نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة"[1]، وعرفها "يسبرسن" بأنها: "قول بشري تام ومستقل"[2]، وعرفها "بلومفيد" بأنها: "شكل لغوي مستقل لا يدخل – عن طريق أي تركيب نحوي - في شكل لغوي أكبر منه"[3].

أولا: اتجاهات النحويين القدماء في تحديد مفهوم الجملة:

وإذا بحثنا في التراث النحوي العربي نجد أن النحاة العرب قد تباينت آراؤهم، واختلفت اتجاهاتهم في تحديد مفهوم الجملة، والعلاقة بينها وبين الكلام، فمنهم من جعل الجملة والكلام مترادفين، ومنهم من جعل بينهما اختلافا، ومنهم من اشترط تمام الفائدة في حد الجملة، ومنهم من اشترط تمام الإسناد فقط، ومنهم من اشترط تمام الفائدة والإسناد معًا، وبعد استقراء آراء النحويين في هذه المسألة يمكن القول أن النحويين في هذا الخصوص ينقسمون إلى فريقين:

(١) انظر: نظام الجملة في شعر المعلقات للدكتور أحمد محمود نحلة ص: (١٣).

(٢) المرجع السابق ص: (١٤).

(٣) المرجع السابق ص: (١٤).

الفريق الأول:

يرى أن الجملة والكلام مترادفان، ومن أنصار هذا الاتجاه: سيبويه، وابن جني، وابن مالك، والزمخشري، والعكبري، وابن يعيش، والسيوطي[1].

ويكفي للتدليل على آراء هذا الفريق النصوص التالية:

-قال سيبويه في تعريف الكلام: " إنه الجملة المستقلة بنفسها [المستغنية] عن غيرها.."[2].

وهذا النص يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن سيبويه قد استخدم مصطلح الجملة في كتابه، وإن كان تحت مفهوم آخر وهو الكلام.

ويفهم من كلام سيبويه أنه يشترط التمام والاستقلال في حدِّ الجملة، كما يفهم منه أنه لا يفرق بين الجملة والكلام.

-قال ابن جني في تعريف الكلام: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضُرِبَ سعيدٌ، وفي

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ١/١٢٣، والخصائص لابن جني ج ١/١٧ -١٩، واللمع لابن جني ص: (١١٠)، وشرح التسهيل لابن مالك ج ١/٤، والمفصل للزمخشري ص: (٦)، وشرح المفصل لابن يعيش ج ١/١٨، وهمع الهوامع للسيوطي ج ١/١٣. وانظر: دراسات نقدية في النحو العربي، لعبد الرحمن أيوب ص: (١٢٥ -١٢٦)، ونظام الجملة في شعر المعلقات، لمحمود أحمد نحلة ص: (٢٠ -٢١)، والمركب الاسمي الإسنادي، لأبي السعود الشاذلي ص: (١٣ -١٧).

(٢) كتاب سيبويه ج ١/١٢٣

الدار أبوك، وصَهْ، ومَهْ، وأُفٍّ، وأَوْهٍ، فكل لفظ استعمل بنفسه وجنيت من ثمرة معناه فهو كلام"[١].

وقال في تعريف الجملة: " أما الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين:

١ - جملة مركبة من مبتدأ وخبر.

٢ - وجملة مركبة من فعل وفاعل.

ولابد لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها"[٢].

ويفهم من كلام ابن جني أنه يشترط تمام الفائدة والاستقلال في حد الكلام والجملة، وإن لم يشترط تمام الإسناد.

كما نلحظ أيضا أن استخدامه لمصطلح الجملة المركبة قصد به العناصر التأسيسية للجملة العربية بنوعيها الاسمية والفعلية، ولم يقصد به الجملة المركبة التي تعددت فيها العلاقات الإسنادية كما هو متعارف عليه لدينا.

-قال العكبري: "الجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة تامة، واشتقاقها من أَجْمَلَتُ الشيء إذا جمعته، وكُلُّ محتمل للتفصيل جملة، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل بهذه الصفة"[٣].

(١) الخصائص، ج ١/١٧ تحقيق محمد علي النجار.

(٢) اللمع، لابن جني، ص: (١١٠) تحقيق حسين شرف.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ج ١/١٣٨ -١٣٩.

والعكبري يجمع في هذا النص بين المفهوم اللغوي لمصطلح الجملة، والمفهوم الاصطلاحي، ويشترط في حدِّ الجملة تمام الفائدة، ويقسمها كسابقيه إلى نوعين، وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية.

-قال الزمخشري: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة"(١).

ويفهم من كلام الزمخشري في هذا النص، أن الكلام والجملة عنده شيء واحد، وأن الإسناد هو شرط أساسي لها، وأن الإسناد نوع من التركيب، ولا يكون إلا بين اسمين، أو بين فعل واسم كما مثل.

والملاحظ من النصوص السابقة أنه ليس هنالك فرق بين الجملة والكلام عند أصحاب هذا الاتجاه.

* - الفريق الثاني:

يرى أنصار هذا الفريق أن هناك فرقا بين الجملة والكلام، وأن العلاقة بينهما هي علاقة العموم والخصوص ومن أنصار هذا الاتجاه ابن هشام والرضى، ومن تابعهم من النحويين.

يقول ابن هشام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

(١) المفصل، ص: ٦، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ج ١٨/١.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، والمبتدأ والخبر كـ (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ) وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس"[1].

ويعد ابن هشام أول من فرق بين الجملة والكلام على هذا النحو البديع، فكالكلام عنده هو ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها دون شرط تمام الإسناد. أما الجملة فإنه يضاف إليها بجانب الإفادة تمام الإسناد.

وكثرة التعريفات التي قدمها النحويون للجملة والكلام تبرز لنا مدى الصعوبة التي واجهتهم في تحديد مفهوم كل منهما، وهل الجملة تعني التركيب المفيد، أم هي التركيب الذي تضمن إسنادا، أم هي الاثنين معا؟.

ثانيا: خلاصة اتجاهات النحويين القدماء في تحديد مفهوم الجملة:

فمن النحويين من ذهب إلى الرأي الأول، ومنهم من ذهب إلى الرأي الثاني، ومنهم من حاول الجمع بين الرأيين، ومن ثَمَّ يمكن أن نميِّز بين ثلاثة اتجاهات في تحديد مفهوم الجملة في التراث النحوي على النحو التالي[2]:

الاتجاه الأول:

يرى أن الجملة هي عبارة عن التركيب اللغوي المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليه سواء اكتملت فيه عناصر الإسناد أم لم تكتمل.

(١) مغني اللبيب ج ٢/٤٣١.

(٢) انظر: المدخل لدراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، ج ٢/٤٦.

الاتجاه الثاني:

يرى أن الجملة هي تركيب لغوي يتضمن إسنادا سواء أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها أم لم يفد.

الاتجاه الثالث:

يرى أن الجملة هي تركيب لغوي مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها وبين طرفيه علاقة إسنادية، فيربط بين الاتجاهين السابقين، ويجعل الجملة رهنا بتحقق الأمرين معا، أي: تمام الفائدة وتمام الإسناد.

وربط مفهوم الجملة بالفائدة التامة ووجود علاقة إسنادية بين عناصرها هو ما أرجحه في هذا الموضع، ولذلك يمكن أن نعرف الجملة فنقول: "الجملة هي التركيب اللغوي الذي يتضمن علاقة إسنادية بين طرفيه ويفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها".

المبحث الثالث:

مفهوم الجملة عند المحدثين:

أولا: اتجاهات المحدثين في تحديد مفهوم الجملة:

فإذا ما انتقلنا إلى المحدثين، أنهم قد سلكوا ما سلكه الأقدمون في فهمهم لمصطلح الجملة، وساروا على النهج نفسه، بل واختلفوا في تحديد مفهوم هذا المصطلح كما اختلف السابقون، منهم من اشترط تمام الفائدة، دون اشتراط تمام الإسناد، ومنهم من اشترط الإسناد دون الفائدة، ومنهم من جمع بين الاثنين في تحديد مفهوم الجملة، فعلى سبيل المثال: نجد أن الدكتور إبراهيم أنيس يطالعنا بتعريف للجملة مؤداه: "... أن الجملة أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة أو أكثر[١]".

ويرى بعض الباحثين أن أنيس بهذا التعريف يلغى فكرة الإسناد[٢]، والباحث لا يوافق على هذا الرأي؛ إذ يرى أن أنيس لم يلغ فكرة الإسناد؛ لأن كلمة واحدة لا تؤدى معنى تاما بمفردها إنما المعنى التام يتأتى من تركيب عنصرين مسند أحدهما للآخر، ولا ضير أن يحذف أحدهما ويدل الآخر عليه، وهذا معنى أنيس السالف الذكر؛ حيث يفهم منه أن ثمة كلمة أخرى مقدرة تمثل أحد عنصري التركيب[٣].

(١) انظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص: ٢٦٠.

(٢) انظر: نظام الجملة في شعر المعلقات، نحلة، ص: ٢٢.

(٣) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: ٣٣.

ويعلل أحد الباحثين حذف أحد عنصري الجملة بقوله: "إن الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظا أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره"[١]. ومن ثم ففكرة الإسناد فكرة أساسية لتكوين الجملة، يقول أحد الباحثين: ".. ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية"[٢].

وعبر بلاشير عن فكرة الإسناد بقوله: "الجملة هي مجموعة من الألفاظ مرتبطة فيما بينها بعلاقات نحوية، ولا ترتبط نحويا بأية مجموعة أخرى وتكتفي بذاتها.." [٣].

كذلك نجد فكرة الإسناد تتجلى بوضوح عند جورج مونان[٤]، إذ يذكر أن الجملة لها أكثر من مائتي تعريف، وأنه يمكن تعريفها من خلال ثلاثة معايير:

المعيار الأول:

أن الجملة تعبر عن فكرة تامة تتكون من عدد كبير من الكلمات قد يصل إلى (٨٠٠) كلمة.

المعيار الثاني:

(١) انظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص : ٢٠١.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: Bachère :Grammaire de l'arabe p.385. بلاشير، قواعد العربية، ص: ٣٨٥، نقلا عن علاء حمزاوي، الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه.

(٤) انظر: George Mounin : La Linguistique pp. 109 , 110

أن الجملة تعرف وفقا للمنطق الأرسطي على أنها قائمة على عنصرين أساسيين هما: مسند إليه sujet ومسند prédicat ، وليس شرطا أن تؤدى معنى مفيدا.

المعيار الثالث:

أن الجملة تعرف صوتيا بواسطة الوقفات والسكتات، وخاصة الوقفات ذات النغمات الإيقاعية، كقولنا: (اذهب، اجر، اسرق وانتقم لنا) فهذه الكلمات يمكن أن تتكون صوتيا من جملة واحدة أو جملتين أو ثلاث أو أربع.

وفكرة الإسناد تبرز بشكل أكثر وضوحا عند أندريه رومان[١] ، حيث يذكر أن الجملة هي الوحدة الكبرى لنظام الاتصال الكلامي، ويكفى لتكوين الجملة عنصران، هما: نواة الجملة noyau de la phrase (x...y)، والعلاقة الناشئة بين هذين العنصرين الجوهرين علاقة بنيوية جوهرية موجودة بالضرورة، ويمكن من خلالهما أن تتوسع الجملة بإضافة عناصر أخرى، تسمى عناصر توسيعية extensions ، هذه العناصر تضاف من خلال التبعية surbordination لأحد العنصرين أو كليهما، أو من خلال العطف coordination، فإذا ما أضيفت للعنصر (x) صار في الجملة ....X4 X3 X2 X1 ، كذلك الأمر بالنسبة للعنصر الثاني ، فإذا ما أضيفت إليه صار في الجملة Y4 Y3 Y2 Y1[٢].

(١) انظر: A. Roman : *Grammaire de l'arabe* pp. 86 , 87

(٢) انظر: الجملة الدنيا والموسعة في كتاب سيبويه، : علاء حمزاوي، ص: ٩ -١٢.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى القول أنه يوجد في العربية جملا غير إسنادية، بدليل ورود بعض الصيغ اللغوية ذات الفائدة التامة والمكونة من عنصر لغوي واحد، ولم يذكر فيها طرفي الإسناد[1].

فإن اتفقنا معه على القول بوجود نوع من الجمل العربية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إلا أن ذلك ليس مبررا لإلغاء فكرة الإسناد، فهذا النوع من الجمل يمكن القول أن علاقتها الإسنادية ذات ركن واحد[2].

ونعنى بالجمل الإسنادية ذات الركن الواحد تلك الجمل التي يحذف أحد عنصريها الأساسيين (المسند أو المسند إليه) لفظا مع بقائه في المعنى، وتقديره في التركيب، وهذا ما أشار إليه النحاة تحت ما يسمى "حذف المبتدأ أو الخبر وجوبا أو جوازا " وهذا النمط من الجمل خاص بالجملة الاسمية؛ لأن الجملة الفعلية لا يمكن حذف أحد عنصريها، ومنه أيضا الصيغ النحوية التي يعبر عنها باسم الفاعل نحو صه، ومه، وهيهات، وأف... إلخ فهذه الصيغ تدل على جملة تامة، وإن حذف أحد طرفي الإسناد فيها.

وبالرغم من أن النحاة قد صرحوا بتقدير المسند وجوبا أو جوازا في الجملة الاسمية، فإن جورج مونان قد ذكر أن المسند هو العنصر المركزي élément central في الجملة، ومن خلاله تحدد العناصر الأخرى وظيفتها في الجملة، ومن خلاله تنتظم الجملة، واختفاؤه من الجملة يهدمها؛ ومن ثم فهو عنصر مركزي وإجباري في الجملة ، وهو يأتي اسما وفعلا.

(١) انظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ص: ١٢٩.

(٢) انظر: George Monin :*Dictinnaire de la linguistique*, prédicat

ويقول فندريس: "كل جملة تحتوى عنصرين متميزين، أولهما مجموعة الصور المعنوية المرتبطة بتصورات في الذهن، وثانيها مجموعة العلاقات الرابطة لتلك الصور بعضها ببعض"[١]. فالمعنى الوظيفي والعلاقة الإسنادية من أهم خصائص الجملة عند فندريس.

ويصف بلومفيلد الجملة بأنها "الصيغة المستقلة ، بحيث تؤدى وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها"[٢].

ويذكر ليونز أن الجملة هي أكبر وحدة نحوية في الكلام، وتتميز بشيئين:

أولهما:

أن أجزاءها تترابط عضويا بحيث إن أيًّا منها لا يؤدى وظيفته إلا بنوعية علاقاته بالأجزاء الأخرى.

وثانيهما:

أنها لا تندرج في بناء نحوى أوسع منها[٣].

وهكذا تكون الجملة مستقلة بذاتها بنيويا ووظائفيا عن غيرها، ويستقل غيرها في بنيته ووظيفته عنها، غير أن الاستقلال التركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد، لكن هذا الارتباط المعنوي ليس حتما أن يتشكل في ارتباط تركيبي[٤]، وإلى هذا المعنى يشير مارتينه بقوله: "إن الجملة هي الملفوظ

(١) انظر: اللغة، لفندريس، ص: ، وانظر: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، عبد السلام المسدي، ص: ١٣٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: ١٣٦.

(٣) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

(٤) نلمس هذا الارتباط في الجملة المركبة من عدة جمل بالتجاور.

الذي ترتبط كل أجزائه بعنصر منه يكون محور الإبلاغ[1]"، ويرتبط مفهوم الوظيفة عنده بمبدأ اختيار المتكلم لأدواته التعبيرية اختيارا واعيا، فتتحدد وظيفة جزء من أجزاء الكلام بالشحنة الإخبارية التي يحمله المتكلم إياها، فتكون الوظيفة هي القيمة التمييزية من الناحية الدلالية العامة[2].

ولعل مفهوم الوظيفة انتقل إلى الدراسات العربية كتصور ذهني وكمصطلح لفظي بفضل بعض المحدثين العرب مثل مهدي المخزومي الذي يعرف الجملة بأنها: "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهى المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع[3].

ثانيا: خلاصة اتجاهات المحدثين في تحديد مفهوم الجملة:

وفى ضوء ما سبق يتضح لنا أن تعريفات العلماء المحدثين للجملة على ثلاثة اتجاهات، على النحو التالي:

الاتجاه الأول:

يقدم الجملة على أنها تركيب لغوي يحتوى على عنصرين (مسند ومسند إليه) سواء أفاد هذا التركيب معنىً تامًا أم لم يفد.

(١) انظر: André Martinet : *Eléments de linguistique* P. 32

(٢) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، عبد السلام المسدي، ص: ١٣٧، نقلا عن مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه.

الاتجاه الثاني:

يقدم الجملة على أنها تركيب لغوي يفيد فائدة تامة سواء تحقق فيه طرفي الإسناد أم لا.

الاتجاه الثالث:

يقدم الجملة على أنها تركيب لغوي نواته قائمة على عنصرين أساسيين، هما المسند والمسند إليه، وهو تركيب ذو وظيفة دلالية تامة.

ونحن نأخذ بالرأي الثالث؛ مستأنسين في ذلك باللغوي العربي الكبير عبدالقاهر وهو يفصح عن الوظيفة الدلالية للجملة في تفريقه بين نظم الحروف ونظم الكلم، حيث قال: ".. نظم الحروف تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى... ، وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ حيث تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس...، وليس معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"[1].

وقال أيضا: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسبت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[2].

(١) انظر : دلائل الإعجاز، ص: ٤٠.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص: ٤١.

المبحث الرابع:

أركان الجملة العربية وعناصر بنائها

أولا: أركان بناء الجملة العربية الأساسية:

إذا كان النحاة العرب قد اختلفوا في تحديد مفهوم الجملة ومدلولها فإنهم لا خلاف بينهم في أن الأساس الذي تقوم عليه الجملة إنما هو الإسناد الأصلي، ويقوم على طرفين أساسيين وهما:

١ -**المسند**: ويمثله الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية.

٢ - **والمسند إليه**: ويمثله الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية.

والعلاقة بين هذين الطرفين هي علاقة التلازم، وذلك لإفادة المعنى؛ فكل فعل لابد له من فاعل، وكل مبتدأ لابد له من خبر فلا غني لأحدهما عن الآخر[١].

قال سيبويه في بيان المقصود بالمسند والمسند إليه: " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك عبد الله، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء"[٢].

(١) انظر: الكتاب ج ١/٢٣، والمقتضب ج ١٢٦/٤، وشرح المفصل ج ٢٠/١.

(٢) الكتاب ج ٢٣/١.

وقد يطرأ على هذا البناء بعض التغييرات فيحذف أحد طرفي الإسناد في الجملة الاسمية لفظا ويبقى معناه بقرينه تدل عليه، كما قد يتسع هذا البناء من خلال العناصر المكملة لأحد طرفي الإسناد أو كليهما.

مكونات بناء الجملة العربية:

قد ذكر النحويون أن المكونات التي يقوم عليها بناء الجمل العربية ضربان:

الضرب الأول: عمدة.

لا يمكن الاستغناء عنه ومن ثم أطلقوا عليه (عمدة) لاعتماد الجملة عليه في إفادتها وتحقق المقصود منها، وهذا الضرب لا يسوغ حذفه إلا بدليل أو قرينة تدل عليه وتقوم مقام اللفظ المحذوف، ويمثله الفعل والفاعل في الجملة الفعلية ، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية[1].

وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: " ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًّا"[2].

والضرب الثاني: فضلة.

يمكن الاستغناء عنه، ويتحقق المعنى بدونه، ويسوغ حذفه بغير دليل؛ لذا أطلق عليه (فضلة) أو (مكملا) لكونه زائدا عن الأركان الأساسية للجملة، ومكملا لها، ويتمثل هذا الضرب في المفاعيل بأنواعها (المفعول به ، والمفعول لأجله، والمفعول

(١) انظر: همع الهوامع ج ١/٩٣.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١/٢٣.

فيه، والمفعول معه، والمفعول المطلق)، والحال ، والتمييز، والنعت، والبدل، والتوكيد[1].

والجملة إذا اقتصرت على مكوناتها الأساسية (المسند والمسند إليه) سميت بسيطة، أما إذا جمعت بين مكوناتها الأساسية وبعض المكملات سميت ممتدة[2]، أو موسعة.

وإذا اقتصرت الجملة على علاقة إسنادية واحدة سميت جملة بسيطة، أما إذا تعددت العلاقات الإسنادية داخل الجملة الواحدة فإنها تصير جملة مركبة.

ويتعرض بناء الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية لعوارض قد تؤثر في دلالتها كالنواسخ المختلفة، والروابط المتعددة، والمكملات بأنواعها، وطريقة البناء من تقديم وتأخير، وذكر وحذف أو غير ذلك مما يجعلنا نغيِّر من مسمى هذه الجملة أو نضيف إليه مسميات جديدة كالجملة المؤكدة، أو المنفية، أو المنسوخة، أو الشرطية...، أو نحو ذلك من المسميات.

ثالثا: الفرق بين الجملة والتركيب النحوي:

يقابلنا في الدرس النحوي مجموعة كبيرة من التراكيب اللغوية التي اختلف النحويون فيها من حيث الاعتداد بجمليتها وعدمه، وبعض هذه التراكيب قد تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها دون أن تستوفي عناصر الإسناد التي اشترطها النحويون في حد الجملة، وبعضها قد لا يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها ولم يستوف عناصر الإسناد، فلا يتحقق فيها شرطي الإفادة والإسناد معا،

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ١/ ٢٣ ، والمقتضب ج ١٢٦/٤ ، ومغني اللبيب ج ٤٣١/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه في القرآن الكريم، أبو السعود الشاذلي ص: (١٩).

وبعض آخر قد يستوفي عناصر الإسناد إلا أنه لا يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، ومن أمثلة هذه التراكيب ما يلي:

- تركيب الشرط دون جوابه ، والجواب دون شرطه. نحو قولنا: إن جاء الشتاء....، ولولا الخوف من العقاب....

- تركيب القسم دون جوابه، والجواب دون قسمه، نحو قولنا: تالله...، بالله....

- تركيب شبه الجملة، نحو قولنا: في البيت....، بعد العصر....، وعند الفجر....

- تركيب أسلوب النداء وما يلحق به من الندبة والاستغاثة، نحو قولنا: يا محمد....، يا لله للمسلمين، وا رباه، وا مغيثاه

- تركيب الموصول وصلته، نحو: الذي يطيع ربه يفوز بجنته.

- تركيب أسلوب الاختصاص، نحو: نحن - العرب -أهل الكرم.

- تركيب أسلوب الاستثناء، نحو: جاء القوم خلا رجلا

- تركيب أسلوبي المدح والذم، نحو: نعم الخلق الوفاء، وبئس الخلق الخيانة، وحبذا الصبر، ولا حبذا الجزع.

- تركيب أسلوبي الإغراء والتحذير، نحو: عليك نفسك، وإياك الغش، وحذار الكذب.

ففكرة التمام أو الإسناد قد لا تظهر بوضوح في بعض هذه التراكيب مما يبعدها عن تصنيف الجمل عند من اشترط من النحويين حدي الإفادة والإسناد في حد الجملة، لذا يمكن أن تعد هذه التراكيب تراكيب نحوية إسنادية أو غير

إسنادية ذات معان مختلفة تأتي في الكلام لغاية معينة كإفادة التوكيد، أو التفسير، أو التحديد الزماني والمكاني، أو تكون الغاية منها تزيين اللفظ وتحسين المعنى أو غير ذلك من أمور[1].

ومن خلال البحث في التراث النحوي وجدت أن بعض النحويين قد أطلق على مثل هذه التراكيب جملا مجازا باعتبار ما كان كجملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، منهم الإمام جلال الدين السيوطي، حيث قال: " وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا وجوابا أو صلة فإطلاق مجازي، لأن كل منهما كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان"[2].

رابعا: عناية النحويين بدراسة الجملة العربية:

وقد نالت الجمل والتراكيب النحوية بجميع أنواعها اهتمام النحويين والباحثين على مر العصور، فدرسوا أنواعها وشروط كل منها وحالاته الإعرابية....وغير ذلك من الأمور. ومما يدل على عنايتهم الكبيرة بالجمل والتراكيب النحوية أنهم جعلوا مصطلح الجملة، أو الجمل عنوانا لبعض المؤلفات النحوية، بل إن من المحدثين من عقد دراسة خاصة لنمط معين من الجمل كالجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الشرطية، والجملة الوصفية، وجملة الحال، وجعله عنوانا لمؤلفه.

(١) انظر: المدخل لدراسة النحو العربي ج ٤٧/٢، وما بعدها بتصرف، وانظر تفصيل هذه المسألة في بحثنا للماجستير بعنوان الاعتراض دراسة نحوية ص: (٥٩ -٦٠) كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) همع الهوامع ج ١٣/١، وانظر مغني اللبيب ج ٤٣١/٢.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك من مؤلفات المتقدمين: كتاب "الجمل" المنسوب للخليل ابن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، وكتاب "الجمل في النحو" للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، وكتاب "الجمل في النحو" لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، وكتاب "الجمل" لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ)، وكتاب "الجمل في النحو" لابن هشام الأنصاري (ت ٥٧٠ هـ)، وكتاب "الجمل في الكلام" للرازي (ت ٦٠٦هـ).

ومن الأمثلة الدالة على ذلك من مؤلفات المحدثين: كتاب الجملة الفعلية للدكتور علي أبو المكارم، وكتاب الجملة الوصفية للدكتور شعبان صلاح، وكتاب "الجملة الشرطية عند النحاة العرب" للدكتور: أبي أوس إبراهيم الشمسان، وكتاب "الجملة العربية والمعني" للدكتور فاضل السامرائي، وكتاب "جملة الفاعل بين الكم والكيف" للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، وكتاب "الجملة العربية" للدكتور محمد إبراهيم عبادة، وكتاب "مدخل إلى دراسة الجملة العربية"، وكتاب "نظام الجملة في شعر المعلقات" للدكتور محمود أحمد نحلة، وكتاب "في بناء الجملة العربية"، وكتاب "العلامة الإعرابية في الجملة العربية" للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وكتاب "إعراب الجمل وأشباه الجمل" للدكتور فخر الدين قباوة، وكتاب "الجملة الفعلية بسيطة وموسعة" للدكتور زين كامل الخويسكي، وكتاب "الجملة المركبة" للدكتور أحمد المتوكل.

المبحث الخامس:

معايير تصنيف الجملة العربية

أولا: معايير تصنيف الجملة عند القدماء:

يمكن القول بأن النحويين منذ سيبويه لم يخرجوا في تقسيمهم للجمل عن التقسيم الثنائي وهو الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فالاسمية ما بدأت باسم، والفعلية ما بدأت بفعل، ومهما تنوعت أشكال الجمل، فهي مندرجة تحت هذين النوعين، ولم يستخدم الأوائل مصطلحي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بل كانوا يقولون: مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، أو مسند ومسند إليه، إلى عهد عبدالقاهر، حيث ذكر في كتابه المقتصد مصطلحي (الجملة الاسمية والجملة الفعلية)، وذلك في قوله: "فالكلام لا يخلو من جملتين: إحداهما اسمية كقولك: (زيد أخوك).. والثانية فعلية كقولك: خرج زيد"، كما أنه يعد أول من ذكر أن الخبر مفرد وجملة.[1].

وجاء الزمخشري فقسم الجملة أربعة أقسام: اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية، كما قسم الخبر إلى نوعين: مفرد، وجملة[2].

وأرجع بعض النحويين التقسيم الرباعي إلى ثنائي: اسمية، وفعلية، حيث نظروا للجملة الشرطية باعتبار الأداة الداخلة عليها، فإن كانت حرفا فالجملة فعلية، وإن

(١) انظر دلائل الإعجاز، ص: ٢٥.

(٢) انظر: المفصل، ص: ٢٤.

كانت اسما فالجملة اسمية، كذلك بالنسبة للجملة الظرفية، إذا قدر التركيب الظرفي بفعل (استقر) فالجملة فعلية، وإن قدر باسم (مستقر) فالجملة اسمية[1].

ومما سبق يتضح لنا أن النحو العربي لم يستخدم المصطلحات الحديثة الخاصة بالجملة، كالجملة النواة، والجملة الدنيا، والجملة الموسعة، والجملة البسيطة، والجملة المركبة، ومع هذا لا يمكن القول أن نحاتنا لم يدركوا مفاهيم تلك المصطلحات.

ومن الجدير بالذكر أن النحويين العرب وإن لم ترد عندهم هذه المصطلحات الحديثة، كالنواة، والعناصر التوسيعية... ونحو ذلك، إلا أنهم لم تغب عنهم تلك المفاهيم، فقد أطلقوا على النواة مصطلح (العمدة) وهو قاصر على المرفوعات الإسنادية، وما دون ذلك أطلقوا عليه مصطلح (الفضلة) وهو يشمل عندهم المنصوبات والمجرورات، وأطلقوا على طرفي الإسناد المسند والمسند إليه، واستخدموا مصطلحي الجملة الصغرى والجملة الكبرى للدلالة على الجملة البسيطة والجملة المركبة.

ثانيا: معايير تصنيف الجملة العربية عند المحدثين:

لا يكاد يختلف تصنيف المحدثين للجملة العربية عما قدمه القدماء باستثناء بعض المسميات الحديثة للجملة كالجملة النواة، والجملة الدنيا، والجملة الموسعة، والجملة البسيطة، والجملة المركبة، وغير ذلك من المصطلحات التي أخذت من الدراسات الغربية الحديثة، وإن كانت في مجملها لا تخرج عن مفهوم الجملة التي قدمها النحويون القدماء تحت مسميات مثل الجملة الصغرى والجملة الكبرى.

(١) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

كما لم تقدم كثير من الدراسات الحديثة معايير ثابتة يمكن تصنيف الجمل العربية وفقا لها.

ثالثا: معايير جديدة لتصنيف الجمل العربية:

ومن خلال البحث في أنواع الجمل العربية وبناء على العناصر الأساسية المكونة لها، وأشكالها المتعددة التي يمكن أن ترد عليها، وما يطرأ على بنائها من تغيير، بالحذف أو التوسيع، يمكن أن نضع بعض المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف الجمل العربية وتقسيمها إلى عدة أنواع لكل نوع منها خصائصه وملامحه التي تميزه عن غيره من الأشكال، وهذه المعايير على النحو التالي:

المعيار الأول: البساطة والتركيب:

لم يفطن لهذا المعيار كثير من النحويين، ولذا خلت العديد من مصادر النحو القديمة من الحديث عن مثل هذه الجمل ، إلا في مرات قليلة، وتقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين: جمل بسيطة، وجمل مركبة، وكل قسم منهما يشتمل على قسمين.

القسم الأول: الجمل البسيطة:

ويقصد بها الجمل التي تعتمد على مكوناتها الأساسية في إفادة معناها، ولم تتعدد بها العلاقات الإسنادية، وهي نوعان:

النوع الأول: جمل بسيطة مجردة (أساسية):

وهي الجمل التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر، فهي تعتمد على مكوناتها الأساسية في إفادة المعني دون الحاجة إلى مكمل من المكملات.

ومن أمثلتها: الله موجود، ومحمد رسول، والصلاة نور، والصبر ضياء، والصدقة برهان، والقرآن حجة.

النوع الثاني: جمل بسيطة موسعة:

وهي الجمل التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصر لغوي أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد عناصرها كإضافة النواسخ، والحروف العاملة، والمكملات المختلفة[1]، ونقصد بالمكملات التوابع بأنواعها. ويمكن التمثيل لهذا النوع من الجمل بإضافة العناصر السابقة إلى الجمل التي مثلنا بها في النوع الأول.

القسم الثاني: الجمل المركبة:

ويقصد بها الجمل التي تشتمل على علاقتي إسناد أو أكثر، وتكون إحداهما أصلية والأخرى فرعية، وتصاغ الجمل المركبة من جملتين بسيطتين أو أكثر، وهي نوعان:

النوع الأول: جمل مركبة تركيب إفراد:

ويكون هذا التركيب عن طريق ربط جملتين إحداهما بالأخرى أو تفريعها عنها، نحو تركيب الشرط مع جوابه مثل: إن تطع ربك تدخل الجنة، العلم نور يزيل الجهل ويشفى الصدور.

النوع الثاني: جمل مركبة تركيب تعدد:

ويكون عن طريق ربط أكثر من جملتين أو تفريعهما أو هما معا، أي عن طريق (الربط والتفريع).

(١) انظر: نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود أحمد نحلة ص: (٢٤ -٢٦)، وانظر: في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف ص: (٤١ -٤٢، ٦١).

المعيار الثاني: التمام والنقص النحوي:

ينظر هذا المعيار إلى الجملة باعتبار طرفيها الإسناديين، ومن ثم يمكن تقسيم الجمل وفقاً لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل تامة:

وهي الجمل التي يذكر فيها ركني الإسناد معا، نحو: الله ربي، والإسلام ديني، وجاء زيد، وذهب علي.

القسم الثاني: جمل ناقصة:

وهي الجمل التي يحذف فيها أحد ركني الإسناد أو يستتر بقرينة ما تدل عليه، ومسوغات الحذف في اللغة العربية كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، ولكن يكفي للتدليل على ذلك حالات حذف المبتدأ أو الخبر وجوبا أو جوازا في الجملة الاسمية، أما البناء لغير الفاعل في الجملة الفعلية فلا يعد من قبيل حذف أحد ركني الإسناد، لأن نائب الفاعل في هذه الحالة يسد مسد الفاعل ويقوم مكانه كطرف ثانٍ للإسناد.

المعيار الثالث: الاستقلال وعدم الاستقلال:

ويقصد بمعيار الاستقلال وعدم الاستقلال قيام الجملة بعناصرها الأساسية واستغناؤها بها، وعدم حاجتها إلى غيرها في تمام معناها، أو عدمه، ويمكن تقسيم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل أصلية (مستقلة):

وهي الجمل التي تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها، كالجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل، والاسمية المكونة من مبتدأ وخبر غير الواقعة طرفا ثانيًا في إسناد أصلي.

القسم الثاني: جمل فرعية (غير مستقلة):

وهي الجمل التي لا تقوم بنفسها، بل تعتمد على غيرها في إفادة معناها حتى وإن اكتملت فيها علاقاتها الإسنادية: كجملة الشرط، وجملة القسم؛ إذ تحتاج كل منهما إلى جواب، ومنه أيضا الجملة الواقعة طرفا ثانيا في إسناد أصلي، كجملة الحال والنعت والخبر.

المعيار الرابع: التركيب الداخلي للجملة:

ويقصد بهذا المعيار نوع العناصر اللفظية الأساسية الداخلة في بناء الجملة، وموقع هذه العناصر في هذا البناء.

وبالنظر إلى العنصر اللغوي الذي تبدأ به الجملة العربية دون اعتبار لما يتقدم عليه من حروف وأدوات (كحروف الجر، والقسم، والتوكيد، والنواسخ الحرفية والفعلية)، ويكمن تقسيم الجمل وفقا لهذا المعيار إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: جمل اسمية:

وهي الجمل التي يكون صدرها اسما (أي: تبدأ باسم)، نحو: هذا عبد الله، ومحمد قائم، وزيد أخوك.

القسم الثاني: جمل فعلية:

وهي الجمل التي يكون صدرها فعلا (أي: تبدأ بفعل)، نحو: قام زيد، ضرب اللص، وذهبت هند.

القسم الثالث: جمل وصفية:

وهي الجمل التي يكون صدرها وصفاً مشتقًّا عاملا عمل فعله، نحو: المنطلق زيد، والقائم محمد.

القسم الرابع: جمل جملية:

وهي الجمل التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط نحو: زيد منطلق أخوه، وزيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

وقد أطلق ابن هشام على النوعين الأول والثاني الجملة الصغرى، وأطلق على النوع الرابع الجملة الكبرى[1]، وزاد نوعا خامسًا أسماه الجملة الظرفية؛ وهي الجملة التي تبدأ بظرف نحو: أعندك زيد؟ أفي الدار زيد؟[2].

ورد ابن يعيش على ابن هشام هذا النوع من الجمل (الجمل الظرفية)، حيث زعم أن أصل الجملة الظرفية فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة إنما هو للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل[3].

وزاد الزمخشري قسما خامسا أسماه الجملة الشرطية، وهي التي تتصدر بشرط إلا أن ابن هشام ردَّ مذهب الزمخشري في جعل الجملة الشرطية قسما

(١) انظر: مغني اللبيب ج ٢/٤٣٢ -٤٣٣.
(٢) المرجع السابق ج ٢/٤٣٣.
(٣) انظر: شرح المفصل ج ١/٨٨، مغني اللبيب ج ٢/٤٣٣.

قائما بذاته، وذلك لأن الجملة الشرطية في حقيقة الأمر ومن وجهة نظره مكونة من جملتين فعليتين، وقد ربطت بينهما أداة الشرط[1].

المعيار الخامس: الترتيب وإعادة الترتيب:

ويقصد بهذا المعيار الموقع الذي تشغله العناصر اللغوية الداخلة في بناء الجملة، وترتيبها في هذا البناء، وتقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل ذات ترتيب معتاد:

وهي الجمل التي يتقدم المسند فيها المسند إليه، كما هو الحال في الجمل الفعلية والوصفية نحو: قام محمد، والمنطلق زيد، أو يتقدم المسند إليه فيها على المسند كما في الجمل الاسمية، والجمل الجملية نحو: عبد الله منطلق، وزيد رجل، ومحمد قائم أبوه.

القسم الثاني: جمل ذات ترتيب محول (أعِيدَ ترتيبها):

وهي الجمل التي يتقدم فيها بعض العناصر الأساسية أو المكملة عن موقعه المعتاد أو يؤخِّر، وذلك نحو: لله الأمر، وقتل اللصَّ الشرطيُّ، وفي الدار رجل، وراكبا جاء زيد... إلخ.

المعيار السادس: الدلالة العامة للجملة:

ويقصد بهذا المعيار الإفادة التي تتحقق من هذه الجملة (الوظيفة الدلالية العامة للجملة)، وتقسم الجمل وفقا لهذا المعيار إلى قسمين، ويشتمل كل قسم على عدة أنواع على النحو التالي:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ج ٤٣٣/٢ -٤٣٤.

القسم الأول: جمل خبرية:

وهي الجمل التي تعبر عن حقيقة، وتحتمل الصدق والكذب ولها صورتان:

الصورة الأولى: جمل خبرية مثبتة:

وهي الجمل التي لم يتقدمها نفي، نحو: الله موجود، ومحمد رسول، وشربت الماء.

الصورة الثانية: جمل خبرية منفية:

وهي الجمل التي يتقدمها نفي نحو: قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ...﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ...﴾[3].

القسم الثاني: جمل إنشائية:

وهي الجمل التي تدل على طلب أو انفعال، ولها صورتان:

الصورة الأولى: جمل طلبية:

وهي الجمل التي تكون مصدرة بأمر، أو نهي، أو استفهام، أو عرض، أو تحضيض، أو يكون معناها كذلك، ومن أمثلتها، قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [4]، وقوله: **﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ**

(١) سورة البقرة الآية: (٢).

(٢) سورة البقرة الآية: (١٧٧).

(٣) سورة البقرة الآية: (١٢٠).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٤٣).

سَبِيلًا﴾ [1]، وقوله: هل من ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [2]،وقوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [3]. وقوله: ألا ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [4] .

الصورة الثانية: جمل انفعالية:

وهي الجمل التي تكون مصدرة بتمنٍ، أو ترجٍ، أو قسم، أو تعجب، أو مدح، أو ذم، أو ندبة ، أو استغاثة، أو يكون معناها كذلك، ومن أمثلتها: قوله تعالى: يا ﴿يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [5]، وقوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [6]، وقوله: ﴿قَالُوا تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ [7]، وقوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ﴾[8]، وقوله: ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ [9] .

(١) سورة الإسراء، الآية: (٣٢).
(٢) سورة فاطر، الآية: (٣).
(٣) سورة الغاشية ، الآية: (١٧).
(٤) سورة النور، الآية: (٢٢).
(٥) سورة القصص، الآية: (٧٩).
(٦) سورة الشورى، الآية: (١٧).
(٧) سورة يوسف، الآية: (٩١).
(٨) سورة آل عمران، الآية: (١٧٣).
(٩) سورة آل عمران، الآية: (١٥١).

المعيار السابع: نوع العلاقة بين الحَدَثِ والمُحْدِثِ:

ويقصد بهذا المعيار نوع العلاقة القائمة بين الحدث والقائم به، وهذا المعيار يختص بالجملة الفعلية، وتقسم الجمل وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: جمل ذات فعل مبني للمعلوم:

وهذه الجمل يسند فيها الحدث إلى من قام به مباشرة، ومن أمثلتها: سرق اللصُّ البيتَ، وشربتُ اللبنَ، وكتب الولد الدرس.

القسم الثاني: جمل ذات فعل مبني لغير الفاعل (المجهول):

وهذه الجمل يسند فيها الحدث إلى غير فاعله الحقيقي، وذلك لحذف الفاعل الحقيقي لغرض بلاغي، أو بقرينة لفظية أو معنوية تدل عليه، ومن أمثلة ذلك: مات فلان، وسقط الجدار، وسُرِقَ البيتُ، وشُرِبَ اللَّبَنُ، وكسر الزجاج.

القسم الثالث: جمل ذات فعل مطاوع:

وهذا النوع من الجمل يشتمل على فعل يقوم مقام الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني لغير الفاعل (المجهول) من حيث المعنى، ومن أمثلة ذلك: انكسر الباب، وانهار السد، وانفتح الباب، وقاتلت العدو. فهذا النوع من الأفعال يقتضي مشاركة بين الفاعل والمفعول به في الحدث.

* - المعيار الثامن: الأساس وما تحول عنه:

ويقصد بهذا المعيار النظر للتركيب اللغوي المكون لبناء الجملة من حيث بقائه على أصله أو تحوله عنه، سواء في الدلالة أو في الترتيب داخل البناء، والاستقلال أو عدمه، والتمام والنقص، والبساطة والتركيب،... ونحو ذلك، وتقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل أساسية:

ويشترط في هذا النوع من الجمل أن تكون جملا خبرية، وبسيطة، وتامة، ومثبتة، وفعلها مبني للمعلوم، وذات ترتيب معتاد، نحو: الحمد لله، والله موجود، وشرب الولد اللبن، وذهبت هند إلى المدرسة.

القسم الثاني: جمل محولة:

ويشترط في هذا النوع من الجمل أن تكون جملا إنشائية، أو مركبة، أو ناقصة، أو منفية، أو فعلها مبني لغير الفاعل (المجهول)، أو أعيد ترتيبها، نحو: إن جاء زيد جاء عمرو، لولا زيد لأكرمتك، ليتك تذاكر، متى ضُرِبَ اللصُّ؟، ألا تذهب إلى العمل اليوم، هل زيداً ضربه عمرو؟.

المعيار التاسع: الموقع النحوي (المحل الإعرابي):

ويقصد بهذا المعيار الموقع النحوي الذي تشغله الجملة في حال وقوعها في موقع المفرد، ومع إمكان استبدالها به، وتقسم الجمل وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل لها محل إعرابي:

ويقصد بهذا النوع من الجمل، الجمل التي يمكن أن ترد في المواقع النحوية التي تؤدى بالمفرد، ولها عدة صور نذكرها على النحو التالي:

-الصورة الأولى: الجمل الواقعة خبرا للمبتدأ:

وموضعها رفع في بابي المبتدأ و (إنَّ)، نحو : (زيد قام أبوه)، و (إنّ زيدا أبوه قائم)، ونصب في بابي (كان وكاد)، نحو : (كان زيد أبوه قائم)، (وكاد زيد يفعل).

-الصورة الثانية: الجمل الواقعة حالا:

ومحلهما النصب، نحو: (رأيت زيدا يضحك)، وقوله تعالى: 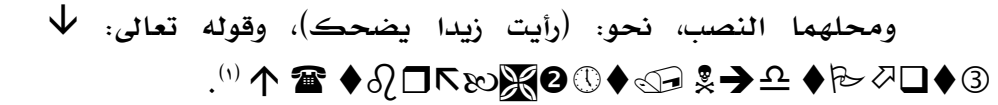 [1].

-الصورة الثالثة: الجمل الواقعة مفعولا:

ومحلهما النصب نحو: (قال زيد: عمرو منطلق)، وقوله تعالى: 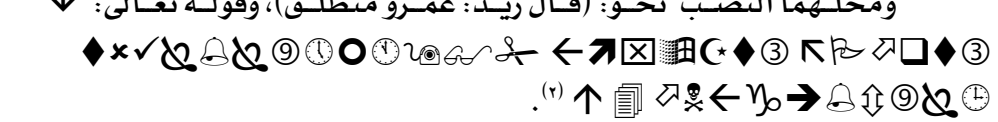 [2].

ملحوظة مهمة تتعلق بالجملة الخبرية :

الجملة الخبرية بعد النكرات المحضة صفات، نحو قوله تعالى: [3]، وبعد المعارف المحضة أحوال، نحو قوله تعالى: 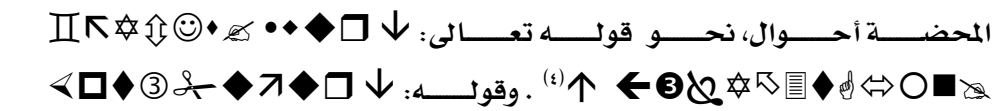 [4]. وقوله: [5].

-الصورة الرابعة: الجمل الواقعة مضافا إليه،:

ومحلها الجر، حيث يأتي اسم الزمان أو اسم المكان مبهماً فيحتاج إلى اسم أو جملة تخصصه بالإضافة إليها، فقولك (متى) كلمة غامضة وعندما تضيفه

(١) سورة غافر، الآية : ١٦.

(٢) سورة المائدة، الآية : ١١٩.

(٣) سورة الإسراء، الآية : ٩٣.

(٤) سورة المدثر، الآية : ٦.

(٥) سورة يس، الآية : ٣٧.

إلى الجملة مثلاً (متى تزرنا نزرك) خصص بزمن الزيارة . وكذلك (أنَّى) في جملة (أنَّى تذهبْ اذهبْ معك) حددت المكان المخصَّص الذهاب إليه.

واعلم أن أسماء الزمان والمكان تحتاج إلى مُتَعلَّقٍ جملة الظرف الشَّرطي: (إذا - لمَّا)للشرط وهي غير جازمة (متى – أيان – أينما – أنَّى) للشرط الجازم وكل جملة مسبوقة بأحدها هي في محل جر مضافٍ إليها ، الأمثلة : قال تعالى : ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [1]. فجملة (أوقدوا ناراً للحرب) الفعلية في محل جر مضاف إليها والتقديرُ (كلَّ إيقادٍ) وهي جملة الظرف الشرطي (كلَّما).

كما تأتي الجملة مضافاً إليها بعد أسماء الظروف الأخرى غير الشرطية (مُذْ – منذْ – يوم – حين .....) قال تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2] والتقدير (هذا يومُ نفعِ) فهي في محل جرٍّ بالإضافة.

ويشترط في الجملة الواقعة مضافا إليه أن تكون بعد كلمة مضافة إلى جملة جوازا أو وجوبا .

- الصورة الخامسة: الجمل الواقعة جوابا لشرط جازم، وهي مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية:

نحـــــــــــــو : ﴿ونحـــــــو : ﴿[3]

(١) سورة المائدة: من الآية ٦٤.

(٢) سورة المائدة: من الآية١١٩.

(٣) سورة الأعراف، الآية : ١٨٦.

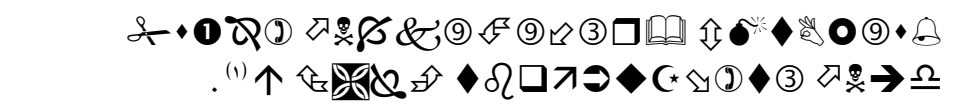

- الصورة السادسة: الجمل التابعة لمفرد:

(كالجملة المنعوت بها، أو المعطوفة بالحرف، أو المبدلة). نحو قوله تعالى: 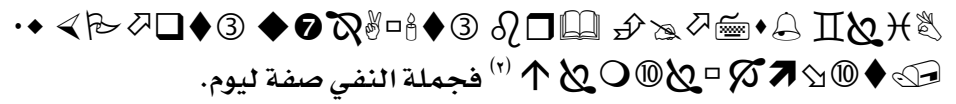

- الصورة السابعة: الجمل التابعة لجمل لها محل إعرابي.

نحو: (زيد قام أبوه وقعد أخوه).

وزاد ابن هشام على هذه الصور صورتين جديدتين ، وهما: الجمل المستثناة، والجمل المسند إليها[٣].

القسم الثاني: جمل ليس لها محل إعرابي:

وهي الجمل التي لا يصلح استخدامها في المواقع النحوية التي تؤدى بالمفرد، ولها عدة صور نذكرها على النحو التالي:

- الصورة الأولى: الجمل الابتدائية أو الإستئنافية:

وتسمى المستأنفة أيضا، نحو: 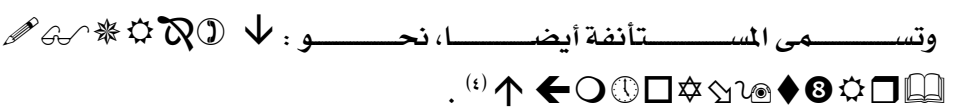

- الصورة الثانية: الجمل المعترضة:

---

(١) سورة الروم، الآية : ٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية : ٢٥٤.

(١) انظر: مغني اللبيب ج ٢/٤٧٢ -٤٩١.

(٤) سورة يوسف، الآية : ٢.

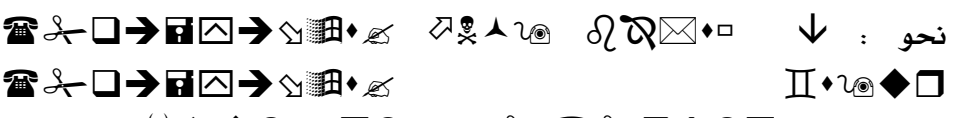

- الصورة الثالثة: الجمل التفسيرية:

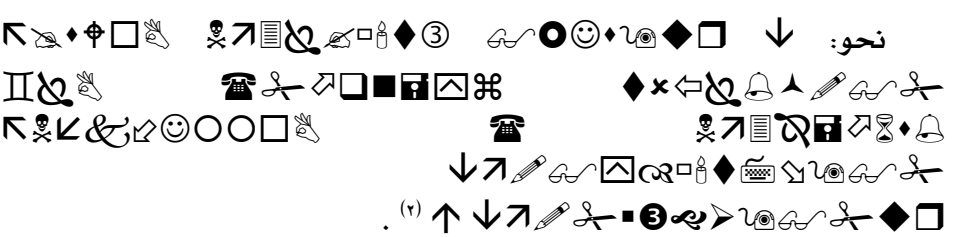

- الصورة الرابعة: جملة الصلة:

نحو: (جاء الذي قام أبوه).

- الصورة الخامسة: جملة القسم:

- الصورة السادسة: جمل جواب الشرط غير الجازم أو الجازم غير المقترنة بالفاء أو إذا:

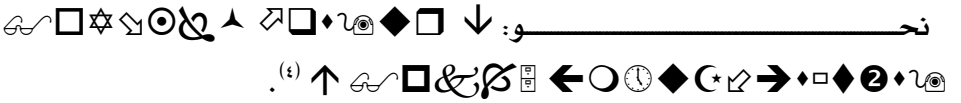

- الصورة السابعة: الجمل التابعة لما ليس له محل إعرابي[1]:

---

(١) سورة البقرة، الآية : ٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية : ٢١٤.

(٣) سورة ص، الآية : ٨٢.

(٤) سورة الأعراف، الآية : ١٧٦.

نحو: (قام زيد، وقعد عمرو).

هذه هي أهم المعايير التي أمكن القول عليها والتي تستخدم في تصنيف الجمل العربية بجميع أنواعها وأشكالها، ومن الملاحظ أن هذه المعايير جميعها يمكن دراسة الجمل من خلالها مجتمعة أو منفردة، فالجملة الواحدة يمكن دراستها بالنظر إليها من ناحية النقص والتمام، والبساطة والتركيب، والمحل الإعرابي، والترتيب وعدم الترتيب، ... وغير ذلك من المعايير التي سبق ذكرها، والوقوف عليها.

وما يعنينا في هذا المقام هو المعيار الأول من المعايير التي تصنف الجمل العربية على أساسها؛ ونقصد به معيار البساطة والتركيب، باعتبار هذه الدراسة منصبة في الأساس على هذا المعيار، ونعني بالبساطة هنا: إفراد العلاقة الإسنادية داخل الجملة الواحدة، ونعني بالتركيب: تعدد العلاقات الإسنادية داخل الجملة الواحدة، ولا اعتبار بما يدخل على بنية الجمل من تغيرات أخرى سواء عن طريق التوسيع أو الحذف.

كما أننا إذا أخذنا في الاعتبار جميع المعايير السابقة عند دراسة الجمل البسيطة والمركبة لطالت التقسيمات والتفريعات التي تنبني عليها مما يخرجنا عن المقصود الأصلي لهذه الدراسة وهو دراسة مظاهر البساطة والتركيب في الجمل العربية، وبيان الآثار المترتبة عليهما، على أمل أن نفرد المعايير التي تصنف مفردات

(١) لمعرفة تفاصيل أكثر عن الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل، والأساس الذي اعتمد عليه النحويون في هذا التصنيف انظر: مغني اللبيب لابن هشام ج ٢/٤٤٠ -٤٧٢، والأصول لابن السراج ج ٢/٦٢، وهمع الهوامع للسيوطي ج ١/٢٤٦ -٢٤٧، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج ٢/١٧، ٢١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة ص: (١٨٠)، وانظر بحثنا للماجستير بعنوان "الاعتراض دراسة نحوية"، كلية دار العلوم -جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

اللغة وجملها وتراكيبها النحوية ببحث خاص بإذن الله تعالى، نناقش فيه هذه المعايير، ونكشف عن الأسس التي اعتمد عليها النحويون في هذا التقسيم، وما يُقْبَلُ منها وما يُرْفَضُ، وما يترتب على هذا التقسيم من نتائج وأحكام.

الفصل الثالث:

الجملة العربية البسيطة:

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الجملة البسيطة

المبحث الثاني: معايير تصنيف الجملة العربية البسيطة:

المبحث الثالث: تحويل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة

المبحث الأول:

تعريف الجملة العربية البسيطة:

يعد معيار البساطة والتركيب من المعايير المهمة التي تستخدم في تصنيف الجمل والتراكيب النحوية العربية، وقد سبق القول: أن الجمل العربية باعتبار هذا المعيار تنقسم إلى قسمين: جمل بسيطة، وأخرى مركبة.

وإذا كانت الجملة بوجه عام هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي اللفظ المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، فإن الجملة البسيطة بهذا المفهوم هي أبسط تركيب لفظي يعبر عن هذه الصورة، أو هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا يحسن السكوت عليه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر[1]، وسواء ذكر طرفي الإسناد أم اكتفت بطرف واحد فقط، وحذف الآخر بقرينة دالة عليه.

والجملة البسيطة هي التي تعتمد على مكوناتها الأساسية، ولم يكن فيها جملة أخرى قائمة بوظيفة ما بداخلها، وهي ما أطلق عليه النحويون الجملة الصغرى، وهي في أبسط صورها تتكون من الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، ومن المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية[2].

---

(١) انظر: دراسة لغوية إحصائية لأنماط الجملة البسيطة في القرآن الكريم لمحمد رضا كاظم الطويحي ص: (٩٧) بتصرف، رسالة ماجستير—جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م — إشراف الدكتور عبد الصبور شاهين.

(٢) انظر: مغني اللبيب ج ٤٣٧/٢ -٤٣٨، والأصول ج ٦٤/١، وفي بناء الجملة العربية لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص: (٤١).

فالجملة البسيطة بهذا المفهوم هي الجملة التي تتضمن علاقة إسنادية واحدة سواء آشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أم بأحدهما أم لم تشتمل[1].

ومما لا شك فيه أن البساطة في الجملة وهي في صورتها هذه ذات وجهين، يرجع أحدهما إلى اللفظ، والآخر إلى المعنى، فبساطتها هنا بساطة لفظية ومعنوية معا، وبخاصة عندما تطرد الجملة على النسق المألوف في تكوينها، فهي بهذه الصورة قد لا تلفت الانتباه، ولا تثير التأمل، ولكنها عندما تخرج عن هذا النسق المألوف، وتكسر هذا البناء الشائع لها، وتؤثر عليه بناءً آخر، فإنها في هذه الحالة تحتاج إلى أناة وتريث وتوقف للتساؤل عن هذا الخروج وسره، وفهم معناه، فتتحول بذلك من البساطة المعنوية إلى التعقيد والتركيب[2].

وربما يطرأ على بنائها بعض التغيرات بزيادة أو نقص أو توسيع لأحد عناصرها أو ربط أو تفريع، فتتحول من البساطة اللفظة والمعنوية إلى التركيب والتعقيد اللفظي والمعنوي، وقد أقر النحويون منذ زمان بعيد أن كل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى، ومن ثم فكلما زاد بناء الجملة أيا كان نوعها أدى ذلك إلى زيادة واتساع معناها، وتعدد علاقاتها الإسنادية، واحتاجت إلى تعامل من نوع خاص لاستيعابها.

ومن مميزات الجملة البسيطة أن استيعاب المستمع لها يكون أسهل بكثير من استيعابه للجمل المركبة، ويعزى هذا إلى أن التغيير في الإستراتيجية مرات عديدة أثناء الاستماع لجملة طويلة معقدة ، وذلك لكي يتفق ما يسمعه مع ما

(١) انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، ص: (١٤٩)، وانظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ١٣٦/٢ لسنة ١٩٧٨ م ، مقال بعنوان المركب الاسمي لمحمود عبد السلام شرف الدين.

(٢) انظر: في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: (٦١). بتصرف.

يتوقعه يستغرق وقتا أطول مما يحتاجه عندما لا يضطر لتغيير تلك الإستراتيجية، أي في حالة الجمل البسيطة.

كما أن المستمع يفهم الجمل ذات التركيب الأساسي العادي بصورة أسرع مما يفهم بها تلك الجمل التي تختلف عن هذا التركيب[1].

والجملة البسيطة في صورها المختلفة يمكن أن يتعرض بناؤها إلى ما يغير من مضمونها أو يؤثر فيه فتتحول من البساطة إلى التركيب أو يتسع معناها وتختلف دلالتها نظرا لأن كل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى كما قرر النحويون[2].

(١) انظر: دراسة لغويه إحصائية لأنماط الجملة البسيطة في القرآن الكريم، محمد كاظم الطويحي، ص: (١٠٦).

(٢) انظر: في بناء الجملة العربية، محمد حماسة، ص: (٤١ -٤٢).

المبحث الثاني:

معايير تصنيف الجملة العربية البسيطة:

أولا : معايير تصنيف الجملة البسيطة :

سبق القول أن الجملة العربية يمكن النظر إليها وتصنيفها باعتبار أحد معايير التصنيف المتبعة في تصنيف الجمل والتي سبق الحديث عنها، أو باعتبار المعايير مجتمعة، أو تقسيمها باعتبار معيارين أو أكثر، وسأكتفي بذكر التصنيفات التي يمكن تقسيم الجملة البسيطة وفقا لها على معيار البساطة والتركيب باعتباره معيار أساسي، وأضيف إليه معيارا واحدا من المعايير السابقة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الجمل العربية البسيطة على النحو التالي:

* المعيار الأول: باعتبار التمام والنقص النحوي:

تقسم الجمل البسيطة وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل بسيطة تامة:

وهي الجملة التي يذكر فيها طرفي الإسناد ولم يحذف منهما شيء، ومثالها في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وفي الجملة الفعلية (الفعل والفاعل).

القسم الثاني: جمل بسيطة ناقصة:

وهي الجمل التي يحذف منها أحد طرفي الإسناد، كحذف المبتدأ أو الخبر وجوبا أو جوازا في الجملة الاسمية.

*** المعيار الثاني: باعتبار الأصالة والفرعية (الاستقلال وعدم الاستقلال):**

تقسم الجمل البسيطة وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل بسيطة أصلية:

وهي الجمل التي تعتمد على نفسها وتستقل بذاتها، وتستغني عن غيرها في إفادة معناها، وبمعنى آخر تعتمد على ركنيها الأساسيين (المسند والمسند إليه) دون الحاجة إلى عناصر لغوية أخرى لتحقيق الإفادة.

القسم الثاني: جمل بسيطة فرعية:

وهي الجمل التي لا تقوم بنفسها وتعتمد على غيرها في إفادة معناها كتلك الجمل الواقعة في أحد طرفي الشرط والقسم.

*** المعيار الثالث: باعتبار التركيب الداخلي للجملة:**

تقسم الجمل البسيطة وفقا لهذا المعيار إلى قسمين:

القسم الأول: جملة اسمية بسيطة:

وهي الجمل التي يكون صدرها اسما، أي: يكون المسند إليه فيها اسما نحو: الله موجود ، والحق واضح.

القسم الثاني: جملة فعلية بسيطة:

وهي الجمل التي يكون صدرها فعلا، أي: يكون المسند فيها فعلا نحو: حضر زيد، وقامت هند.

*** المعيار الرابع: باعتبار الترتيب وإعادة الترتيب:**

تقسم الجمل البسيطة وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جملة بسيطة ذات ترتيب معتاد (أساسي):

وهي تلك الجملة التي يراعى فيها الترتيب الأساسي بين أجزائها فتتكون من مبتدأ وخبر في الجملة الاسمية، ومن فعل وفاعل في الجملة الفعلية، ولم يتقدم أحد عناصرها الأساسية على الآخر.

القسم الثاني: جملة بسيطة أعيد ترتيبها (ذات ترتيب محول):

وهي تلك الجملة التي يقدم فيها أحد عناصرها الأساسية على الآخر لسبب ما بقرينة تجيز هذا التقديم.

*** المعيار الخامس: باعتبار الدلالة العامة للجملة:**

تقسم الجمل البسيطة وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جملة خبرية بسيطة:

ولها ثلاث صور:

-الصورة الأولى:

جملة بسيطة خبرية مثبتة: وهي التي لم يتقدمها نفي.

-الصورة الثانية:

جملة بسيطة خبرية منفية: وهي التي يتقدمها نفي.

-الصورة الثالثة:

جملة بسيطة خبرية مؤكدة: وهي التي تسبق بمؤكد من المؤكدات.

القسم الثاني: جملة بسيطة إنشائية: ولها صورتان:

-الصورة الأولى:

جملة بسيطة إنشائية طلبية.

-الصورة الثانية:

جملة بسيطة إنشائية إنفعالية.

* المعيار السادس: باعتبار الحدث والمحدث:

تقسم الجمل البسيطة وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل بسيطة ذات فعل مبني للمعلوم.

القسم الثاني: جمل بسيطة ذات فعل مبني للمجهول.

* المعيار السابع: باعتبار الموقع النحوي:

تقسم الجمل البسيطة وفقا لهذا المعيار قسمين:

القسم الأول: جمل بسيطة لها محل من الإعراب:

وهي تلك الجمل التي ترد في المواقع النحوية التي يمكن أن تؤدى بالمفرد، وتقدر به.

القسم الثاني: جمل بسيطة ليس لها محل من الإعراب:

وهي تلك الجمل التي لا يمكن أن تقدر بالمفرد ولا يصح أن ترد في المواقع التي تؤدى به.

ثانيا: تقسيم مقترح للجملة البسيطة:

وحتى لا تطول بنا التفريعات والتقسيمات فإنه يمكننا أن نقسم الجمل البسيطة قسمين أساسيين وهما:

القسم الأول: جمل بسيطة أساسية:

وهي التي تعتمد على مكوناتها الأساسية دون الحاجة إلى أي إضافات أخرى كالنواسخ والمكملات من المفاعيل والتوابع، وتؤدي جميع مكوناتها الأساسية بالمفرد سواء أكانت هذه الجملة اسمية أم فعلية[1].

(١) انظر: الوسائل اللغوية لإطالة بناء الجملة مع التطبيق على القرآن الكريم ص: (٤١ -٤٢) لزكريا محمد حسن علي – رسالة دكتوراة جامعة القاهرة – كلية دار العلوم ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م إشراف الدكتور أحمد عبد الدايم. وانظر: الجملة العربية، محمد إبراهيم عبادة ص: (١٥٣).

القسم الثاني: جمل بسيطة موسعة (أو ممتدة):

وهي تلك الجمل التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين أو أحدهما عنصر لغوي أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد هذه العناصر كالنواسخ والتوابع والمفاعيل شريطة أن لا تتعدد فيها علاقات الإسناد حتى لا تخرج من البساطة إلى التركيب[1].

ثالثا: عناصر توسيع الجملة البسيطة:

والعناصر الموسعة أو المطولة لبناء الجملة البسيطة إذا أديت بالمفرد ظلت الجملة بسيطة كما هي ولم تخرج عن هذا الحد، وإن أديت بالجملة تحولت الجملة البسيطة في هذه الحالة من البساطة إلى التركيب، وصارت جملة مركبة وتعقد معناها وإعرابها، وتعددت فيها علاقات الإسناد، واحتاجت إلى زمن أطول للنطق بها وفهم المراد منها[2].

والوسائل اللغوية التي تؤدي إلى توسيع أو امتداد بناء الجملة البسيطة كثيرة ومتنوعة، ولعل من أشهرها دخول النواسخ والمكملات والتوابع في بنائها، وقد ذكر الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف هذه الوسائل بالتفصيل على النحو التالي[3]:

(١) انظر: الجملة العربية ص: (١٥٣)، وفي بناء الجملة العربية ص: (٤١ -٤٢)، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة ص: (٢).

(٢) انظر: في بناء الجملة العربية ص: (٧٦ -١١٣)، والوسائل اللغوية لإطالة بناء الجملة ص: (٤٢) وما بعدها.

(٣) انظر: المرجع السابق ص: (٧٦ -١١٣).

١- طول التقييد:

ويتمثل ذلك في كثرة المقيدات أو المفاعيل المختلفة في الجملة والتي تقيد الفعل كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والتمييز، والحال، والاستثناء.

ومن الملاحظ أن المقيدات السابقة إذا أديت بالمفرد ظلت الجملة بسيطة على حالها أما إذا أديت بالجملة فإنها تتحول إلى جملة مركبة وتتعدد العلاقات الإسنادية بها.

٢- طول التبعية:

ويتمثل ذلك في كثرة التوابع كالنعت، والتوكيد، والبدل، والعطف. وهذه التوابع أيضا إذا أديت بالمفرد ظلت الجملة بسيطة على حالها أما إذا أديت بالجملة فإنها تتحول من البساطة إلى التركيب.

٣- طول التعدد:

ويتمثل ذلك في تعدد العناصر المؤسسة للجملة كالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، أو تعدد العناصر غير المؤسسة (المكملات) كالمفاعيل بأنواعها، والنعت، والحال.

فتعدد مثل هذه العناصر يؤدي إلى طول الجملة البسيطة واتساع بنائها وتعقد معناها وبخاصة إذا أديت هذه العناصر بالجملة وليس بالمفرد.

٤- طول التعاقب:

ويقصد به إحلال الجملة أو شبه الجملة محل المفرد وصلاحيتها في بعض المواقع أن تقوم مقام المفرد وتعاقبه حيث يقع، وهي الجمل التي لها محل من الإعراب، فهذه الجمل عندما ترد في موقع المفرد تؤدي إلى طول بناء الجملة كما أنها تعقد من هذا البناء، وتحول الجملة من جملة بسيطة إلى جملة مركبة.

٥- طول الترتب:

ويقصد به توقف مدلول جملة على جملة أخرى واحتياجها إليها كاحتياج المفرد إلى المفرد، وتعلق حكم مفهوم من جملة على حكم آخر، وهذا أيضا يؤدي إلى طول بناء الجملة وتركبها ويتمثل ذلك فيما يلي:

- أسلوب الشرط.

- أسلوب القسم.

- الجملة الفعلية الواقعة في جواب الطلب نحو قوله تعالى :

﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ...﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ...﴾[2].

- الجملة الفعلية الواقعة بعد فاء السببية وواو المعية في جواب نفي محض، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا..﴾[1].

(١) سورة الحجر، الآية: (٣).

(٢) سورة إبراهيم، الآية: (٣١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ..﴾ (٢).

٦- طول الاعتراض:

ويقصد به كثرة العناصر اللغوية المعترضة بين العناصر المؤسسة للجملة أو المكملة لها، وطول هذه المعترضات يؤدي بدوره إلى طول بناء الجملة، وتعقد معناها وتركبه، كما أنها تؤثر في مضمون هذه الجملة، وتغير من معناها ودلالتها؛ من خلال إفادتها لمعانٍ عديدة كإزالة الشك ودفع التوهم، والتحديد الزماني والمكاني...، وغير ذلك من الأمور(٣).

(١) سورة فاطر، الآية: (٣٦).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٤٢).

(٣) لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة راجع بحثنا للماجستير بعنوان: الاعتراض دراسة نحوية ص: (٦٩ - ١٣٠، ١٩٢ -٢١٥). جامعة القاهرة – كلية دار العلوم سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

المبحث الثالث:

تحويل الجملة العربية البسيطة إلى جملة مركبة:

وسائل تحويل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة :

يمكن تحويل الجملة العربية البسيطة إلى جملة مركبة بأحد طرق التحويل التالية:

١- الإحلال:

ونقصد به أن نحل بعض العناصر المؤسسة أو المكملة في الجملة البسيطة والتي تؤدى بالمفرد بالجملة وشبه الجملة وذلك كالخبر والنعت والحال، فتتحول الجملة البسيطة في هذه الحالة من جملة بسيطة ذات علاقة إسنادية واحدة إلى جملة مركبة ذات علاقات إسنادية متعددة، بحيث يمكننا القول بأنها تشتمل على إسنادين: أحدهما أصلي، والآخر فرعي.

٢- الربط:

ونقصد به ربط مدلول جملة بسيطة بجملة أخرى وتوقف معناها عليها، وذلك عن طريق ربط الجملتين برابط لفظي أو معنوي أو هما معا ويتمثل ذلك في أسلوبي الشرط والقسم، والجمل التابعة لغيرها كالمعطوفة والوصفية والمؤكدة والمعترضة بين ركني إسناد أصلي؛ كالمبتدأ وخبره والفعل وفاعله.

٣- التفريع:

ونقصد به تفريع أحد المكونات الأساسية للجملة البسيطة أو كليهما وتوسيعه باستخدام المكملات المختلفة (المفاعيل والتوابع) بشرط أن تؤدي هذه المكملات بالجملة أو شبه الجملة وليس بالمفرد.

٤- الربط والتفريع:

ونقصد بهذه الطريقة استعمال الطريقتين السابقتين معا بأن نربط مدلول أحد الجملتين بالأخرى ثم نفرع العناصر المؤسسة أو المكملة لأحد هاتين الجملتين أو لكلتيهما من خلال إضافة عناصر لغوية تؤدي إلى طول هذه العناصر وامتدادها وذلك باستخدام المكملات المختلفة من المفاعيل أو التوابع بأنواعها.

الفصل الرابع:

الجملة العربية المركبة

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الجملة العربية المركبة

المبحث الثاني: معايير تصنيف الجملة العربية المركبة

المبحث الثالث: تحويل الجملة العربية المركبة إلى جملة بسيطة

المبحث الأول:

تعريف الجملة العربية المركبة:

أولا: تعريف الجملة المركبة:

إذا اعتمدت الجملة على مكوناتها المؤسسة الأساسية واشتملت على علاقة إسناد واحدة كانت بسيطة، أما إذا تعددت علاقاتها الإسنادية فإنها تكون في هذه الحالة مركبة وليست بسيطة.

وعلى ذلك يمكننا القول بأن الجملة المركبة هي تلك الجملة التي تشتمل على علاقتي إسناد فأكثر إحداهما أساسية والأخرى معتمدة عليها، وهي ما أطلق عليه النحويون الجملة الكبرى بقسميها ذات الوجه وذات الوجهين والتي مثل لها ابن هشام بقوله: "ذات الوجه نحو: زيد أبوه قائم، وذات الوجهين نحو: زيد يقوم أبوه، وظننت زيدا أبوه قائم"[1].

فالجملة المركبة إذن تتضمن علاقتي إسناد أو أكثر سواء اشتملت هذه الجملة على متعلقات بهذا الإسناد أم لم تشتمل[2]، ونقصد بالمتعلقات المكملات التي تتمم المعنى كالمفاعيل والتوابع بأنواعها، والنواسخ والمؤكدات.

(١) انظر: مغني اللبيب ج ٢/٤٣٩ -٤٤٠ ، والمعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال، ج ١/٤٢٧ - ٤٢٨ ، والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، محمود عبد السلام شرف الدين، ص: (٩).

(٢) انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، ص: (١٤٩).

ثانيا: صور الجملة والتراكيب النحوية المركبة:

يطالعنا النحو العربي بالعديد من الصور للجمل والتراكيب النحوية التي يتعدد فيها الإسناد في كثير من أبوابه، وعلى وجه خاص تلك الأبواب التي تقوم فيها الجملة وشبه الجملة مقام المفرد وتحل ومحله؛ وهي التي قدر لها النحويون محلا إعرابيا كما في باب الخبر، والنعت، والحال، والمفعول،... إلخ.

ومنه أيضا أسلوبا الشرط والقسم؛ إذ كل منهما في الأصل مكون من جملتين بسيطتين جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة القسم وجملة جواب القسم، وقد ربطت بينهما الأداة فحولتهما من جملتين بسيطتين إلى جملة واحدة مركبة.

وإذا كان النحويون قد أطلقوا على بعض المركبات التي لا يتحقق فيها عنصري الإسناد والإفادة التي اشترطوهما في حد الجملة جملا مجازا باعتبار ما كان كجملة الشرط، وجملة الصلة، وجملة القسم فإنه يمكننا أن نضم مثل هذه التراكيب النحوية إلى أنماط الجمل المركبة لفظا ومعنى، وبخاصة عندما نقرأ أقوال النحويين في بعض هذه المواضع، ومن هذه الأقوال التي تؤكد ما ذهبنا إليه ما يلي:

١ - قول سيبويه عن الموصول وصلته: " الذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت هو الذي فعل فكأنك قلت هو الفاعل"[(١)].

٢ - وقال ابن يعيش: " معنى الموصول أن لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم"[(١)].

(١) كتاب سيبويه ج ٦/٣.

٣ - وقال ابن جني عن جملتي الشرط والقسم: " بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه؛ فالشرط نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو، والقسم نحو قولك: أقسم ليقومنَّ زيدٌ، فحاجة [الجملة] الأولى إلى الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني نحو: زيد أبوك، وقام أخوك "[٢].

٤ - وفي المعنى نفسه يقول ابن القيم: " الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان فأشبها المفردين في باب الابتداء"[٣].

٥ - وقال أبوعلي الشلوبين: " القسم جملة يولد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية المعنى ما لم يصحب القسم سؤال، ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء، إلا أن الأولى منهما جاءت اسمية، لا في موضع واحد نحو: عليَّ عهد الله لأفعلنَّ حكاه سيبويه"[٤].

والتركيب في مثل هذه المركبات تركيب من جهة المعنى؛ إذ كل جملة منهما في الأصل والتحقيق جملتان، وكل جملة منهما قائمة بنفسها من ناحية الإسناد، ولكنها مفتقرة إلى الجملة الثانية من جهة المعنى، ومحتاجة إليها كاحتياج الفعل لفاعله والمبتدأ لخبره، وأطلق على كل منهما جملة على الرغم من عدم توفر عنصر الإفادة فيها مجازا.

(١) شرح المفصل ج ١٣٨/٣ ، ١٥٠.
(٢) الخصائص ج ١٢٧/٣.
(٣) بدائع الفوائد ج ٥١/١.
(٤) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص: (٢٣٦).

ومن أمثله التراكيب النحوية المركبة التي يطالعنا بها الدرس النحوي تركيب الشرط مع الشرط، والقسم مع الشرط، واعتراض كل منهما على الأخر[1].

(١) انظر: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ص: (٤٥ -٨٤)، وارتشاف الضرب ج ٥٦٣/٢ - ٥٦٣، والأشباه والنظائر ج ٣٢/٤ -٤٠، والبرهان للزركشي ج ٣٦٩/٢ -٣٧٤، وشرح الرضي ج ٣٦٧/٢ -٣٦٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ج ٢٦١/٣ -٢٧٢.

المبحث الثاني:

معايير تصنيف الجملة العربية المركبة:

أقسام الجمل المركبة :

سبق القول أن المعايير التي تصنف الجملة العربية على أساس منها كثيرة، ومتنوعة، وكما قسمنا الجمل البسيطة، يمكن تقسيم الجمل المركبة إلى عدة أقسام مع الأخذ في الاعتبار المعايير التي تصنف الجمل على أساسها والتي ذكرناها من قبل، فكل ما قيل من تقسيمات وتفريعات في الجملة البسيطة يمكن إعادته هنا، ولكن اختصارا لهذه التقسيمات والتفريعات فسوف أقتصر على قسمين فقط من هذه الأقسام، وعليه نقول أن الجمل المركبة تقسم قسمين:

القسم الأول: جمل مركبة أساسية:

وهي الجمل التي يكون فيها علاقتا إسناد أو أكثر دون أن يوسع عنصري الإسناد أو أحدهما، أي: لم يضف إليهما ما يوسع مضمونهما، ويمد بناء الجملة كالتوابع (النعت، والحال، والتوكيد، والبدل) والمكملات (المفاعيل بأنواعها)، سواء أديت بالمفرد أم بغير المفرد.

القسم الثاني: جمل مركبة موسعة (ممتدة):

وهي الجمل التي تشتمل على علاقتي إسناد أو أكثر ووسع أحد مكوناتها الإسنادية بأحد طرق التوسيع التي ذكرناها من قبل.

وعلى ذلك فإن الجمل المركبة بناء على هذا التقسيم تمثل نمطا رحبا من التركيب النحوي الذي تتعدد داخله العلاقات الإسنادية، وتتنوع فيما بينها، ولكنها ترتبط برباط عام هو الدالة العامة للجملة الأم أو الأساس، وما يفهم منها.

وينبغي أن نشير إلى أن امتداد الجملة المركبة باستخدام العناصر المكملة المفردة، يزيد من تركبها وتعقد فهمها، أما إذا استبدلت العناصر المكملة (الموسعة) بالجملة، فإن الأمر يزيد تعقيدا وصعوبة، وذلك لحاجة المستمع أو القارئ إلى مزيد من الجهد في فهم العلاقات القائمة بين أطراف الجملة الأم (الأساس) وما تفرع عنها من علاقات وربط ذلك بالمعنى العام للجملة. وهو أمر قد يصل في بعض الأحيان إلى عجز مستخدم اللغة عن الفهم أو القدرة على إدراك هذه العلاقات.

والجملة المركبة من علاقتي إسناد تكون بطبيعة الحال أخف في النطق، وأقرب إلى الفهم من الجملة المركبة التي تشتمل على أكثر من علاقتي إسناد.

وقد فطن اللغويون إلى هذا الأمر فعابوا الاعتراض بين طرفي علاقة الإسناد الواحد لما يترتب عليه من قطع الاتصال، وتوقف فهم مدلول الجملة قبل تمامها، لمتابعة العلاقات الجديدة في التراكيب الداخلة بين طرفيها، وخاصة إذا كان الاعتراض بأكثر من جملة.

المبحث الثالث:

تحويل الجملة العربية المركبة إلى جملة بسيطة:

وسائل تحويل الجملة المركبة إلى جملة بسيطة :

إذا جاز لنا تحويل الجمل البسيطة إلى جمل مركبة بأحد طرق التحويل التي ذكرناها وهي: الإحلال، والربط، والتفريع، فإنه يمكن أيضا تحويل الجمل المركبة إلى جمل بسيطة، وذلك من خلال إحدى الطرق التالية:

١- الإحلال:

ونقصد به إحلال المفرد وتعاقبه محل الجملة وشبه الجملة في المواضع التي يمكن أن تؤدى بالمفرد كإحلال الخبر والنعت والحال الجملة وشبه الجملة بالمفرد، وبهذه الطريقة تقل العلاقات الإسنادية في الجملة المركبة، وتتحول إلى جملة بسيطة، ونحن بهذا العمل نعود إلى الأصل الذي ذكره النحويون ،حيث قالوا: " المفرد بسيط، والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه"[١].

٢- الحذف:

ونعني به الحذف في بنية الجملة المركبة، سواء كان هذا الحذف في مكوناتها الأساسية أو في مكملاتها، كحذف الخبر أو النعت أو الحال الجملة وشبه الجملة،

(١) شرح ابن يعيش للمفصل ج ١/٨٨.

ومنه أيضا حذف الرابط في جملتي الشرط والقسم، وهو الأداة التي تربط بين الجملتين، فتتحول الجمل المركبة في هذه الحالة إلى جملتين بسيطتين[1].

٣- الاستغناء عن العناصر الموسعة:

ونعني به عدم توسيع أو امتداد العناصر المكونة للجملة المركبة والاكتفاء بالعناصر الأساسية للإسناد، حيث يؤدي ذلك إلى قلة العلاقات الإسنادية في الجملة المركبة، وبالتالي تتحول من التركيب إلى البساطة، ويصير الزمن اللازم للنطق بها وفهم المراد منها أقل بكثير عمَّا كانت عليه من قبل.

(١) انظر: بدائع الفوائد ج ٥١/١ ، والتوطئة ص: (٢٣٦).

الـــفـــصـل الخامس

الآثار المترتبة على القول بالبساطة والتركيب في الجملة العربية

ويشتمل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: الآثار اللفظية والخطية.

- المبحث الثاني: الآثار المعنوية والدلالية.

- المبحث الثالث: الآثار النحوية:

المبحث الأول:

الآثار اللفظية والخطية

إن استعمال الجملة أو التركيب النحوي في أبسط صورهما لا يكلف مستخدم اللغة عناء في كتابتهما أو النطق بهما، كما لا يكلف السامع أو القارئ جهدا في فهم المراد منهما، أما استعمال الجمل والتراكيب النحوية المركبة فهو على العكس من ذلك يتطلب مزيدا من الوقت والجهد في كتابتهما أو النطق بهما أو فهم المراد منهما، ويستتبع ذلك ضرورة مراعاة الأحكام النحوية والإملائية عند الكتابة والنطق، ومراعاة أحكام الفصل والوصل، والنبر والتنغيم... ، وغير ذلك من الأمور.

وإذا كان استخدام اللغة المنطوقة يعتمد على الفصل والوصل، والنبر والتنغيم في كشف المراد وبيان المعنى أثناء الكلام، فإن اللغة المكتوبة تلجأ إلى علامات الإملاء والترقيم وبعض الإشارات الخطية لتصل إلى تلك الغاية، حتى يستقيم الكلام نتيجة لطول بناء الجملة المركبة، وامتداد عناصرها والذي يترتب عليه العديد من الأحكام منها:

أولا : كثرة عدد المفردات الداخلة في تكوين الجملة المركبة :

حيث نلاحظ كثرة عدد الكلمات المكونة للجمل المركبة، وما يترتب على ذلك من كثرة المعاني والعلاقات القائمة بينها ؛ إذ أن كل زيادة في المبني يقابلها زيادة في المعنى كما قرر النحويون.

ثانيا: ضرورة الربط بين عناصر الجملة الموسعة و المركبة:

فطول عناصر الجملة يحتم ضرورة الربط بين هذه العناصر المكونة لها وخاصة في الجمل المركبة، وذلك باستخدام الروابط المختلفة اللفظية والمعنوية، حتى لا يصير الكلام مفككا لا رابط له، ومن أمثلة ذلك ربط جملة الحال بصاحبها، وجملة النعت بمنعوتها، وجملة الخبر بالمبتدأ، وجملة الاعتراض بما اعترضت فيه.

يقول ابن القيم : " الخبر إما مفرد أو جملة فإن كان جملة فلابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط يكون الضمير، أو اسم الإشارة، أو اسما ظاهرا[1].

ثالثا: ضرورة مراعاة الترتيب بين عناصر الإسناد:

حيث يشترط في بناء الجملة عموما ضرورة مراعاة الترتيب بين عناصر الإسناد المختلفة في الجملة سواء أكانت الجملة مركبة أم بسيطة، وذلك حتى يتضح المعنى، أما مخالفة الترتيب بين هذه العناصر بقرينة تجيز ذلك فلا حرج فيه، وأما إذا كانت المخالفة بغير قرينة تسوغها ففي هذه الحالة تكون المخالفة عاملا من عوامل التعقيد اللفظي والمعنوي للجملة، ويؤدي إلى اختلال بنائها الداخلي، ويصير الكلام مفككا لا معنى له ولا رابط.

وإذا أضفنا تلك المخالفة للترتيب المعتاد لعناصر الإسناد إلى الجملة المركبة التي هي أساسا معقدة لفظا ومعنى بسبب التركيب ازدادت تركيبا على تركيب وتعقيدا على تعقيد.

(١) بدائع الفوائد، ج ٣٦/٣.

رابعا : تغير طول زمن الجملة حسب نوعها :

حيث يلاحظ طول الزمن اللازم لكتابة الجمل المركبة والنطق بها، وفهم المراد منها، وقصره مع الجمل البسيطة؛ لوضوح العلاقة بين طرفي الإسناد في الجملة البسيطة وغموضها في الجملة المركبة، فالجملة البسيطة يتلقاها السامع والقارئ دفعة واحدة، ويفهم المراد منها مباشرة، أما الجملة المركبة فتحتاج إلى أناة وتريث في نطقها وكتابتها، وفهم المراد منها.

المبحث الثاني:

الآثار المعنوية والدلالية

تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

١ - السهولة والتعقيد:

إن استعمال الجمل والتراكيب البسيطة لا يكلف الذهن عناءً في فهم المراد منها، وإدراك العلاقات القائمة بين أجزائها، وبالتالي يكون فيها سهولة ويسر، أما استعمال الجمل والتراكيب المركبة فإنه يحتاج إلى جهد وعناءٍ كبير في فهم المراد منها، وإدراك العلاقات القائمة بين أجزائها؛ وبالتالي يكون فيها مشقة وتعقيد.

٢ - تغير الدلالة واكتساب معاني جديدة:

الجملة عندما تكون بسيطة تدل على معنى بسيط غير مركب يفهم منها مباشرة، أما إذا كانت مركبة فإنها تدل على معنى مركب غير بسيط، يكتسب من خلال عناصرها وعلاقاتها الإسنادية المتعددة الداخلة في تكوينها.

والجملة البسيطة عندما تتحول بأحد طرق التحويل إلى جملة مركبة فإن دلالتها تتغير، وتكتسب بالتركيب معانٍ أخرى جديدة كالتحديد الزماني والمكاني، وإفادة الحدث، أو التعلق بحدث، وبيان التخصيص، أو التفسير، أو التوكيد، أو بيان الهيئة..... وغير ذلك.

وخير دليل يؤكد على ذلك ما يحدثه الاعتراض في التركيب النحوي والبناء الداخلي والدلالة المعنوية للجمل والتراكيب النحوية البسيطة أو المركبة عندما يعترض بين عناصرها المؤسسة أو المكملة، ومن أمثلة ذلك:

- الاعتراض بين الفعل والفاعل.

- و الاعتراض بين المبتدأ والخبر .

- و الاعتراض بين الحال وصاحبها.

- و الاعتراض بين النعت ومنعوته.

- و الاعتراض بين التمييز والمميز.

- و الاعتراض بين المستثنى والمستثنى منه.

- و الاعتراض بين القسم وجوابه.

- و الاعتراض بين الشرط وجوابه.

-والاعتراض بين المضاف والمضاف إليه.

ونحو ذلك، وبخاصة عندما يكون الاعتراض بجملة أو أكثر من جملة[1].

٣ - اختلاف التوجيه الفقهي تبعًا لاختلاف التوجيه النحوي:

يحدث التركيب في بعض الأساليب اختلافًا في توجيه الأحكام الفقهية، وذلك لتوقف مدلول الجملة وتغيره بسبب التركيب وإحلال الجملة محل المفرد،

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة انظر بحثنا للماجستير بعنوان: "الاعتراض دراسة نحوية" ص: (٦٩ - ١٣٠) جامعة القاهرة - كلية دار العلوم ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

ومن أمثلة ذلك اعتراض الشرط على الشرط، واعتراض الشرط على القسم، واستخدام جملة الحال مكان المفرد ووقوعها موقعه[1].

قال الإسنوي: " يجوز إيقاع الجملة موقع الحال كقولك: جاء زيد وهو راكب؛ عوضا عن قولك راكبا، إذا علمت ذلك فيتفرع على ما ذكرنا فروع كثيرة من الأيمان والنذور والتعليقات كقولك مثلا: والله لا آكل متكئا، أو وأنا متكئ ونحو ذلك.

ومن فروعه المشكلة عليه: ما إذا قال لله عليَّ أن أعتكف يوما صائما، فإنه يلزمه بهذا النذر ثلاثة أشياء وهي: الصوم، والاعتكاف، وكذا الجمع بينهما على الصحيح، بخلاف ما لو أتى بالجملة كقوله: وأنا صائم، وما كان في معناها، كقوله: وأنا صائم فيه، فإن النذر لا يوجب صوما حتى لو اعتكف في رمضان أجزأه، لأنه لم يلتزم الصوم، وإنما نذر الاعتكاف بصفة وقد وجدت"[2].

٤ - الارتباط والتعلق اللفظي والمعنوي:

يحدث التركيب في الجمل ارتباطًا وتعلقًا في فهم مضمون جملة معينة بجملة أخرى كما في تركيب أسلوبي الشرط والقسم، فمعنى جملتي الشرط والقسم يتعلق بالجواب ويرتبط به، كذلك الحال في الجمل الواقعة خبرا أو نعتا أو حالا لا يمكن فهم معناها وما تدل عليه خارج نطاق الجملة الأم (الأساس) التي

(١) انظر: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ص: (٤٥ -٨٤)، وارتشاف الضرب لأبي حيان ج ٥٦٢/٢ -٥٦٣، والبرهان للزركشي ج ٣٦٩/٢ -٣٧٤، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ٣٢/٤ -٤٠، وشرح الرضي للكافية ج ٣٦٧/٢ -٣٦٨، والكوكب الدري للإسنوي ص: (٤١٢ -٤١٣)، والإنصاف فيما تضمنه الكشاف مطبوع بهامش الكشاف ج ٢٦٧/٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ج ٢٦١/٣ -٢٧٢ ، والاعتراض دراسة نحوية ص: (٢١١ -٢١٥).

(٢) الكوكب الدري ص: (٣٨٦).

تشتمل عليها؛ لذلك أوجب النحويون ضرورة الربط بينهما برابط لفظي أو معنوي أو هما معا ليربط بين الجملة الأساس وما تفرعت عنه.

المبحث الثالث:

الآثار النحوية

يترتب على القول بالبساطة والتركيب في الجملة العربية عدد من الأحكام النحوية أعرضها فيما يلي:

١ - تعدد التوجيه النحوي، واختلاف التقدير:

يتبين لنا ذلك من خلال ما ثار من خلاف للنحويين حول مسألة اعتراض الشرط على الشرط، واعتراض الشرط على القسم، وفي بابي التنازع والاشتغال، وما يترتب على ذلك من تغير في المعنى بسبب اختلاف التقدير في العامل، فمن النحويين من أعمل الشرط الأول لتقدمه، وجعل الشرط الثاني وجوابه جوابا للشرط الأول، ومنهم من أعمل الشرط الثاني لتأخره وقربه من معموله، وقدر جواب الشرط الأول محذوفًا وأغنى عنه جواب الشرط الثاني أو العكس، وكذلك الحال في اعتراض الشرط على القسم[١].

قال السيوطي: " إذا توالى شرطان فصاعدا من غير عطف فالأصح أن الجواب للسابق، ويحذف جواب ما بعده لدلالة الأول وجوابه عليه، ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه، وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على إضمار الفاء"[٢].

(١) انظر: اعتراض الشرط على الشرط ص: (٥٤ -٨)، والكوكب الدري ص: (٤١١ -٤١٢)، وشرح الرضي ج ٣٩١/٢ -٣٩٢، ٣٩٥، وهمع الهوامع ج ٦٣/٢.

(٢) همع الهوامع ج ٦٣/٢ ، وانظر: الأشباه والنظائر ج ٣٢/٤ -٤٠.

وقال الرضي: " إذا تقدم القسم على الشرط كان الجواب للقسم دون الشرط، ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مكانه، ويستوي في ذلك القسم الظاهر أو المقدر"[1].

٢ - تقدير الإعراب (الإعراب المحلي):

يحدث التركيب في الجملة البسيطة تحويلا لعناصرها المفردة التي تؤدى بالمفرد إلى عناصر مركبة تؤدى بالجملة ويترتب على ذلك تقدير الحالة الإعرابية فبعد أن كانت هذه العناصر تعرب إعرابا صريحا يتحول إعرابها إلى إعراب مقدر حسب الموقع النحوي الذي تشغله فنقول جملة في محل رفع أو نصب أو جر، وذلك في جميع الجمل التي تحل محل المفرد وتقع موقعه، وهي التي قدر لها النحويون محلا إعرابيا، وتقدير الإعراب في هذه الجمل إنما ينطلق من تلك القاعدة التي أرساها النحويون وهي: " أن الإعراب أصل في المفردات فرع في الجمل"، فكانت الفرعية سببا لتقدير الإعراب فيها.

قال ابن يعيش: " اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد، واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا"[2].

---

(١) شرح الرضي ج ٢/٣٩١ -٣٩٢، وانظر: كتاب سيبويه ج ٣/٨٤، ارتشاف الضرب ج ٢/٤٨٩ - ٤٩١، وأوضح المسالك لابن هشام ج ٤/٢١٨، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ص: (٣٦٧)، وشرح التسهيل لابن مالك ج ٣/٢١٥، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ج ٢/٨، ومغني اللبيب ج ٢/٧٠٥، وشرح الرضي ج ٢/٣٦٤ -٣٦٥.

(٢) شرح المفصل ج ١/٨٨.

٣ - تعدد علاقات الإسناد في الجملة الواحدة:

يترتب على التركيب في الجملة تعدد علاقاتها الإسنادية، فالجملة البسيطة تشتمل على علاقة إسناد واحدة تقوم بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وبين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، أما الجملة المركبة فتشتمل على أكثر من علاقة إسناد كما في قولنا: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، ومحمد يصلي الفجر وهو في جماعة يذكرون الله.

فمثل هذه الجمل تشتمل على علاقة إسناد أصلية وأخرى فرعية مرتبطة بها أو متفرعة عنها، وقد أحدث هذا التعدد في العلاقات الإسنادية في الجملة المركبة طولا في بنائها، واختلافا في معناها الدلالي عما كانت عليه قبل التركيب، وترتب عليه تقدير المحل الإعرابي لبعض عناصرها، وأوجب ضرورة الربط بين أجزائها بروابط لفظية أو معنوية حتى يستقيم المعنى وتؤدي المقصود منها.

٤ - وجوب الترتيب بين عناصر الجملة:

أوجب النحويون الترتيب بين عناصر الجملة الواحدة، وتقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، ومخالفة الترتيب المعتاد لعناصر الجملة لا يجوز بحال من الأحوال إلا بمسوغ يسوغه وبشروط وضعها النحويون في مواضعها، والجملة إذا سارت على النسق المألوف في ترتيب أجزائها كانت جملة بسيطة، أما إذا خرجت الجملة عن هذا النسق وخالفت هذا البناء وآثرت عليه بناءً آخر فإنها تكون في هذه الحالة مركبة ويزيد معناها تركيبا وتعقيدا.

٥ - وجوب الربط بين عناصر الجملة:

يحدث التركيب طولا في الجملة وامتدادا في عناصرها واتساعا في معناها ودلالتها؛ لذلك أوجب النحويون ضرورة الربط بين عناصر الجملة إذا طال بناؤها بالتركيب حتى لا يصيبها التفكك، ويفسد المعنى، فنجدهم اشترطوا في جملة الحال والنعت والخبر والاعتراض مثلا ضرورة وجود رابط لفظي أو معنوي يربطها بالكلام الواقعة فيه[1].

(١) انظر: أسرار العربية للأنباري، ص: (٢٧٧ -٢٧٨)، وبدائع الفوائد لابن القيم، ج٣/٣٦.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الجملة العربية من منظور معيار مهم من معايير التصنيف في النحو العربي وهو معيار البساطة والتركيب، ورصدت أهم الآثار التي ترتبت على القول بالبساطة والتركيب في الجملة العربية، ولم تغفل كذلك التأصيل النظري لمفهوم الجملة في الدرس النحوي العربي، وتحديد دلالة مصطلحي البساطة والتركيب والتفريق بينهما وبين المصطلحات التي استخدمها النحويون للتعبير عنهما أو تتشابه معهما في بعض الوجوه، وقد حرصت الدراسة قدر الإمكان على أن تقدم صورة واضحة للجملة العربية في ضوء ظاهرتي البساطة والتركيب، والمعايير التي تصنف الجمل العربية وفقا لها، ونقل الخلاف بين النحويين القدماء منهم والمحدثين في تحديد مفهوم الجملة، وأركانها، وشروطها، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، يمكن إجمال بعضها في النقاط التالية:

- استخدم النحويون العرب مصطلحي البساطة والتركيب منذ فترة مبكرة، واعتمدوهما كمعيار أساسي في تقسم الكلم العربي، بالإضافة إلى اعتمادهما في تصنيف الجمل والتراكيب النحوية.

- استخدام مصطلح التركيب لدى النحويين العرب القدماء كان عاما، حيث شمل الجملة وغير الجملة.

- عرف النحويون العرب مصطلح الجملة، منذ فترة مبكرة، واختلفوا في تحديد دلالته، فمنهم من فرق بينه وبين الكلام، ومنهم من جعل الجملة والكلام شيئا واحدا.

- أبسط مثال للجملة العربية البسيطة هي الجملة المكونة من مسند ومسند إليه دون الحاجة إلى المكملات الأخرى، واكتفاء هذه الجملة بالعلاقة

الإسنادية القائمة بين هذين الطرفين دون الحاجة إلى علاقات أخرى، وسواء ذكر المسند والمسند إليه أو حذف أحدهما وقدر في المعنى.

- التركيب يتيح آفاقا جديدة للتعبير، وتوسيع الجملة البسيطة والمركبة يمكن مستخدم اللغة من التعبير عن العديد من المعاني الإضافية في إطار المعنى العام الذي ترسمه الجملة الأساس (الأم).

- يتيح نظام اللغة تحويل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة، كما يتيح تحويل الجملة المركبة إلى عدة جمل بسيطة.

- يترتب على بساطة الجملة أو تركبها العديد من الآثار التي لا تتوقف عند حدود اللفظ والخط، بل تتعداها إلى الدلالة المعنوية، والوظيفة النحوية، والأحكام الشرعية.

- من الخطأ الشديد أن نجافي الحقيقة، ونتسرع في إصدار الأحكام المجحفة على التراث النحوي العربي ونتهمه بالقصور في تناول بعض القضايا في ضوء معطيات العلم الحديثة، أو نحكم مناهج العلوم الحديثة في نتائج النحويين القدماء التي توصلوا إليها، فلكل عصر أدواته، ولكل علم مناهجه، فما توصل إليه الأقدمون كان قمة العلم ومنتهى البحث في عصرهم، وما توصلنا إليه نحن في عصرنا الحديث بمعطياتنا الجديدة ومناهجنا المستحدثة ليس نهاية العلم وحدوده التي لا يمكن أن يزاد عليها.

- كان للنحويين العرب منهجهم الخاص في البحث والاستقصاء، ومعايير للتقسيم والتصنيف اللغوي، توارثتها عنهم الأجيال جيلا بعد جيل فزادوا فيها وطوروا بعضها.

- مازالت المكتبة العربية تفتقر إلى العديد من الدراسات النحوية التي تتعلق بالتركيب اللغوي، وخاصة الجملة بصورها المتعددة، باعتبارها أداة التواصل الأولى بين مستخدمي اللغة.

- على الرغم مما قدم من دراسات عربية عن الجملة، إلا أنها لم تقدم ما ترتب على بساطة الجملة أو تركبها من آثار، وما يمكن أن تقدمه الجملة في صورتها البسيطة أو المركبة لمستخدم اللغة من إمكانات تعبيرية.

- النحو علم تركيبي، يهتم ببحث العلاقات القائمة بين أجزاء الكلام، وطرفي الجملة، وما تحققه من معنى ووظيفة نحوية، وليس فقط الاهتمام بالناحية الشكلية وما يحدث لأواخر الكلمات من تغيير كما يتوهم البعض.

- ضرورة الربط بين الجملة الأساس وما تفرع منها، أو ارتبط بها من الجمل والتراكيب النحوية.

وفي الختام لا يسعني إلا القول إن أكن وفقت فيما أردت، فهذا من الله ما رجوت، وإن كنت أخطأت، فحسبي أني حاولت واجتهدت، ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [يوسف:٥٣].

وأسأل الله تعالى بمنه وكرمه أن ينفع بهذا العمل في الدنيا والآخرة، وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين، وهو حسبي نعم الوكيل، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المؤلف

مراجع الدراسة:

أولا: الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.

- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، محب الدين أبو البقاء بن الحسين العكبري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥ - الأزهية في علم الحروف، الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، مراجعة: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، طبعة الدكن، الهند ١٣٥٩هـ.

- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، العراق ١٩٧٣م.

- اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد عبد المنعم الرصد، مكتبة دار السلام الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ، الطبعة الأولى، دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- إعراب النص: دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، محمود عبد السلام شرف الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٠م.

- الأعلام ، خير الدين الزركلي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩م.

- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٧ -١٩٧٣م.

- الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن مجد الدين بن حمزة الحسني العلوي الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مصر ١٩٥٠ - ١٩٧٣م.

- الأنساب، السمعاني، نشرة مرجليوس المصورة، ليدن ١٩١٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الرابعة، بيروت ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دارة العلوم والثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، طبعة دار النفائس، الطبعة الخامسة، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.

- البداية والنهاية في التاريخ، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي، القاهرة ١٣٥٨هـ.

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، الضبي، طبعة مدريد ١٨٨٤م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤م.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دمشق، ١٩٧٢م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة د. ت.

- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار وآخرون، القاهرة، مصر ١٩٥٩ - ١٩٧٦م.

- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، القاهرة ١٩٣١م.

- تتمة يتيمة الدهر، الثعالبي، طهران، إيران ١٣٥٣هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، طبعة وزارة الثقافة، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- التطور النحوي للغة العربية، براجشتراسر، مطبعة السماح، القاهرة ١٩٢٩م، وطبعة أخرى بتعليق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢م.

- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

- تلخيص أخبار النحويين، ابن مكتوم، مخطوط رقم(٢٠٦٩) نحو تيمور، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- توجيه بعض التراكيب النحوية المشكلة الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الله الحسيني هلال، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، مصر.

- الجمل، الزجاجي، تحقيق الأستاذ: توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٢م.

- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، الطبعة الأولى القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

-الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، دراسة وصفية إحصائية، علاء إسماعيل حمزاوي، جامعة المنيا، مصر ٢٠٠٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، المطبعة الصليبية الطبعة الأولى، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٧٣م.

- حاشية الجرجاني على الكشاف، علي بن محمد بن علي الجرجاني، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت لبنان.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، ، الطبعة الأولى، دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، الإمارات العربية المتحدة١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن رنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الحدود، الفاكهي، طبعة باريس، فرنسا ١٨٤٩م.

- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٨م.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٧٦هـ.

- دراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الكويت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر.

-دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، القاهرة ١٩٥٧م.

- الدرر اللوامع، محمد بن التلاميد الشنقيطي، طبعة كردستان، الجمالية ١٣٢٨هـ.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٨م.

- ديوان أبي دؤاد الإيادي، تحقيق جوستاف جون جرنباوم - طبعة مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، القاهرة، مصر ١٩٥٨م.

- ديوان أمية بن أبي الصلت، بيروت، ١٣٨٠هـ.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

- ديوان حسان بن ثابت، شرح البرقوقي، مطبعة الرحمانية ١٣٤٧هـ.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بالقاهرة، مصر ١٣٧١هـ. وطبعة أخرى، شرح وتعليق: عبد الأعلى مهنا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٩م.

- رؤية جديدة للإيجاز والإطناب، عبد الغني محمد بركة، الدار المحمدية للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

-الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٨٢م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- السبعة، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة القاهرة، د. ت.

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الثانية، القاهرة، د. ت.

- شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٦٦هـ.

- شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة ١٣٢٥هـ.

- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، مطبوعات مجمع اللغة العربية العراقي.

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.

- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمود بن التلاميد الشنقيطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، طبعة لجنة التراث العربي، دمشق، سوريا.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

- شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، طبعة أولنغشدر ١٣١٠هـ.

- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، تحقيق: محمد منير، المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٩٢٨م.

- شرح المقدمة النحوية، ابن بابشاذ، تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف، طبعة الجهاز المركزي للكتب الجامعية، القاهرة ، مصر ١٩٧٨م.

-الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، عبدالسلام المسدي، تونس ١٩٨٥م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، القاهرة، ١٩٤٥م.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، أحمد ابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة، مصر ١٩١٠م.

- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مراجعة وضبط وفهرسة: محمد علي القطب، وهشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- الضرورة الشعرية في آراء النحاة: محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة، مصر.

- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، القاهرة، مصر ١٣٢٤هـ.

- طبقات القراء، ابن الجزري، تحقيق : برجشتراسر، وبرتسل، مصر، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥م.

- طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي، ليدن ١٨٣٩م.

- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة الأسدي، مخطوط رقم (٢١٤٦) تاريخ تيمور، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، مصر ١٩٧٣م.

-الفعل أبنيته وزمانه، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة بيروت.

- الفلسفة اللغوية، جورجي زيدان، تعليق: مراد كامل، مطبعة الهلال، القاهرة، مصر ١٩٦٩م.

- الفهرست، ابن النديم، طبعة ليبسك ١٨٧١م.

- فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مصر ١٩٥١م.

- الفيروزج شرح الأنموذج، محمد عسكر، مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٢٨٩هـ.

- في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، القاهرة، مصر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- في خصائص الأدوات وسماتها من حيث المبنى والمعنى، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

-في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، بيروت ١٩٦٤م.

- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة ، بيروت، لبنان.

- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، التهانوي، طبعة كلكتا – الهند ١٨٦٢م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، استانبول، تركيا ١٩٤١ -١٩٤٣م.

- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الإسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ١٩٨٠م.

- اللمع، أبو الفتح عثمان ابن حني، تحقيق: حسين شرف، القاهرة، بدون تاريخ ، وطبعة أخرى تحقيق: حامد المؤمن، بيروت ١٩٨٥م.

- المحتسب في القراءات الشاذة وعللها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩م.

- المدخل لدراسة النحو العربي، علي محمد أبو المكارم، المكتبة النحوية، الدراسات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- مراتب النحويين، أبوالطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.

- المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه في القرآن الكريم، أبو السعود الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.

- المزهر في علوم اللغة وآدابها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ومحمد جاد المولى، المكتبة العصرية بيروت لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، محمد بن عليان المرزوقي، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- المصادر المؤولة وأسرارها التعبيرية في الأساليب الفصيحة، أحمد محمد زايد، دار المنار ، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

-المصطلحات في معاني القرآن للفراء، فاروق مهنى، المنيا ١٩٩٣م.

- معاني الحروف، للرماني، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العلم العربي، القاهرة، مصر.

- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن معاذ الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، ويوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، نشر: أحمد فريد رفاعي، القاهرة ١٩٣٦م.

- معجم تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- معجم جمهرة اللغة، ابن دريد، دار صادر، بيروت - لبنان.

- معجم مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، ترتيب: محمود خاطر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- معجم الصحاح في اللغة والعلوم، الجوهري، إعداد: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية ، بيروت، لبنان ١٩٧٤م.

- معجم القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ، ومحمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابيتي، دار الكتب العلمية، ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- معجم المصباح المنير، الفيومي، القاهرة ١٩٠٦م.

- معجم مقاييس اللغة، للإمام ابن فارس، تحقيق الدكتور: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ.

- معجم لسان العرب، ابن منظور، إعداد: يوسف خياط، ونديم مرعشلي، بيروت – لبنان. وطبعة أخرى لدار المعارف المصرية.

- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

- المقتصد شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- المقتضب، أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، مصر١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الحبوري، مكتبة العاني، الطبعة الأولى، بغداد، العراق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

-من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٦م.

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية، عبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- نتائج الفكر، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

-نحو اللغة العربية، أندريه رومان، ترجمة علاء إسماعيل، وخلف عبدالعزيز ، المنيا ١٩٩٩ م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٠م وما بعدها.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مصطفى حميدة، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

- نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، المقري، المغرب.

- نكت الهميان في نكت العميان، الصفدي، تحقيق: أحمد زكي، القاهرة، مصر ١٩١٠م.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، تركيا ١٩٥١ -١٩٥٥م.

- همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٢٧هـ - ١٩٠٧م.

- وفيات الأعيان، ابن خلكان، نشر: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان، طبعة القاهرة ١٢٩٩هـ.

- يتيمة الدهر، الثعالبي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، القاهرة ١٩٥٦م.

ثانيا: الرسائل العلمية والدوريات:

- حوليات كلية دار العلوم العدد التاسع، مقال بعنوان النحت (صوغ الكلمات المركبة) لجاروسلاف ستتكيفتش، ترجمة: محمد حسن عبد العزيز ١٩٧٨ - ١٩٧٩.

- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مقال بعنوان (المركب الاسمي) لمحمود عبد السلام شرف الدين، ج ٤٢ لسنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- مجلة دراسات عربية وإسلامية مقال بعنوان (الجملة المركبة في اللغة العربية)، لسعود غازي ضيف الله، العدد العشرون لسنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- مجلة كلية الآداب جامعة البصرة، العدد العشرون، مقال بعنوان (نحت الحروف العاملة وتركيبها)، لهادي عطية مطر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.

- الاعتراض دراسة نحوية، إبراهيم محمد خفاجة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- البناء الصرفي والتركيب النحوي في النقائض، فاروق مهنى، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا.

- تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية، مصطفى النحاس، ومحمد عبد المطلب زهران، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، تحقيق ودراسة: محمد غالب عبد الرحمن، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

- دراسات لغوية إحصائية لأنماط الجمل البسيطة في القرآن الكريم، محمد رضا كاظم الطويحي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ظاهرة الفصل في الجملة العربية، مأمون عبد الحليم وجيه، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- الوسائل اللغوية لإطالة بناء الجملة، زكريا محمد حسن علي، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم -جامعة القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

المؤلف في سطور

الدكتور/ إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

نبذة عن المؤلف:

- من مواليد محافظة كفر الشيخ بشمال غرب دلتا جمهورية مصر العربية في ١٩٧٣/٣/١٥م -١٠/٢/ ١٣٩٣هـ.
- حصل على درجة الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية ١٩٩٥م، ثم حصل على درجة تمهيدي الماجستير عام ١٩٩٨ م.
- حصل على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، قسم النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم -جامعة القاهرة عام ٢٠٠١م.
- حصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، قسم النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم -جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦م.

- حصل على الدبلوم العام في التربية شعبة اللغة العربية من كلية التربية - جامعة كفر الشيخ عام ٢٠١٧م.

- يعمل حاليًا مدرسًا للغة العربية بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا - وزارة التربية والتعليم – مصر.

- عمل في وظيفة أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود، ثم أستاذا مساعدا بكليات جامعة شقراء، ثم أستاذا مساعد بكليات جامعة المعرفة الأهلية بالرياض.

- عمل في وظيفة استشاري تثقيف وتوعية بكلية الطب - المركز الجامعي للسكري بالرياض - جامعة الملك سعود في الفترة ٢٠٠٧/٣/١٧م -٢٠٠٩/٩/٢٥م.

- عمل في وظيفة مدير تحرير لبعض المجلات العلمية والثقافية، منها مجلة السكري - ومجلة عالم السكري - ومجلة الهشاشة، كما شارك في تحرير العديد من المواد الإعلامية والتثقيفية داخل وخارج المملكة العربية السعودية، كما قام بمراجعة العديد من المطبوعات العلمية لصالح العديد من دور النشر.

- قدم العديد من الاستشارات اللغوية وقام بمراجعة عدد من البحوث لصالح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ومركز أسبار للدراسات وبحوث الإعلام، ومعهد الملك عبدالله للترجمة والتعريب، وعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

- قام بإعداد مجموعة مؤلفات في الثقافة العامة -لصالح دار طويق للنشر والتوزيع بالرياض في الفترة من (٢٠٠٥م -٢٠٠٨م).

- لديه العديد من البحوث والكتب العلمية المنشورة والمحكمة، منها المساعد في

إعداد البحوث العلمية والرسائل، ومعايير التصنيف في النحو العربي، والجملة العربية بين البساطة والتركيب، والاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النحوية، وسلسلة البحث العلمي المتميز وهي سلسلة مكونة من خمس كتب تأليف مشترك.

للتواصل مع المؤلف: من خلال البريد الإلكتروني:

ikhafaga2@gmail.com أو ikhafaga@hotmail.com

هذا الكتاب

على الرغم من كثرة المصنفات العربية التي تحدثت عن الجملة العربية بأنواعها المختلفة في العصر الحديث، إلا إن المصنفات التي تحدثت عن هذه الجملة من حيث البساطة والتركيب قليلة للغاية، وربما تكاد تخلو المكتبة العربية - على حد علمي - من مصنف يتناول الجملة العربية بالبحث والدراسة وفقا لمعياري البساطة والتركيب في آنٍ واحد.

وهذا الكتاب ما هو إلا محاولة للكشف عن مفهوم البساطة والتركيب في الدرس النحوي وتناول مصطلح الجملة وفقا لهما، حيث كشف عن مفهوم الجملة في الدرس النحوي القديم والحديث، وبين أهم المعايير التي تستخدم في تصنيف الجمل العربية والتي من بينها معياري البساطة والتركيب، وكشف عن طرق تحويل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة أو العكس، و ما يترتب على بساطة الجملة العربية أو تركبها من آثار سواء على مستوى اللفظ والخط (البنية الصرفية والرسم الإملائي)، أو على مستوى المعنى والدلالة، أو على مستوى الحكم والوظيفة النحويين.

ومن الله تعالى الرجاء أن يجعل في هذا العمل المتواضع النفع والفائدة، وأن يجد فيه القارئ بغيته، وأن يتجاوز عما فيه من زلل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.